أوقــاف الشيخ
محمد بن صالح الشاوي

القضاء والقدر
عند أهل السنة والجماعة

تأليف الشيخ
محمد بن صالح بن عبد الله الشاوي
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

طبع بإشراف أوقاف الشيخ محمد بن صالح الشاوي

ح محمد صالح عبد الله الشاوي، ١٤٤٥ هـ.
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الشاوي، محمد بن صالح بن عبد الله
القضاء والقدر عند أهل السنة والجماعة. / محمد بن صالح بن عبد الله الشاوي. ط٢- الرياض، ١٤٤٥ هـ.
١٦٤ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم
ردمك: ٩-٧١٣٧-٠٤-٦٠٣-٩٧٨
١- القضاء والقدر (الإسلام). أ- العنوان
ديوي ٢٤٠ ١٠٠٤ / ١٤٤٥

رقم الإيداع: ١٠٠٤ / ١٤٤٥
ردمك: ٩-٧١٣٧-٠٤-٦٠٣-٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية
(١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م)

أوقاف الشيخ
محمد بن صالح الشاوي

للاستفسار والملحوظات التواصل على البريد الالكتروني التالي:
books_23@msalshawi.com

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمةٌ مُوجَزةٌ للمؤلِّف[١]

اسمُه: محمَّدُ بنُ صالحِ بنِ عبد الله بنِ محمَّدِ بنِ عبد الله بنِ سُلَيمانَ بنِ محمَّدِ بنِ غانِمٍ الشاويُّ البَقْميُّ الأَزْديُّ.

مولدُه: وُلِدَ المؤلِّفُ في البُكَيْريَّةِ، بتاريخ: (٢٣/ ٩/ ١٣٥٠هـ)، الموافقِ: (٣١/ ١/ ١٩٣٢م).

نشأتُه: نشأ المؤلِّفُ في البُكَيْريَّةِ بين أبوَيْنِ محافِظَيْنِ ومتديِّنَيْن؛ فقد كان والده فضيلةُ الشيخِ صالحِ بنِ عبد الله الشاويِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عالمًا مِن علماء البُكَيْريَّة، وكان مِن المُوسِرينَ، ولله الحمدُ والمِنَّة؛ ولذلك اعتذَرَ لمَّا كُلِّفَ بالقضاءِ مرَّتَيْن[٢]؛ لأنَّ القضاءَ سوف يَشغَلُهُ عن الاستمرارِ في تحصيلِ العلم، وإلقاءِ الدروس، وعن أعمالِهِ التجاريَّة.

حَفِظَ المؤلِّفُ القرآنَ منذ نعومةِ أَظْفاره؛ حيثُ بدأ بالحفظِ علىٰ يد الشيخ عبد الله بن محمد الخُلَيفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قبل أن يكونَ إمامًا للحرَمِ المكي، ثم أكمَلَ حِفْظَهُ علىٰ الشيخِ المقرئِ عبد الرحمن بن سالم الكريديس رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسجد تُرْكي[٣].

---

(١) هذه ترجمةٌ مختصَرةٌ كتَبْتُها عن الوالدِ حفظه الله، وهناك ترجمةٌ موسَّعةٌ جمَعْتُها مِن ذِكْرياتِهِ ومِن الوثائقِ والمراسَلاتِ الموجودةِ لدَيْنا، ولعلَّ اللهَ أن ييسِّرَ لي طبعَها.

(٢) حيثُ عيَّنه المَلِكُ عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ قاضيًا في القَصِيم، فامتنَعَ واستشفَعَ بالمشايخ، فسمَحَ له، ثم لمَّا تولَّىٰ الملك سعود رَحِمَهُ ٱللَّهُ، عيَّنه قاضيًا في الجنوب، فأرسَلَ للمَلِكِ برقيَّةً قال فيها: (إنه بلَغَ سنَّ التقاعُد، وإنَّ ظروفَهُ الصحِّيَّةَ لا تَسمَحُ له)، فأُعفِيَ؛ رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحمةً واسعة، وأسكَنَهُ فسيحَ جناته.

(٣) هكذا يُسمَّىٰ؛ نسبةً إلىٰ مؤسِّسهِ تُرْكي بن منصور التركي رَحِمَهُ ٱللَّهُ. ينظر: مساجد البُكَيْريَّة، أ.د عبد العزيز الفريح (ص٦١).

طلبُهُ للعلم: وبعد أن حَفِظَ القرآنَ بدأ مسيرتَهُ في طلَبِ العلم؛ حيثُ اهتَمَّ به والدُهُ، وأحضَرَهُ إلىٰ مجالسِ العلماء؛ ليتعلَّمَ ويستفيدَ منهم، وكان أوَّلُ ذلك عندما بلَغَ التاسعةَ من عُمُره؛ حيثُ كان يجلسُ مع طلبةِ العلمِ الذين يدرُسُونَ عند والدِهِ فضيلةِ الشيخ صالح بن عبد الله الشاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ في كُتُبِ شيخِ الإسلام ابن تيميَّة، وكتبِ ابن القيِّم، وكتبِ التفسير، وكتبِ السِّيرةِ النبويَّة؛ ولهذا يُعتبَرُ والدُهُ هو شيخَهُ الأوَّلَ الذي تعلَّم عليه بعضَ العلوم الشرعية.

ولما بلَغَ الحاديةَ عَشْرةَ مِن عُمُرِه، رَغِبَ إليه والدُهُ أن ينضمَّ إلىٰ الحَلْقةِ في المسجد الجامع الكبير في البُكَيْريَّة؛ ليدرُسَ علىٰ الشيخ محمَّد بن عبد الله السُّبَيِّل إمامِ الحرَمِ المكي، والشيخ عبد العزيز بن عبد الله السُّبَيِّل[(١)]، والشيخِ العلَّامة محمَّد بن مُقبِلِ المُقبِل، وغيرهم مِن علماء ذلك الزمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وفي السنةِ الثالثةَ عَشْرةَ مِن عُمُرِهِ، سافر إلىٰ الرياض، وانضمَّ مع طلبةِ العلمِ في مسجد الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وأخيه الشيخ عبد اللطيف بن إبراهيم، وغيرِهم من العلماء آنَذَاك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ولما قَدِمَ عبد الله ابنُ العمِّ الشيخِ محمَّد بن عثمان الشاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِن الطائف، أقنَعَهُ بالالتحاقِ بدارِ التوحيدِ في الطائف؛ فالتحَقَ ودرَسَ بها، وبعد أن أخَذَ شهادةَ المتوسِّطةِ مِن دار التوحيد، عاد إلىٰ الرياض، وأكمَلَ الثانويةَ في المعهدِ العلميِّ بالرياض.

---

(١) وهو شقيقُ الشيخِ محمَّد بن عبد الله السُّبَيِّل إمامِ الحرَم المكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وفي عام (١٣٧٢هـ) التحَقَ بكلية الشريعة، والتي كانت تسمَّىٰ آنَذَاكَ: «دارَ العُلُومِ الشرعيَّة»، واستمرَّ فيها حتىٰ تخرُّجه عام (١٣٧٦هـ)، وكان مِن ضمن أوَّلِ دُفْعةٍ تخرَّجت في الكلية، وكان مِن مشايخِهِ وأساتذتِهِ الذين درَسَ عليهم في الكلية: الشيخُ محمَّد الأمين الشِّنْقِيطي، مؤلِّفُ تفسيرِ (أضواء البيان)، والشيخُ عبد العزيز بن باز، والشيخُ عبد الرزَّاق عفيفي، وغيرهم من أهل العلم آنذاك رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ.

أعمالُه: وبعد تخرُّجه في كلية الشريعة عام ١٣٧٦هـ، تمَّ تعيينُهُ قاضيًا في المنطقة الشرقية في بَلْدةِ النُّعَيْرِيَّةِ بتاريخ: (١٥/ ٢/ ١٣٧٧هـ)، وقام بتأسيسِ المحكمةِ الشرعيَّةِ فيها، وعُيِّنَ رئيسًا لها، واستمَرَّ عمَلُهُ في مَجَالِ القضاء حتىٰ تاريخ: (١٦/ ٨/ ١٣٧٩هـ).

وفي أثناء وجوده في النُّعَيْرِيَّةِ قاضيًا تولَّىٰ إمامةَ جامع النُّعَيرِيَّة، وتولَّىٰ الخَطَابةَ يوم الجمعةِ، وفي الأعياد والمناسَبات.

ومن المهامِّ التي تولَّاها أثناءَ عمله قاضيًا في النُّعَيْرِيَّة: تأسيسُ هيئاتِ الأمرِ بالمعروف، والنهيِ عن المنكَرِ فيها، ثم عُيِّنَ رئيسًا لها، وتولَّىٰ أعمال الحِسْبةِ فيها لفترةٍ وجيزة، حتىٰ تمَّ تعيينُ رئيسٍ مستقِلٍّ لها.

وبعد عامَيْنِ تقريبًا من عملِهِ في مجالِ القضاءِ: طلَبَ منه سماحة الشيخ محمدُ بنُ إبراهيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ الانتقالَ إلىٰ الرياض؛ لتأسيسِ وافتتاحِ كتابةِ العَدْل، والقيامِ بعملِ اللازمِ لها؛ حيثُ لم يكن هناك كتابةُ عَدْلٍ رسميَّةٌ بهذا الاسمِ قبل ذلك في منطقةِ الرياضِ والقَصِيم.

وبعد الانتهاءِ مِن عمليَّةِ تأسيسِ وافتتاحِ كتابةِ العَدْلِ: عُيِّنَ رئيسًا لها؛

فكان أوَّلَ رئيسٍ لكتابةِ العَدْلِ بالرياض، وقد رتَّب فضيلتُهُ ما يَلزَمُ لها مِن الأنظِمةِ والقوانينِ والموظَّفينَ، وباشَرَ العمَلَ فيها بتاريخ: (١٨/ ٨/ ١٣٧٩هـ).

وخلالَ فَتْرةِ عملِهِ رئيسًا لكتابة العَدْلِ: كُلِّفَ بالعمَلِ عضوًا قضائيًّا احتياطيًّا بهيئةِ المنازَعاتِ التجاريَّةِ في الفترةِ المسائيَّةِ في حالةِ تغيُّبِ أحدِ أعضاء الهيئة، وذلك بتاريخ: (٢٨/ ٥/ ١٣٨٩هـ)، ثم صار بعد ذلك عضوًا رسميًّا، بعد أن طلَبَ أحدُ الأعضاءِ مِن الشيخِ محمَّد بن جُبَير رَحِمَهُ ٱللَّهُ إعفاءَهُ مِن الهيئة، للتفرُّغِ إلىٰ عملِهِ الرسمي.

ومِن الأعمالِ التي تولَّاها: قيامُهُ بعقودِ الأَنكِحةِ بين الناس؛ حيثُ عَمِل مأذونًا للأنكحة، وقد تم تعيينُهُ في هذا العمل بتاريخ: (٥/ ٤/ ١٣٩٢هـ)، بجانبِ عملِهِ في كتابةِ العَدْلِ بالرياض.

ومِن الأعمالِ التي تولَّاها أيضًا: تعيينُهُ عضوًا مؤسِّسًا في مؤسَّسةِ الجزيرةِ للصِّحَافةِ والطِّبَاعةِ والنَّشْر، ثم انتُخِبَ أيضًا مِن قِبَلِ زملائِهِ وعُيِّنَ عضوًا إداريًّا بتاريخ: (١/ ٨/ ١٣٩٨هـ).

كلُّ ذلك بجانبِ عمَلِهِ في كتابة العَدْل.

ومِن الأعمالِ أيضًا: تعيينُهُ مستشارًا لمعالي وزيرِ العَدْلِ آنذاكَ الشيخ إبراهيم بن محمَّد بن إبراهيم آل الشيخ، بتاريخ: (١٥/ ٣/ ١٣٩٨هـ)، وبعد فترةٍ وجيزةٍ مِن عمَلِهِ مستشارًا طلَبَ الإعفاءَ والتقاعُدَ المبكِّر، فتحقَّق له ما يريد؛ وذلك بتاريخ: (٩/ ٢/ ١٣٩٩هـ)؛ لأنه كان يريدُ إراحةَ نفسِهِ مِن الأعمالِ الرسميَّة، والتفرُّغَ لكتابةِ البحوث، والعبادةِ، وغير ذلك.

بعد التقاعُد: وبعد التقاعُدِ قرَّر الانتقالَ إلىٰ مكَّةَ المكرَّمةَ حرَسَها الله، وسكَنَ بجوارِ الحرَمِ المكي، وكان يصلِّي فيه الصلواتِ الخمسَ، ويحضُرُ الدروسَ والمحاضَرات، وقد ساعَدَهُ ذلك علىٰ استعادةِ حِفْظِهِ لكتاب الله.

ولقد رأيتُ مِن الوالدِ حفظه الله أثناءَ إقامتِهِ في مكَّةَ عنايةً بكتاب الله؛ تلاوةً وحفظًا، وفهمًا وتدبُّرًا؛ حتىٰ إنه ترَكَ لأبنائِهِ جميعَ أعمالِهِ وتجاراتِه، منذ رُبُعِ قَرْنٍ تقريبًا، وسكَنَ بجوارِ الحرَمِ المكي، حتىٰ لا يَشغَلَهُ شيءٌ عن القرآنِ ومدارَستِه، وكان ولا يزال: يَختِمُ القرآنَ في كلِّ يومٍ مَرَّةً؛ لا يَثْنِيهِ عن ذلك إلا الضرورةُ القاهرة؛ هذا بخلافِ عباداتِهِ الأخرىٰ مِن الصلاةِ والقيامِ والطواف، وحضورِ دروسِ الحرَمِ المكي.

مؤلَّفاتُه: لم يَشغَلِ الوالدُ نَفْسَهُ كثيرًا بالتأليف؛ لأنه كان مشغولًا في أوَّلِ حياتِهِ بالوظائفِ الحكوميَّةِ والخَطَابةِ وغيرِها مِن الأعمال، وبعد التقاعُدِ شُغِلَ كثيرًا بمجالِ الأعمالِ الحُرَّةِ والتجارةِ، مع الاهتمامِ بالعبادةِ، وغيرِها، ومع ذلك: لم يَغْفُلْ عن تدوينِ بعضِ البحوثِ والكتاباتِ المفيدةِ، والتي جمَعْناها في المؤلَّفات التالية:

١- النَّفَحَاتُ المَكِّيَّةِ فِي تَفْسِيرِ كِتَابِ رَبِّ البَرِيَّةِ.

٢- دُرُوسٌ وقَبَساتٌ مِن الحرَمِ - فوائِدُ ووقَفَاتٌ مُنْتقاةٌ مِنْ دُرُوسِ الحرَمِ المكِّيِّ وغَيْرِهِ.

٣- نَفَحاتٌ قرآنيَّة - تعليقٌ علىٰ بعضِ الآياتِ القرآنيَّة.

٤- التَّعْلِيقَاتُ النَّدِيَّة عَلَىٰ بَعْضِ الأُصُولِ وَالقَوَاعِدِ الفِقْهِيَّة.

٥- التُّحْفَةُ المَكِّيَّةُ مِنْ كَلَامِ خَيْرِ البَرِيَّةِ، شَرْحُ سَبْعِينَ حَدِيثًا نَبَوِيًّا صَحِيحًا.

٦- تَرَاجِمُ بَعْضِ عُلَمَاءِ الشَّاوِيِّ.

٧- خُطْبَةُ المِنْبَرِ.

٨- رسالتانِ فِي القَدَرِ والرِّبا، ومقالاتٌ متنوِّعةٌ.

٩- القَضَاءُ وَالقَدَرُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ.

١٠- الرَّدُّ الوَارِفُ عَلَىٰ مَنْ أَبَاحَ رِبَا المَصَارِفِ.

١١- قُطُوفٌ دَانِيَةٌ - مَقَالَاتٌ وَمَوْضُوعَاتٌ مُتَنَوِّعَةٌ.

١٢- حِكَمٌ مُخْتَارَاتٌ مِنْ عُيُونِ الشِّعْرِ وَالأَدَبِ.

١٣- أَيَّامٌ مِنْ حَيَاةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ الشَّاوِيِّ - جَمَعَهُ وَرَتَّبَهُ ابْنُهُ صَالِحُ الشَّاوِي.

هذا؛ ونَسْأَلُ اللهَ أن يَجعَلَ هذه الأعمالَ خالصةً لوجهِهِ الكريم، وأن يَحفَظَ الوالد، ويُديمَ عليه الصِّحَّةَ والعافية.

المقدمة

الحمدُ لله المبدِئ المعيد، الفعّال لما يريد، خلقَ الخَلقَ بعِلمه، وقدّر لهم أقدارًا، وضرَب لهم آجالًا، لا يستأخِرون عنها ساعةً ولا يستقدِمون، قدّر مقاديرَ الخلائق قبل أن يخلقَ السموات والأرضَ بخمسين ألف سنة، وكان عرشه علىٰ الماء، علِم ما كان وما سيكون، وكلّ شيء يجري بتقديره ومشيئته، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡأَرۡحَامِۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗاۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسُۢ بِأَيِّ أَرۡضٖ تَمُوتُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾ [لقمان:٣٤].

أحمدُه سبحانه علىٰ القدَر خيرِه وشرِّه، وأشكرُه علىٰ القضاءِ حُلوِه ومرِّه، وأستعين به في الشدة والرخاء، وأتوكل عليه فيما أجراه من القدر والقضاء.

وأشهد ألَّا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الآياتُ الباهرة، وأشهد أن نبينا محمّدًا عبده ورسوله وصفيّه وخليله وخيرتُه من خلقه، جاهَد في الله حقَّ جهادِه، صلوات ربّي وسلامه عليه، وعلىٰ آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان ما جادَ السحاب بقطرِه، وطلّ الرَّبيع بزهرِه.

أما بعد:

قال تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة:١٧٧]، وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾ [القمر:٤٩].

وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الإِيمَانُ: أَنْ تُؤْمِنَ بالله، وَمَلاَئِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الآخِرِ، وَالْقَدَرِ كُلِّهِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»(١).

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٥٠)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه مسلم برقم (٨)، عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فدلت هذه النصوص من الكتاب والسنة أنه يجب علىٰ كل مسلم أن يؤمن بهذه الأركان الستة، وهي: الإيمان بالله، والملائكة، والكتب السماوية، والرسل والأنبياء، واليوم الآخر، والقضاء خيره وشره.

وذكر الله تعالىٰ ركن الإيمان بالقدر منفردًا عن الأركان الخمسة، لأنه فرع عن الإيمان بالله وفرع معرفته، فمن عرف الله حق المعرفة، وعرف صفاته من إرادة وقدرة وعلم ومشيئة وخلق آمن بالقدر ضرورةٌ، إلا أن السنة النبوية ذكرته مع بقية الأركان، للدلالة علىٰ أنه ركن أصيل من أركان الإيمان، وليأخذ نفس الأهمية التي لبقية الأركان.

كما دلت نصوص الكتاب والسنة علىٰ كفر من أنكر هذه الأركان، أو أنكر ركنًا واحدًا منها، قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء:١٣٦].

وفي هذه الرسالة المختصرة سوف أتحدث عن الركن السادس من هذه الأركان، وهو الإيمان بالقضاء والقدر خيره وشره حُلوِه ومُرِّه، وعن خَلْقِ أفعال العباد، والكسب، والجبر، والاختيار، والمشيئة، وذلك لأهمية هذا الركن الذي ضلت فيه طوائف كثيرة، وأخطأ فيه أناس كثيرون أفراد وجماعات.

وقد نقلتها من عدد من مصنفات أهل العلم المعتبرين من القدامىٰ والمعاصرين، وأكثر ما نقلت من مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ حيث إنه بحث هذا الموضوع في مواضع كثيرة من مصنفاته، وأيضًا نقلت عن تلميذه البار ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيرهم من العلماء.

وما قصدت من هذه الرسالة أولًا إلا إزالة شوائب كانت تجول في نفسي، وبعد البحث والتحري ظهر لي الصواب، وهو ما عليه أهل السنة والجماعة، ولله الحمد والمنة أولًا وآخرًا، وأسأل الله جَلَّوَعَلَا أن ينفع بها غيري.

أسأل الله تعالىٰ أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به من قرأه، وأن يكتبه في ميزان عملي، وأن يجزي خيرًا كل من سعىٰ واجتهد في إخراجه وتصحيحه وطبعه ونشره وتوزيعه، إنه سميع مجيب.

وصلِّ الله وسلم علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

قَالَهُ وَكَتَبَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الشَّاوِيُّ

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

في: ١٥/ ٢/ ١٤٠٦هـ

تعريف القضاء والقدر

تعريف القضاء:

القضاء لغة: كما قال ابن فارس في مادة (قضىٰ): القاف، والضاد، والحرف المعتل؛ أصل صحيح يدل علىٰ إحكام أمر، وإتقانه، وإنفاذه لجهته، قال الله تعالىٰ: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت:١٢].

والقضاء: هو الحكم، والصنع، والحتم، والبيان، وأصله القطع، والفصل، وقضاء الشيء، وإحكامه، وإمضاؤه، والفراغ منه؛ فيكون بمعنىٰ الخلق[(١)].

وفي الاصطلاح: تقدير الله للكائنات حسبما سبق به علمُه، واقتضته حكمته[(٢)].

تعريف القدر:

القدَر لغة: مصدر قدَرتُ الشيء أقْدُره قَدْرًا؛ أي: أحطتُ بمقداره، فهو الإحاطة بمَقادير الأمور.

وفي الاصطلاح: هو علم الله تعالىٰ بالأشياء وكِتابته لها قبل كونها، علىٰ ما هي عليه، ووجودها علىٰ ما سبَق به عِلمُه، وكتابته بمشيئته وخلقه.

وعليه فكلٌّ مِن القضاء والقدر يأتي بمعنىٰ الآخر؛ فمعاني القضاء تؤول إلىٰ إحكام الشيء، وإتقانه، ونحو ذلك من معاني القضاء، ومعاني القدر تدور حول ذلك، وتعود إلىٰ التقدير، والحكم، والخلق، والحتم، ونحو ذلك.

---

(١) ينظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ص٤٤١-٤٤٢).

(٢) ينظر: رسائل في العقيدة لابن عثيمين (ص٣٧).

الفرق بين القضاء والقدر

هذه المسألة اختلف فيها العلماء، فذهب بعضهم إلىٰ أن القضاء سابق علىٰ القدر، فالقضاء: هو ما عَلِمَهُ الله وحكم به في الأزل، والقدر: هو وجود المخلوقات موافقة لهذا العلم والحكم.

قال ابن حجر(١): (**القضاءُ**: الحكمُ بالكلياتِ علىٰ سبيلِ الإجمالِ في الأزلِ، **والقدرُ**: الحكمُ بوقوعِ الجزئياتِ التي لتلكَ الكلياتِ علىٰ سبيلِ التفصيلِ).

وقال البدرُ العيني(٢): (الفرقُ بَين القَضَاء وَالقدر؟

قلت: القَضَاء: عبارَة عَن الأَمر الكُلِّي الإجمالي الذِي حكم الله بِهِ فِي الأَزَل، وَالقدر: عبارَة عَن جزئيات ذَلِك الكُلِّي، ومفصلات ذَلِك المُجْمل التِي حكم الله بوقوعها وَاحِدًا بعد وَاحِد فِي الإِنْزَال، قَالُوا: وَهُوَ المُرَاد بقوله تعالىٰ: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الحجر:٢١]).

وقال الجرجاني(٣): (**القدر**: خروج الممكنات من العدم إلىٰ الوجود، واحدًا بعد واحد، مطابقًا للقضاء، **والقضاء** في الأزل، والقدر فيما لا يزال، **والفرق بين القدر والقضاء**: هو أن القضاء: وجود جميع الموجودات في اللوح المحفوظ مجتمعة، والقدر: وجودها متفرقة في الأعيان بعد حصول شرائطها).

---

(١) ينظر: فتح الباري لابن حجر (١١/ ١٤٩)، وشرح مصابيح السنة لابن الملك (١/ ٢٣).

(٢) ينظر: عمدة القاري للعيني (٢١/ ٢٥٩).

(٣) ينظر: التعريفات للجرجاني (ص١٧٤).

ويوافق هؤلاء أبو هلال العسكري حيث يقول[١]: (إن القدرَ: هُوَ وجود الأَفْعَال علىٰ مِقْدَار الحَاجة إِلَيْهَا، والكفاية لما فعلت من أجله، وَيجوز أَن يكون القدر: هُوَ الوَجْه الَّذِي أردْت إِيقَاع المُرَاد عَلَيْهِ، والمقدر الموجد لَهُ علىٰ ذَلِك الوَجْه.

وَقيل: **أصل القدر هُوَ**: وجود الفِعْل علىٰ مِقْدَار ما أراده الفَاعِل، وَحَقِيقَة ذَلِك فِي أَفعَال الله تَعَالَىٰ وجودهَا علىٰ مِقْدَار المصلحَة، **وَالقَضَاء**: هُوَ فصل الأَمر علىٰ التَّمام).

ورأىٰ فريق آخر من، العلماء خلاف هذا القول؛ فجعلوا القدر سابقًا علىٰ القضاء، فالقدر هو الحكم السابق الأزلي، والقضاء هو الخلق.

قال الراغب الأصفهاني[٢]: (والقضاء من الله تعالىٰ أخص من القدر؛ لأنه الفصل بين التقدير، فالقدر هو التقدير، والقضاء هو الفصل والقطع.

وقد ذكر بعض العلماء أن القدر بمنزلة المُعَدِّ للكيل، والقضاء بمنزلة الكيل، ويشهد لذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم:٢١]، وقوله: ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم:٧١]، وقوله: ﴿قُضِيَ ٱلْأَمْرُ ٱلَّذِى فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾ [يوسف:٤١]، أي: فصل، تنبيهًا أنه صار بحيث لا يمكن تلافيه).

ومنهم من قال: إنه لا فرق بينهما؛ فالقضاء هو القدر والقدر هو القضاء.

قال الشيخ عبد العزيز ابن باز[٣]: (القضاء هو القدر، والقدر هو القضاء،

---

(١) ينظر: الفروق، أبو هلال العسكري (١/ ١٩١).

(٢) ينظر: المفردات للأصفهاني (ص٦٧٥).

(٣) ينظر: فتاوىٰ نور علىٰ الدرب لابن باز (٤/ ٢٩١).

ومعناهما واحد، وهو الشيء الذي قضاه الله سابقًا وقدره سابقًا، يقال لهذا: قضاء، ولهذا: قدر، يعني: ما سبق في علم الله أنه قدره من موت وحياة، وعز وذل، وأمن وخوف، كله وغيره يسمىٰ قضاء، ويسمىٰ قدرًا).

وذكر الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنهما مترادفان يدل أحدهما علىٰ الآخر إذا افترقا، وأما إذا اجتمعا، تفرد كل منهما بمعنىٰ مغاير للآخر.

قال الشيخ ابن عثيمين(١): (القضاء هو: القدر إذا ذكر وحده، والقدر هو: القضاء إذا ذكر وحده؛ فإن اجتمعا وقيل: القضاء والقدر؛ صار القضاء ما يقضي به الله عَزَّوَجَلَّ من أفعاله أو أفعال الخلق، والقدر ما كتبه في الأزل، وكتبه في اللوح المحفوظ.

وهذا كثير في اللغة العربية؛ أن تكون الكلمة لها معنىٰ عام عند الانفراد، ومعنىٰ خاص عند الاقتران، وذلك أن المقدور سبقه تقدير في الأزل، أي: كتابة، بأنه سيقع، وقضاء من الله تعالىٰ بوقوعه فعلًا.

وإن شئت فقل: الكتابة قدر، والمشيئة قضاء؛ فالله تعالىٰ كتب الشيء في اللوح المحفوظ، ثم يشاؤه سبحانه في الوقت الذي اقتضت حكمته إيجاده فيه، فالثاني قضاء والأول قدر، فصارت هاتان الكلمتان، إن انفردت إحداهما عن الأخرىٰ شملت معنىٰ الأخرىٰ، وإن اجتمعتا صار لكل واحدة من الكلمتين معنىٰ).

وبعد أن ذكر الخطابي معنىٰ الكلمتين أشار إلىٰ أنهما لا ينفكان عن

---

(١) مادة صوتية للشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ اليوتيوب، الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=OuKYKCRiDLM

بعضهما البعض فقال[١]: (والقدر اسم لما صدر مقدرًا عن فعل القادر، كما الهدم والقبض والنشر أسماء لما صدر عن فعل الهادم والقابض والناشر، يقال: قدَرتَ الشيء، وقدَّرت، خفيفة وثقيلة؛ بمعنىٰ واحد.

والقضاء في هذا معناه الخلق، كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت:١٢]، أي: خلقَهن.

وإذا كان الأمر كذلك، فقد بقي عليهم من وراء علم الله فيهم أفعالُهم وإكسابهم ومباشرتهم تلك الأمور، وملابستهم إياها عن قصد وتعمد، وتقديم إرادة واختيار، فالحجة إنما تلزمهم بها واللائمة تلحقهم عليها.

وجماع القول في هذا الباب: أنهما أمران لا ينفك أحدهما عن الآخر، لأن أحدهما بمنزلة الأساس، والآخر بمنزلة البناء، فمن رام الفصل بينهما فقد رام هدم البناء ونقضَه).

فالذي يهم الإنسان في ذلك وجوب الإيمان بالقضاء والقدر؛ سواء كان القضاء سابقًا أو كان القدر هو السابق، فالخلاف في ذلك غير مؤثر، فهما **كما قال الخطابي**: (أمران لا ينفك أحدهما عن الآخر، لأن أحدهما بمنزلة الأساس، والآخر بمنزلة البناء، فمن رام الفصل بينهما فقد رام هدمَ البناء ونقضَه).

وذكر أيضًا: أن العبد مسؤول عن أفعاله؛ لأن القضاء والقدر متعلق بالعلم والمشيئة، وهذا لا ينافي كون العبد مسؤولًا عن أفعاله وأقواله وتصرفاته.

---

(١) ينظر: معالم السنن للخطابي (٤/ ٣٢٣).

حكم الإيمان بالقضاء والقدر وأدلة وجوبه

أولاً: حكم الإيمان بالقضاء والقدر:

الإيمان بالقدر ركن من أركان الإيمان الستة التي وردت في حديث جبريل الطويل، فقال: «**وأن تُؤْمِنَ بالقَدَرِ: خَيرِهِ، وَشَرِّهِ**»(١).

قال البغوي(٢): (الإيمان بالقدر فرضٌ لازم، وهو: أن يعتقد أن الله تعالىٰ خالق أعمال العباد، خيرَها وشرَّها، كتبها عليهم في اللوح المحفوظ قبل أن يخلقهم، قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٦]، وقال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد:١٦]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩].

فالإيمان والكفر، والطاعة والمعصية، كلها بقضاء الله وقدره، وإرادته ومشيئته، غير أنه يرضىٰ الإيمان والطاعة، ووعد عليهما الثواب، ولا يرضىٰ الكفر والمعصية، وأوعد عليهما العقاب، قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم:٢٧]، وقال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة:٢٥٣]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [الحج:١٨]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام:١٢٥].

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٥٠-٤٧٧٧)، ومسلم برقم (٩)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه مسلم برقم (١)، عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) ينظر: شرح السنة للبغوي (١/ ١٤٢).

قال ابن عباس: الحرج: موضع الشجر الملتف لا تصل الراعية إليه[(١)]، فقلب الكافر لا يصل إليه الحكمة، وكلُّ ضيقٍ حرجٌ وحرج.

وقال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة:٧]، أي: طبع عليها، فلا تعقل ولا تعي خيرًا، ومعنىٰ الختم: التغطية علىٰ الشيء، والاستيثاق منه حتىٰ لا يدخله شيء.

وقال جل ذكره: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾ [الإسراء:٤٥]، قيل: المستور ههنا بمعنىٰ الساتر، والحجاب: الطبع.

وقال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر:٧]، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فالعبد له كسب، وكسبُه مخلوق يخلقه الله حالة ما يكسب.

والقدر سرٌّ من أسرار الله لم يطلع عليه ملكًا مقربًا، ولا نبيًّا مرسلًا، لا يجوز الخوض فيه، والبحث عنه بطريق العقل؛ بل يعتقد أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ خلق الخلق، فجعلهم فريقين: أهل يمين خلقهم للنعيم فضلًا، وأهل شمال خلقهم للجحيم عدلًا.

قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [الأعراف:١٧٩]، وقال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الأعراف:٣٧]، قال سعيد بن جبير: ما قدر لهم من الخير والشر، ومن الشقوة والسعادة[(٢)].

---

(١) ينظر: تفسير الطبري (٩/ ٥٤٤)، وتفسير ابن كثير (٣/ ٣٣٦).

(٢) ينظر: تفسير الطبري (١٠/ ١٦٩)، والتمهيد لابن عبد البر (٣/ ١٣٩).

وقال الله تعالىٰ: ﴿مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ بِفَٰتِنِينَ﴾ [الصافات:١٦٢]، قال مجاهد: بمضلين[(١)]، ﴿إِلَّا مَنۡ هُوَ صَالِ ٱلۡجَحِيمِ﴾ [الصافات:١٦٣]، إلا من كتب الله أنه يصلىٰ الجحيم.

وقال الله تعالىٰ: ﴿كَمَا بَدَأَكُمۡ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف:٢٩]، قال سعيد بن جبير: كما كتب عليكم تكونون[(٢)] ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [الأعراف:٣٠].

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّا هَدَيۡنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان:٣].

وقيل في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَهَدَيۡنَٰهُ ٱلنَّجۡدَيۡنِ﴾ [البلد:١٠]، أي: طريق الخير، وطريق الشر.

وقال عمر بن عبد العزيز: لو أراد الله ألَّا يعصىٰ لم يخلق إبليس[(٣)]، ويروىٰ هذا مرفوعًا[(٤)].

وقال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَوۡ شِئۡنَا لَأٓتَيۡنَا كُلَّ نَفۡسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنۡ حَقَّ ٱلۡقَوۡلُ مِنِّي لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلۡجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ﴾ [السجدة:١٣].

فنسأل الله التوفيق لطيب المكتسب، ونعوذ به من سوء المنقلب بفضله).

---

(١) ينظر: تفسير الطبري (١٩/ ٦٤٧)، وفتح الباري لابن حجر (١١/ ٥١٥).

(٢) ينظر: تفسير الطبري (١٠/ ١٤٤)، وتفسير ابن أبي حاتم (٥/ ١٤٦٣).

(٣) ينظر: تفسير عبد الرزاق (٣/ ١٠٦)، وتفسير مكي (٩/ ٦١٧٥)، والقدر للفريابي برقم (٣١٣)، والاعتقاد للبيهقي (ص١٥٨).

(٤) أخرجه الطبراني في الأوسط برقم (٢٦٤٨)، ولا يصح إسناده.

وقد دلَّ القرآن الكريم والسنة النبوية وإجماع المسلمين والفطرة والعقل علىٰ وجوب الإيمان بالقدر، وأن من أنكر الإيمان بالقدر فقد كفر بالله تعالىٰ، وخرج من ملة الإسلام.

ثانيًا: الأدلة على وجوب الإيمان بالقضاء والقدر:

١ - الأدلة من القرآن الكريم:

الآية الأولىٰ: قول الله تعالىٰ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾ [القمر:٤٩-٥٠].

قال ابن كثير[(١)]: (وقوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾، كقوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان:٢] وكقوله: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴿١﴾ الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٢﴾ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلىٰ:١-٣]، أي: قدَّر قدرًا، وهدىٰ الخلائق إليه.

ولهذا يَستدلُّ بهذه الآية الكريمة أئمة السنة علىٰ إثبات قدر الله السابق لخلقه، وهو علمه الأشياء قبل كونها، وكتابته لها قبل برئها، وردوا بهذه الآية وبما شاكلها من الآيات، وما ورد في معناها من الأحاديث الثابتات علىٰ الفرقة القدرية الذين نبغوا في أواخر عصر الصحابة).

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٢)]، الأحاديث المتعلقة بهذه الآية الكريمة: منها: ما رواه مسلم[(٣)] عن أبي هريرة، قال: جاء مشركو قريش إلىٰ النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يخاصمونه في القدر، فنزلت: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ ﴿٤٨﴾ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٨-٤٩].

وعن عطاء بن أبي رباح، قال: أتيت ابن عباس وهو ينزعُ من زمزم، وقد

---

(١) ينظر: تفسير ابن كثير (٧/ ٤٨٢).

(٢) ينظر: تفسير ابن كثير (٧/ ٤٨٦).

(٣) أخرجه مسلم برقم (٢٦٥٦).

ابتلَّت أسافلُ ثيابه، فقلت له: قد تُكُلِّم في القدر، فقال: أو قد فعلوها؟ قلت: نعم، قال: فوالله ما نزلت هذه الآية إلا فيهم: ﴿ذُوقُوا۟ مَسَّ سَقَرَ ﴿٤٨﴾ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾، أولئك شرار هذه الأمة، فلا تعودوا مرضاهم، ولا تصلوا علىٰ موتاهم، إن رأيت أحدًا منهم فقأت عينيه بأصبعي هاتين(١).

وعن الوليد بن عبادة، حدثني أبي قال: دخلت علىٰ عبادة وهو مريض أتخايل فيه الموت، فقلت: يا أبتاه، أوصني واجتهد لي، فقال: أجلسوني، فلما أجلسوه قال: يا بني، إنك لمَّا تطعم طعم الإيمان، ولم تبلغ حق حقيقة العلم بالله، حتىٰ تؤمن بالقدر خيره وشره، قلت: يا أبتاه، وكيف لي أن أعلم ما خير القدر وشره؟ قال: تعلم أن ما أخطأك لم يكن ليصيبك، وما أصابك لم يكن ليخطئك، يا بني، إني سمعت رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يقول: «**إن أول ما خلق الله القلم، ثم قال له: اكتب، فجرىٰ في تلك الساعة بما هو كائن إلىٰ يوم القيامة**»، يا بني، إن مت ولست علىٰ ذلك دخلت النار(٢).

وقوله: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍۭ بِٱلْبَصَرِ﴾، وهو إخبار عن نفوذ مشيئته في خلقه، كما أخبر بنفوذ قدره فيهم، فقال: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍۭ بِٱلْبَصَرِ﴾، أي: إنما نأمر بالشيء مرةً واحدة، لا نحتاج إلىٰ تأكيد بثانيةٍ،

---

(١) أخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد برقم (٩٤٨)، والبيهقي في القضاء والقدر برقم (٤٠٦)، وفي السنن الكبرىٰ برقم (٢٠٨٨٠).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٥/ ٣١٧)، رقم (٢٢٧٠٥)، وأبو داود برقم (٤٧٠٠)، والترمذي برقم (٢١٥٦) بلفظ مقارب، والطبراني في مسند الشاميين برقم (١٩٤٩). وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (٢٠١٧).

فيكون ذلك الذي نأمر به حاصلًا موجودًا كلمح البصر، لا يتأخر طرفة عين، وما أحسن ما قال بعض الشعراء:

إذا مـــا أراد الله أمـــرًا فإنمـــا يقـــول لـــه: كـــن قولـــةً فيكـــون).

وقال القرطبي[(١)]: (الذي عليه أهل السنة أن الله سبحانه قدَّر الأشياء، أي: علم مقاديرَها وأحوالَها وأزمانَها قبل إيجادها، ثم أوجد منها ما سبق في علمه أنه يوجده علىٰ نحو ما سبق في علمه، فلا يحدث حدث في العالم العلوي والسفلي إلا وهو صادرٌ عن علمه تعالىٰ وقدرته وإرادته دون خلقه، وأن الخلق ليس لهم فيها إلا نوع اكتساب ومحاولة ونسبة وإضافة، وأن ذلك كله إنما حصل لهم بتيسير الله تعالىٰ، وبقدرته وتوفيقه وإلهامه، سبحانه لا إله إلا هو، ولا خالق غيره، كما نص عليه القرآن والسنة، لا كما قالت القدرية وغيرهم من أن الأعمال إلينا والآجال بيد غيرنا).

(١) ينظر: تفسير القرطبي (١٧/ ١٤٨).

الآية الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب:٣٨]، أي: وكان أمر الله قضاء مقضيًّا كائنًا ماضيًا جاريًا علىٰ تقدير وحكمة(١).

قال الطبري(٢): (قال ابن زيد(٣)، في قوله: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب:٣٨]: إن الله كان علمُه معه قبل أن يخلق الأشياء كلها، فأتمَّه في علمِه أن يخلق خلقًا، ويأمرهم وينهاهم، ويجعل ثوابًا لأهل طاعته، وعقابًا لأهل معصيته؛ فلما ائتمر ذلك الأمر قدَّره، فلما قدَّره كتب وغاب عليه، فسمَّاه الغيب وأمَّ الكتاب، وخلق الخلق علىٰ ذلك الكتاب؛ أرزاقهم، وآجالهم، وأعمالهم، وما يصيبهم من الأشياء من الرخاء والشدة، من الكتاب الذي كتبه أنه يصيبهم؛ وقرأ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ﴾ [الأعراف:٣٧].

وأمرُ الله الذي ائتمر قدَّره حين قدَّره مُقَدَّر، فلا يكون إلا ما في ذلك، وما في ذلك الكتاب، وفي ذلك التقدير، ائتمر أمرًا ثم قدَّره، ثم خلق عليه، فقال: كان أمر الله الذي مضىٰ وفُرغ منه، وخلق عليه الخلقَ ﴿قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب:٣٨]، شاء أمرًا ليُمضي به أمرَه وقدَرَه، وشاء أمرًا يرضاه من عباده في طاعته؛ فلما أن كان الذي شاء من طاعته لعباده رضيَه لهم، ولما أن كان الذي شاء أراد أن ينفذ فيه أمرُه وتدبيره وقدرُه، وقرأ: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

---

(١) ينظر: تفسير البغوي (٦/ ٣٥٨)، وإيجاز البيان عن معاني القرآن (٢/ ٦٧٣).

(٢) ينظر: تفسير الطبري (١٩/ ١١٨).

(٣) أثر ابن زيد هذا من أجمع النصوص الواردة عن السلف في إثبات القدر وخلق أفعال العباد.

فشاء أن يكون هؤلاء من أهل النار، وشاء أن تكون أعمالهم أعمال أهل النار، فقال: ﴿كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾ [الأنعام:١٠٨]، وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾؛ هذه أعمال أهل النار ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ﴾[الأنعام:١٣٧]، قال: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ...﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام:١١٢]، وقرأ: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾... إلىٰ: ﴿كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُواْ لِيُؤْمِنُوٓاْ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ أن يؤمنوا بذلك [الأنعام:١٠٩-١١١]، قال: فأخرجوه من اسمه الذي تسمىٰ به، قال: هو الفعالُ لما يريد، فزعموا أنه ما أراد).

الآية الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿لِّيَقْضِيَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾ [الأنفال:٤٢].

قال السعدي[(١)]: (أي: مقدرًا في الأزل، لا بد من وقوعه).

*****

الآية الرابعة: قوله تعالىٰ: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا﴾ [النساء:٤٧].

قال الطبري[(٢)]: (وأما قوله: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا﴾ [النساء: ٤٧]؛ فإنه يعني: وكان جميع ما أمر الله أن يكون كائنًا مخلوقًا موجودًا، لا يمتنع عليه خلق شيء شاء خلقَه.

والأمر في هذا الموضع: المأمور سُمِّي أمر الله؛ لأنه عن أمره كان وبأمره، والمعنىٰ: وكان ما أمر الله مفعولًا).

وقال أيضًا: (يقول: وكان ما قضىٰ الله من قضاء مفعولًا، أي كائنًا كان لا محالة)[(٣)].

(١) ينظر: تفسير السعدي (ص٣٢١).

(٢) ينظر: تفسير الطبري (٧/ ١٢١).

(٣) ينظر: المصدر السابق (١٩/ ١١٨).

الآية الخامسة: قوله تعالىٰ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [التغابن:١١].

قال ابن عباس: (أي: بأمر الله، يعني: عن قدره ومشيئته).

قال السعدي(١): (هذا عام لجميع المصائب، في النفس، والمال، والولد، والأحباب، ونحوهم، فجميع ما أصاب العباد، فبقضاء الله وقدره، قد سبق بذلك علم الله تعالىٰ، وجرىٰ به قلمه، ونفذت به مشيئته، واقتضته حكمته، والشأن كل الشأن، هل يقوم العبد بالوظيفة التي عليه في هذا المقام، أم لا يقوم بها؟ فإن قام بها، فله الثواب الجزيل، والأجر الجميل، في الدنيا والآخرة.

فإذا آمن أنها من عند الله، فرضي بذلك، وسلَّم لأمره، هدىٰ الله قلبه، فاطمأن ولم ينزعج عند المصائب، كما يجري لمن لم يهد الله قلبه؛ بل يرزقه الثبات عند ورودها والقيام بموجب الصبر، فيحصل له بذلك ثوابٌ عاجل، مع ما يدخر الله له يوم الجزاء من الثواب، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر:١٠].

وعُلم من هذا: أن من لم يؤمن بالله عند ورود المصائب، بأن لم يلحظ قضاء الله وقدره؛ بل وقف مع مجرد الأسباب، أنه يُخذل، ويكله الله إلىٰ نفسه، وإذا وكل العبد إلىٰ نفسه، فالنفس ليس عندها إلا الجزع والهلع الذي هو عقوبة عاجلة علىٰ العبد، قبل عقوبة الآخرة، علىٰ ما فرط في واجب الصبر. هذا ما يتعلق بقوله: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [التغابن:١١] في مقام المصائب الخاص.

---

(١) ينظر: تفسير السعدي (ص٨٦٧).

وأما ما يتعلق بها من حيث العموم اللفظي، فإن الله أخبر أن كل من آمن أي: الإيمان المأمور به، من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره، وصدق إيمانه بما يقتضيه الإيمان من القيام بلوازمه وواجباته، أن هذا السبب الذي قام به العبد أكبر سبب لهداية الله له في أحواله وأقواله، وأفعاله وفي علمه وعمله.

وهذا أفضل جزاء يعطيه الله لأهل الإيمان، كما قال تعالىٰ في الأخبار: أن المؤمنين يثبتهم الله في الحياة الدنيا وفي الآخرة.

وأصل الثبات: ثبات القلب وصبره، ويقينه عند ورود كل فتنة، فقال: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [إبراهيم:٢٧]؛ فأهل الإيمان أهدىٰ الناس قلوبًا، وأثبتهم عند المزعجات والمقلقات، وذلك لما معهم من الإيمان).

فقوله: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [التغابن:١١]، أي: ومن أصابته مصيبة فعلم أنها بقضاء الله وقدره، فصبر واحتسب واستسلم لقضاء الله، هدىٰ الله قلبه، وعوضه عما فاته من الدنيا هدىٰ في قلبه، ويقينًا صادقًا، وقد يخلف عليه ما كان أخذ منه، أو خيرًا منه[(١)].

(١) ينظر: تفسير ابن كثير (٨/ ١٣٧).

الآية السادسة: قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ فَبِإِذۡنِ ٱللَّهِ وَلِيَعۡلَمَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [آل عمران:١٦٦].

قال ابن كثير[(١)]: (أي: فراركم بين يدي عدوكم وقتلهم لجماعة منكم وجراحتهم لآخرين، كان بقضاء الله وقدره، وله الحكمة في ذلك).

(١) ينظر: تفسير ابن كثير (٢/ ١٥٩).

الآية السابعة: قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةٞ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ ١٥٦ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُهۡتَدُونَ﴾ [البقرة:١٥٦-١٥٧].

قال السعدي(١): (فالصابرون، هم الذين فازوا بالبشارة العظيمة، والمنحة الجسيمة، ثم وصفهم بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةٞ﴾، وهي كل ما يؤلم القلب أو البدن أو كليهما مما تقدم ذكره.

﴿قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ﴾، أي: مملوكون لله، مدبَّرون تحت أمره وتصريفه، فليس لنا من أنفسنا وأموالنا شيءٌ، فإذا ابتلانا بشيء منها، فقد تصرف أرحم الراحمين بمماليكه وأموالهم، فلا اعتراض عليه؛ بل من كمال عبودية العبد علمه بأن وقوع البلية من المالك الحكيم، الذي أرحم بعبده من نفسه، فيوجب له ذلك الرضا عن الله، والشكر له علىٰ تدبيره، لما هو خير لعبده، وإن لم يشعر بذلك، ومع أننا مملوكون لله، فإنا إليه راجعون يوم المعاد، فمُجاز كل عامل بعمله، فإن صبرنا واحتسبنا وجدنا أجرَنا موفورًا عنده، وإن جزعنا وسخطنا، لم يكن حظُّنا إلا السخط وفوات الأجر، فكون العبد لله، وراجع إليه، من أقوىٰ أسباب الصبر).

(١) ينظر: تفسير السعدي (ص٧٥).

الآية الثامنة: قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلىٰ:٣].

قال ابن كثير[(١)]: (قال مجاهد: هدىٰ الإنسان للشقاوة والسعادة، وهدىٰ الأنعام لمراتعها، وقال بعض المفسرين: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه:٥٠]، كقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلىٰ:٣]، أي: قدر قدرًا، وهدىٰ الخلائق إليه، أي: كتب الأعمال والآجال والأرزاق، ثم الخلائق ماشون علىٰ ذلك، لا يحيدون عنه، ولا يقدر أحد علىٰ الخروج منه، يقول: ربنا الذي خلق الخلق وقدر القدر، وجبل الخليقة علىٰ ما أراد).

وغير ذلك من الآيات.

(١) ينظر: تفسير ابن كثير (٥/ ٢٩٨).

أنواع الهداية:

قال ابن حجر[(١)]: (عن مجاهد في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾، قدر للإنسان الشقوة والسعادة، وهدىٰ الأنعام لمراتعها.

وتفسير مجاهد هذا للمعنىٰ لا للفظ، وهو كقوله تعالىٰ: ﴿رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَىۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾.

قال الراغب: هداية الله للخلق علىٰ أربعة أضرب:

الأول: العامة لكل أحد بحسب احتماله، وإليها أشار بقوله: ﴿رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَىۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾.

والثاني: الدعاء علىٰ ألسنة الأنبياء، وإليها أشار بقوله: ﴿وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَئِمَّةً يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا﴾ [الأنبياء:٧٣].

والثالث: التوفيق الذي يختص به من اهتدىٰ، وإليها أشار بقوله: ﴿وَمَن يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ يَهۡدِ قَلۡبَهُۥ﴾ وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ زَادَهُمۡ هُدًى﴾ [محمد:١٧].

والرابع: الهدايات في الآخرة إلىٰ الجنة، وإليها أشار بقوله: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهۡتَدِىَ لَوۡلَآ أَنۡ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [الأعراف:٤٣].

قال: وهذه الهدايات الأربع مرتبة، فإنه من لا يحصل له الأولىٰ لا تحصل له الثانية، ومن لم تحصل له الثانية لا تحصل له الثالثة والرابعة، ولا تحصل الرابعة إلا لمن حصلت له الثالثة، ولا تحصل الثالثة إلا لمن حصلت

---

(١) ينظر: فتح الباري لابن حجر (١١/ ٥١٥).

له اللتان قبلها، وقد تحصل الأولىٰ دون الثانية، والثانية دون الثالثة، والإنسان لا يهدي أحدًا إلا بالدعاء وتعريف الطرق دون بقية الأنواع المذكورة، وإلىٰ ذلك أشار بقوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورىٰ:٥٢]، وإلىٰ بقية الهدايات أشار بقوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص:٥٦].

٢- ثانيًا: الأدلة من السنة النبوية:

لقد تضافرت الأدلة من السنة المطهرة علىٰ الإيمان بالقضاء والقدر، ومن ذلك:

الحديث الأول: قوله ﷺ في حديث جبريل الطويل: «**وَأَنْ وتُؤْمِنَ بالقَدَرِ: خَيرِهِ وَشَرِّهِ**»[(١)]، وقد سبق ذكره وهو يدل علىٰ أن الإيمان بالقضاء والقدر ركن من أركان الإيمان لا يصح الإيمان إلا به.

(١) سبق تخريجه (ص٢٠).

الحديث الثاني: عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إن الله كتب مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة**»[(١)]، زاد ابن وهب: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود:٧].

قال النووي[(٢)]: (المراد تحديد وقت الكتابة في اللوح المحفوظ أو غيره لا أصل التقدير؛ فإن ذلك أزلي لا أول له، وقوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾، أي: قبل خلق السماوات والأرض، والله أعلم).

وذكر مثل ذلك ابن حجر في الفتح[(٣)].

وقال ابن الجوزي[(٤)]: (كأن الإشارة بهذا إلىٰ خلق اللوح والكتابة فيه، وذلك قد كان قبل خلق السموات والأرض).

وسوف يأتي أن هذه هي المرتبة الثانية من مراتب القدر الأربعة.

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٦٥٣).
(٢) ينظر: شرح النووي علىٰ مسلم (١٦/ ٢٠٣).
(٣) ينظر: فتح الباري لابن حجر (١١/ ٤٨٩).
(٤) ينظر: كشف المشكل لابن الجوزي (٤/ ١٢٩).

الحديث الثالث: عن ابن الدَّيلميِّ، قال: أتيتُ أبيَّ بن كعب فقلت له: وقع في نفسِي شيء من القَدَرِ، فحدّثْني بشيءٍ لعلَّ الله عَزَّوَجَلَّ أن يُذهِبَه من قلبي، قال: «**لو أنَّ الله عذَّبَ أهل سماواتِه وأهلَ أرضه، عذبَهم وهو غيرُ ظالم لهم، ولو رَحِمَهم كانت رحمتُه خيرًا لهم من أعمالهم، ولو أنفقتَ مثل أحُدٍ ذهبًا في سبيل الله ما قَبِلَهُ الله منكَ حتىٰ تؤمنَ بالقَدَر، وتعلَمَ أن ما أصابَكَ لم يَكُنْ ليُخطئَكَ، وأنَّ ما أخْطاكَ لم يكُنْ ليُصيبكَ، ولو مُتَّ علىٰ غير هذا لدخلتَ النارَ**». قال: ثم أتيتُ عبدَ الله بن مسعود فقال مثل ذلك، قال: ثم أتيتُ حذيفةَ بن اليمان فقال مثل ذلك، قال: ثم أتيتُ زيدَ بن ثابت فحدثني عن النبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مثل ذلك[(١)].

قال في مرقاة المفاتيح[(٢)]: (قوله: «**وقد وقع في نفسي شيء من القدر**» أي: حزازة، واضطراب عظيم من جهة أمر القضاء والقدر، باعتبار العقل لا بموجب النقل. قال ابن حجر؛ أي: من بعض شُبه القدر التي ربما تؤدي إلىٰ الشكِّ فيه، كاعتقاد أن الإنسان يخلق فعلَ نفسه كما قالته المعتزلة، أو أنه مجبور علىٰ الفعل كما قالته الجبرية فكيف يعذَّب، وأنا أريد الخلاص منه.

قوله: «**لو أنَّ الله عذَّبَ أهل سمواتِه وأهلَ أرضه، عذبَهم وهو غيرُ ظالم لهم**»: الواو للحال لأنه متصرف في ملكه، وملكه فعذابه عدل، وثوابه فضل. قيل: فيه

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٥/ ١٨٢-١٨٣-١٨٥-١٨٩)، وأبو داود برقم (٤٦٩٩)، وابن ماجه برقم (٧٧)، والترمذي برقم (٢٥١٦)، والحاكم في مستدركه (٣/ ٦٢٤) رقم (٦٣٠٤)، عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (٧٩٥٧)، وفي السلسلة الصحيحة برقم (٢٣٨٢).

(٢) ينظر: مرقاة المفاتيح للقاري (١/ ١٨٨).

إرشاد عظيم، وبيان شاف لإزالة ما طلب منه؛ لأنه يهدم منه قاعدة الحسن والقبح العقليين، لأنه مالك الجميع، فله أن يتصرف كيف شاء، ولا ظلم أصلًا.

قوله: «**ولو رحمهم كانت رحمته خيرًا لهم من أعمالهم**»، أي: الصالحة؛ إشارة إلىٰ أن رحمته ليست بسبب من الأعمال وإيجابها إياها، إذ هي لا توجبها عليه، كيف وهي من جملة رحمته بهم، فرحمته إياهم محض فضل منه تعالىٰ عليهم، فلو رحم الأولين والآخرين فله ذلك، ولا يخرج عن حِكمة، غايته أنه أخبر أن المطيعين لهم الثواب، وأن العاصين لهم العقاب، كما هو مثبت في أمِّ الكتاب، فالأمر المقدر لا يتبدل، ولا يتغير، وهذا هو الصواب في الجواب.

قوله: «**ولو أنفقت مثل أحد**»: بضمتين جبل عظيم قريب المدينة المعظمة. «**ذهبًا**»: تمييز «**في سبيل الله**»، أي: مرضاته، وطريق خيراته. «**ما قَبِلَهَا الله منك**»، أي: ذلك الإنفاق، أو مثل ذلك الجبل، وهو تمثيل علىٰ سبيل الفرض لا تحديد؛ إذ لو فرض إنفاق ملء السموات والأرض كان كذلك، «**حتىٰ تؤمن بالقدر**»، أي: بأن جميع الأمور الكائنة خيرها، وشرها، وحلوها، ومرها، ونفعها، وضرها، وقليلها، وكثيرها، وكبيرها، وصغيرها، بقضائه وقدره، وإرادته وأمره، وأنه ليس فيها لهم إلا مجرد الكسب، ومباشرة الفعل، والمراد هنا كمال الإيمان، وسلب القبول مع فقده يؤذن بأن المبتدعة لا تقبل لهم أعمال، أي: لا يثابون عليها ما داموا علىٰ بدعتهم، ويؤيده خبر: «أبىٰ الله أن يقبل عمل صاحب بدعة حتىٰ يتوب من بدعته»[(١)].

---

(١) أخرجه ابن ماجه برقم (٥٠)، وابن أبي عاصم في السنة برقم (٣٩)، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وإسناده مسلسل بالمجاهيل، وضعفه الألباني في ظلال الجنة.

وفيه إشعار بأن أهل البدعة ليسوا من المتقين؛ لقوله تعالىٰ: ﴿قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة:٢٧]، وأنه لا يحبهم فإن الله يحب المتقين.

«**وتعلم**»: تخصيص بعد تعميم، «**أن ما أصابك**» من النعمة، والبلية، أو الطاعة، والمعصية مما قدره الله لك أو عليك، «**لم يكن ليخطئك**»، أي: يجاوزك، «**وأن ما أخطأك**» من الخير والشر، «**لم يكن ليصيبك**»، وهذا وضع موضع المحال، كأنه قيل: محال أن يخطئك.

وفيه ثلاث مبالغات: دخول أن، ولحوق اللام المؤكدة للنفي، وتسليط النفي علىٰ الكينونة، وسرايته في الخبر، وهو مضمون قوله تعالىٰ: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة:٥١]، وفيه حث علىٰ التوكل والرضا، ونفي الحول والقوة، وملازمة القناعة، والصبر علىٰ المصائب.

«**ولو مُت**»: بضم الميم مِنْ: مات يموت، وبكسرها مِنْ: مات يميت، «**علىٰ غير هذا**»، أي: علىٰ اعتقاد غير هذا الذي ذكرت لك من الإيمان بالقدر «**لدخلت النار**»).

الحديث الرابع: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ، خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَىٰ اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلٍّ خَيْرٌ، احْرِصْ عَلَىٰ مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ وَلَا تَعْجَزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ، فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَدَرُ اللهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ»**[(١)].

نهىٰ النبي ﷺ الإنسان في هذا الحديث (إذا أصابه شيء من حصول ضرر أو فوات نفع عن أن يقول: (لو).

قال بعض العلماء: هذا إنما هو لمن قال معتقدًا ذلك حتمًا، وأنه لو فعل ذلك لم يصبه قطعًا، فأما من ردَّ ذلك إلىٰ مشيئة الله، وأنه لا يصيبه إلا ما شاء الله فليس من هذا.

واستدل له بقول أبي بكر في الغار: «**ولو أن أحدهم رفع رأسه لرآنا**»[(٢)]، وسكوته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قال القاضي عياض[(٣)]: لا حجة فيه؛ لأنه إنما أخبر عن أمر مستقبل، وليس فيه دعوىٰ لرد قدره بعد وقوعه. قال: وكذا جميع ما ذكره البخاري في باب ما يجوز من اللو، كحديث: «**لولا حدثان قومك بالكفر...**» الحديث[(٤)]،

---

(١) جزء من حديث أخرجه مسلم برقم (٢٦٦٤)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٤٦٦٣) بلفظ: «**لو أن أحدهم رفع قدمه رآنا**»، ومسلم برقم (٢٣٨١) بلفظ: «**لو أن أحدهم نظر إلىٰ قدميه أبصرنا تحت قدميه**».

(٣) ينظر: سبل السلام (٢/ ٦٩١).

(٤) أخرجه البخاري برقم (١٥٨٣)، ومسلم برقم (١٣٣٣)، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

و «**لو كنت راجمًا بغير بينة**»[(١)]، و «**لولا أن أشقَّ علىٰ أمتي**»[(٢)]، وشبيه ذلك، فكله مستقبل ولا اعتراض فيه علىٰ قدر فلا كراهية فيه؛ لأنه إنما أخبر عن اعتقاده فيما كان يفعل لولا المانع، وعما هو في قدرته، فأما ما ذهب فليس في قدرته.

قال القاضي: فالذي عندي في معنىٰ الحديث أن النهي علىٰ ظاهره وعمومه، لكن نهي تنزيه، ويدل عليه قوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**فإن لو تفتح عملَ الشيطان**».

قال النووي: وقد جاء من استعمال (لو) في الماضي قوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي**»[(٣)]، وغير ذلك.

فالظاهر أن النهي إنما هو عن إطلاق ذلك فيما لا فائدة فيه، فيكون نهي تنزيه لا تحريم، وأما من قاله تأسفًا علىٰ ما فاته من طاعة الله، وما هو متعذر عليه من ذلك، ونحو هذا فلا بأس به، وعليه يحمل أكثر الاستعمال الموجود في الأحاديث).

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٥٣١٠)، ومسلم برقم (١٤٩٧)، عن ابن عباس، بلفظ: «**لو رجمت أحدًا بغير بينة، رجمت هذه**».

(٢) أخرجه البخاري برقم (٨٨٧)، ومسلم برقم (٢٥٢)، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري برقم (٧٢٢٩)، ومسلم برقم (١٢١١)، عن عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا.

الحديث الخامس: عن عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ، حَتَّىٰ الْعَجْزِ وَالْكَيْسِ**»(١).

قال السعدي(٢): (هذا الحديث متضمنٌ لأصلٍ عظيم من أصول الإيمان الستة؛ وهو الإيمان بالقدرِ خيره وشره، حُلوه ومُرِّه، عامِّه وخاصِّه، سابقه ولاحقه، بأن يعترف العبد أن علم الله محيطٌ بكل شيء، وأنه علم أعمال العباد خيرَها وشرَّها، وعلم جميع أمورهم وأحوالهم، وكتب ذلك في اللوح المحفوظ، كما قال تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحجّ: ٧٠].

ثم إن الله ينفذ هذه الأقدار في أوقاتها بحسب ما تقتضيه حكمته ومشيئته، الشاملتان لكل ما كان وما يكون، الشاملتان للخلق والأمر، وأنه مع ذلك، ومع خلقه للعباد وأفعالهم وصفاتهم، فقد أعطاهم قدرةً وإرادة تقع بها أفعالهم بحسب اختيارهم، لم يجبرهم عليها.

وهو الذي خلق قدرتهم ومشيئتهم، وخالق السبب التام خالقٌ للمسبب؛ فأفعالهم وأقوالهم تقع بقدرتهم ومشيئتهم اللتين خلقهما الله فيهم، كما خلق بقية قواهم الظاهرة والباطنة، ولكنه تعالىٰ يَسَّرَ كلًّا لما خلق له.

فمن وَجَّه وجهه وقصْدَه لربه: حبب إليه الإيمان وزينه في قلبه، وكرّه إليه الكفر والفسوق والعصيان، وجعله من الراشدين، فتمت عليه نعم الله من كل وجه.

ومن وجّه وجهه لغير الله، بل تولىٰ عدوه الشيطان: لم ييسِّرْه لهذه

---

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٦٥٥)، عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) ينظر: بهجة قلوب الأبرار (ص٢٩).

الأمور؛ بل وَلَّاه الله ما تولىٰ، وخذله، ووكَله إلىٰ نفسه، فضَلَّ وغوىٰ، وليس له علىٰ ربه حجة، فإن الله أعطاه جميع الأسباب التي يقدر بها علىٰ الهداية، ولكنه اختار الضلالة علىٰ الهدىٰ، فلا يلومنَّ إلا نفسه.

قال تعالىٰ: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ۚ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأعراف:٣٠]، وقال: ﴿يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة:١٦].

وهذا القدر يأتي علىٰ جميع أحوال العبد وأفعاله وصفاته، حتىٰ العجز والكيس، وهما الوصفان المتضادان الذي ينال بالأول منهما -وهو العجز-: الخيبة والخسران، وبالثاني -وهو الكيس-: الجدَّ في طاعة الرحمن.

والمراد هنا: العجز الذي يلام عليه العبد، وهو عدم الإرادة، وهو الكسل، لا العجز الذي هو عدم القدرة، وهذا هو معنىٰ الحديث الآخر «**اعملوا؛ فكل مُيَسَّرٌ لما خُلِق له**»[(١)]، أما أهل السعادة: فييسرون لعمل أهل السعادة، وذلك بكيسهم وتوفيقهم ولطف الله بهم.

والكيِّسُ والعاجز هما المذكوران في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الكيِّسُ من دان نفسَه وعمِل لما بعد الموتِ، والعاجزُ من أتبع نفسَه هواها، وتمنَّىٰ علىٰ الله الأمانيَّ**»[(٢)].

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٤٩٤٩)، ومسلم برقم (٢٦٤٧)، عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه الترمذي برقم (٢٥٤٩)، وابن ماجه برقم (٤٢٦٠)، وأحمد في المسند برقم (١٧١٢٣). قال الترمذي: هذا حديث حسن.

الحديث السادس: عن عائشة أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: دعي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلىٰ جنازة صبي من الأنصار، فقلت: يا رسول الله طوبىٰ لهذا، عصفور من عصافير الجنة، لم يعمل السوء، ولم يدركه، قال: «**أو غير ذلك، يا عائشة، إن الله خلق للجنة أهلًا، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم، وخلق للنار أهلًا، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم**»[(١)].

قال الطيبي[(٢)]: (وفيه أيضًا أن الله تعالىٰ يتصرف في ملكه ما يشاء وكيف يشاء، وكل ذلك عدلٌ وصواب، وليس لأحد اعتراضٌ عليه؛ لأنه مالكٌ والخلق مملوك، واعتراض المملوك علىٰ المالك قبيحٌ موجبٌ للتعذيب، قال الله تعالىٰ: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٣].

ومن ثم لما نزل ﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ اشتد ذلك علىٰ المؤمنين، وقالوا: يا رسول الله! كيف نطيقُ دفع ما يجري في قلوبنا؟ فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فلعلكم تقولون كما قالت بنو إسرائيل**: (سَمِعْنَا وعَصَيْنَا)، **قولوا: سمعنا وأطعنا**».

واشتد ذلك عليهم ومكثوا زمانًا، فأنزل الله تعالىٰ فرجًا بقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦][(٣)].

---

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٦٦٢).

(٢) ينظر: شرح المشكاة (٢/ ٥٣٥).

(٣) يشير إلىٰ حديث أبي هريرة، قال: لما نزلت علىٰ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة:٢٨٤]، قال: فاشتد ذلك علىٰ أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، =

فلما أسلموا سهَّل الله عليهم الأمر، فإذا لا خلاص ولا نجاة إلا بالتسليم لقضاء الله وقدره).

وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة.

= فأتوا رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ثم بركوا علىٰ الركب، فقالوا: أي رسول الله، كُلفنا من الأعمال ما نطيق للصلاة والصيام والجهاد والصدقة، وقد أُنزلت عليك هذه الآية ولا نطيقها، قال رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**أتريدون أن تقولوا، كما قال أهل الكتابين من قبلكم سمعنا وعصينا؟ بل قولوا: سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير**»، قالوا: سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير، فلما اقترأها القوم، ذلت بها ألسنتهم، فأنزل الله في إثرها: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَاۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة:٢٨٥]، فلما فعلوا ذلك نسخها الله تعالىٰ، فأنزل الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، قال: «**نعم**» ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا﴾، قال: «**نعم**» ﴿وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ﴾، قال: «**نعم**» ﴿وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة:٢٨٦]، قال: «**نعم**»، أخرجه مسلم برقم (١٢٥).

ثالثًا: دليل الإجماع:

فقد أجمع المسلمون علىٰ وجوب الإيمان بالقدر خيره وشره من الله.

قال النووي[(١)]: (وقد تظاهرت الأدلة القطعيات من الكتاب، والسنة، وإجماع الصحابة، وأهل الحل والعقد من السلف والخلف؛ علىٰ إثبات قدر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ).

وقال ابن حجر[(٢)]: (ومذهب السلف قاطبة أن الأمور كلها بتقدير الله تعالىٰ).

وقال في تذكرة المؤتسِي[(٣)]: (وأجمع أئمة السلف من أهل الإسلام علىٰ الإيمان بالقدر خيره وشره، حلوه ومره، قليله وكثيره، بقضاء الله وقدره، لا يكون شيء إلا بإرادته، ولا يجري خير وشر إلا بمشيئته، خلق من شاء للسعادة واستعمله بها فضلًا، وخلق من أراد للشقاء واستعمله بها عدلًا، فهو سرٌّ استأثر به، وعِلمٌ حجبه عن خلقه، ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٣]، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [الأعراف:١٧٩]، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة:١٣]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩]).

---

(١) ينظر: شرح صحيح مسلم للنووي (١/ ١٥٥).

(٢) ينظر: فتح الباري لابن حجر (١١/ ٢٨٧)، وشرح أصول الاعتقاد للالكائي (٣/ ٥٣٤-٥٣٨)؛ حيث نقل الإجماع علىٰ ذلك عن جمع غفير من السلف، ومجموع الفتاوىٰ لابن تيمية (٨/ ٤٤٩-٤٥٢-٤٥٩).

(٣) ينظر: تذكرة المؤتسي للبدر (١/ ٢٣٦).

٣- رابعًا: دليل الفطرة:

الإيمان بالقدر معلوم بالفطرة قديمًا وحديثًا، ولم ينكره إلا الشواذُّ من المشركين من الأمم، ولم يقع الخطأ في نفي القدر وإنكاره، وإنما وقع في فهمه علىٰ الوجه الصحيح؛ ولهذا قال سبحانه عن المشركين: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام:١٤٨].

فهم أثبتوا المشيئة لله، لكنهم احتجوا بها علىٰ الشرك، ثم بيَّن سبحانه أن هذا هو شأنُ من كان قبلهم، فقال تعالىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾ [الأنعام:١٤٨].

وكانت العرب في الجاهلية تعرف القدر ولا تنكره، ولم يكن هناك من يرىٰ أن الأمر مستأنفٌ، وهذا ما نجده مبثوثًا في أشعارهم كما مر في المقدمة، وكما في قول عنترة[(١)]:

يـا عبـلُ أيـن مـن المنيَّـةِ مهْربـي إن كـان ربـي في السـماءِ قضَـاها

وقول زهير بن أبي سلمىٰ في معلقته[(٢)]:

فَـلَا تَكْـتُمُنَّ اللهَ مَـا فِـي نُفُوسِـكُمْ لِيَخْفَـىٰ وَمَهْمَـا يُكْـتَمِ اللهُ يَعْلَـمِ
يُـؤَخَّرْ فَيُوضَـعْ فِـي كِتَـابٍ فَيُـدَّخَرْ لِيَـوْمِ الْحِسَـابِ أَوْ يُعَجَّـلْ فَيَـنْقُمِ

وفي هذا إثبات للمرتبة الأولىٰ من مراتب القدر وهي العلم، فهو يثبت أن الله تعالىٰ عليم بكل شيء لا يخفىٰ عليه شيء في الأرض ولا في السماء.

---

(١) ينظر: ديوان عنترة (ص٢٣٨)، وذكره ابن القيم في كتاب اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٥٠٥).
(٢) ينظر: ديوان زهير (ص٤).

ولم يقل أحد منهم بنفيه إطلاقًا، كما صرح بذلك أحد كبار علماء العربية، وهو أبو العباس أحمد بن يحيىٰ ثعلب بقوله: (لا أعلم عربيًّا قدريًّا، قيل له: يقع في قلوب العرب القول بالقدر؟ قال: معاذ الله، ما في العرب إلا مثبت القدر خيره وشره، أهل الجاهلية والإسلام، وكلامهم كثير بيِّن.

ثم أنشد:

تَجْـرِي المَقَـادِيرُ عَلَـىٰ غَـرْزِ الإِبَـرْ مَـا تَنْفُـذُ الإِبْـرَةُ إِلَّا بِقَـدَرْ)[1]

ومع ذلك فقد كانوا مخلطين في مسائل القدر غير ضابطين لها، لأن ذلك لا يؤخذ إلا عن طريق الرسل صلوات الله وسلامه عليهم، ولذلك نجد نفس الشاعر وهو زهير بن أبي سلمىٰ يقول:

رَأيتُ المَنايا خَبطَ عَشواءَ من تُصبْ تُمِتْـهُ وَمَـنْ تُخطـئ يُعَمَّـرْ فَيَهْـرَم[2]

ففي هذا البيت يذكر أن المنايا التي تنزل بالناس فتقضي عليهم، إنما هي خبط عشواء، ليس لها نظام، والعشواء هي الناقة ضعيفة البصر، تتخبط في المشي يمينًا وشمالًا؛ لأنها لا ترىٰ، لكن الأمر ليس كذلك، فالله تعالىٰ يقول: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾ [فاطر:١١]؛ فليس في هذا الكون خبط عشواء، وإنما هو نظام دقيق محكم يجري بقدرة الله تعالىٰ، وعلىٰ وفق حكمته ومشيئته.

---

(١) ينظر: شرح أصول الاعتقاد للالكائي (٣/ ٥٣٨).

(٢) ذكره ابن كثير في تفسيره (٤/ ٥٨٥).

٤- خامسًا: دليل العقل:

أما دلالة العقل فهي: أن العقل الصحيح يقطع بأن الله هو خالق هذا الكون، ومدبره، ومالكه، ولا يمكن أن يوجد علىٰ هذا النظام البديع، والتناسق المتآلف، والارتباط الملتحم بين الأسباب والمسببات هكذا صدفة؛ إذ الموجود صدفة ليس له نظام في أصل وجوده، فكيف يكون منتظمًا حال بقائه وتطوره؟

فإذا تقرر عقلًا أن الله هو الخالق لزم ألا يقع شيء في ملكه إلا ما قد شاءه وقدَّره.

ومما تقدم فإن من لم يؤمن بالقدر لا تقبل أعماله، فلا ينتفع لا بصلاة ولا بصيام ولا بصدقة ولا غير ذلك، قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [المائدة:٥].

فإيمان العبد ودينه لا يمكن أن ينتظم إلا إذا آمن بأقدار الله جَلَّوَعَلَا، وأنَّ كلَّ شيء بقدر، وأن يؤمن بالقدر كلِّه حلوه ومره، وأنَّ ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

فلا إيمان لمن لم يؤمن بالقدر، ومن كذب بالقدر فلا إيمان له ولا توحيد، كما جاء عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أنَّه قال: «الإِيمَانُ بِالقَدَرِ نِظَامُ التَّوْحِيدِ؛ فَمَنْ آمَنَ وَكَذَّبَ بِالْقَدَرِ فَهُوَ نَقْضٌ لِلتَّوْحِيدِ»(١).

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة برقم (٩٢٥)، واللالكائي في شرح الاعتقاد برقم (١٢٢٤)، والفريابي في القدر (ص١٥٩-١٦٠)، والآجري في الشريعة (ص٢١٥).

ومما يوضح هذا قول الإمام أحمد: (القدرُ قدرةُ اللهِ)[١]، فأي توحيد عند من ينكر قدرة الله[٢].

(١) ينظر: منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٣/ ٢٥٤)، وشفاء العليل لابن القيم (ص٥٣)، ومجموع الفتاوىٰ لابن تيمية (٨/ ٣٠٨)، وهي من قول عمر بن الخطاب قبل الإمام أحمد؛ كما ذكره ابن بطة في الإبانة الكبرىٰ برقم (١٥٦٢).

(٢) ينظر: تذكرة المؤتسي للبدر (١/ ٢٣٦).

درجات الإيمان بالقدَر

قال ابن رجب[١]: (والإيمان بالقدر علىٰ درجتين:

إحداهما: الإيمان بأن الله تعالىٰ سبق في علمه ما يعمله العباد من خير وشر، وطاعة ومعصية، قبل خلقهم وإيجادهم، ومن هو منهم من أهل الجنة، ومن هو منهم من أهل النار، وأعدَّ لهم الثواب والعقاب جزاء لأعمالهم قبل خلقهم وتكوينهم، وأنه كتب ذلك عنده وأحصاه، وأن أعمال العباد تجري علىٰ ما سبق في علمه وكتابه.

والدرجة الثانية: أن الله خلق أفعال العباد كلها من الكفر والإيمان، والطاعة والعصيان، وشاءها منهم، فهذه الدرجة يثبتها أهل السنة والجماعة، وينكرها القدرية، والدرجة الأولىٰ أثبتها كثير من القدرية، ونفاها غلاتهم، كمعبد الجهني، الذي سئل ابن عمر عن مقالته، وكعمرو بن عبيد وغيره).

قلت: وهاتان الدرجتان هي مراتب القدر الأربعة التي ستأتي، غير أن الإمام ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ دمج مرتبة الكتابة مع مرتبة العلم وجعلهما درجة واحدة، كما دمج مرتبة المشيئة مع مرتبة الخلق وجعلهما درجة واحدة، ولا مشاحة في التقسيم والاصطلاح، طالما أن المقصود واحد، غير أن التقسيم علىٰ أربعة مراتب هو الذي عليه أكثر أهل العلم.

(١) ينظر: جامع العلوم والحكم لابن رجب (١/ ١٠٣).

مراتب الإيمان بالقدر

من خلال تتبع العلماء لنصوص الكتاب والسنة؛ فقد ذكروا أن للقدر أربع مراتب، وقد جمع بعض أهل العلم هذه المراتب في بيت من الشعر؛ فقال:

علـــمٌ كتابـــةُ مولانـــا مشـــيئتُه وخلقُـــه وهـــو إيجـــادٌ وتكـــوينُ

وهذه المراتب هي أركان الإيمان بالقدر، وهي:

١- العلم السابق.

٢- الكتابة.

٣- المشيئة.

٤- الخلق.

المرتبة الأولى: العلم السابق:

أي: سبق علم الله المحيط بكلِّ شيءٍ، فعَلِمَ سبحانه بعِلمه السابق كلَّ شيءٍ، وأَجَلَ كلِّ حيٍّ، وعَلِمَ الخير والشر، وقدَّر النفع والضر، علم ما كان وما يكونُ وما سيكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون؛ قال تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢٨٢].

وقال تعالىٰ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۚ وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا وَلَا حَبَّةٖ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلۡأَرۡضِ وَلَا رَطۡبٖ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ﴾ [الأنعام: ٥٩].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية(١): (أمّا علمُه: فما علم أنه سيكون، فلا بد أن

(١) ينظر: النبوات لابن تيمية (٢/ ٩١٢).

يكون، وما علم أنه لا يكون، فلا يكون، وهذا مما يعترف به جميع الطوائف، إلا من ينكر العلم السابق؛ كغلاة القدرية الذين تبرأ منهم الصحابة).

ومن الأدلة علىٰ العلم السابق قوله تعالىٰ علىٰ لسان المسيح عيسىٰ ابن مريم عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة:١١٦]؛ فأثبت المسيح لله تعالىٰ العلم السابق للموجودات قبل وجودها، وقد أنكر ذلك الجهم بن صفوان، وكفره بعض العلماء علىٰ ذلك.

وقال ابن تيمية(١): (قال: وادعىٰ المعارض أيضًا أن الله تعالىٰ لا يوصف بالضمير، والضمير منفي عن الله، وليس هذا من كلام المعارض، وهي كلمة خبيثة قديمة من كلام جهم، عارض جهم بها قول الله تعالىٰ: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة:١١٦]، يدفع بذلك أن يكون الله سبق له علم في نفسه بشيء من الخلق وأعمالهم قبل أن يخلقهم، فتلطف بذكر الضمير ليكون أستر له عند الجهال.

فردَّ علىٰ جهم بعض العلماء قوله هذا، وقال له: كفرت بها يا عدو الله من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنك نفيت عن الله العلم السابق في نفسه قبل حدوث الخلق وأعمالهم.

والوجه الثاني: أنك استجهلت المسيح صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أنه وصف ربه بما لا يوصف به بأن له خفايا علم في نفسه إذ يقول له: ﴿وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾.

---

(١) ينظر: بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٧/ ٤٣٧).

والوجه الثالث: أنك طعنت به علىٰ محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذ جاء به مصدقًا بعيسىٰ. فأفحم جهمًا.

قال: وقول جهم: لا يوصف الله بالضمير، يقول: لم يعلم الله في نفسه شيئًا من الخلق قبل حدوثهم وحدوث أعمالهم، وهذا أصل كبير في تعطيل النفس والعلم السابق، والناقض عليه بذلك قول الله تعالىٰ: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة ١١٦]؛ فذكر المسيح أن لله علمًا سابقًا في نفسه يعلمه الله ولا يعلمه هو، وقال الله: ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ [طه:٤١]، وقال: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام:٥٤]، وقال: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران:٢٨، ٣٠]).

وقال الهراس[(١)]: (والدليل العقلي علىٰ علمه تعالىٰ أنه يستحيل إيجاده الأشياء مع الجهل؛ لأن إيجاده الأشياء بإرادته، والإرادة تستلزم العلم بالمراد، ولهذا قال سبحانه: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك:١٤].

ولأن المخلوقات فيها من الإحكام والإتقان وعجيب الصنعة ودقيق الخلقة ما يشهد بعلم الفاعل لها؛ لامتناع صدور ذلك عن غير علم.

ولأن من المخلوقات من هو عالم، والعلم صفة كمال، فلو لم يكن الله عالمًا؛ لكان في المخلوقات من هو أكمل منه.

وكل علم في المخلوق إنما استفاده من خالقه، وواهب الكمال أحق به، وفاقد الشيء لا يعطيه.

---

(١) ينظر: شرح العقيدة الواسطية للهراس (١/ ٩٣).

وأنكرت الفلاسفة علمه تعالىٰ بالجزئيات، وقالوا: إنه يعلم الأشياء علىٰ وجه كلي ثابت، وحقيقة قولهم أنَّه لا يعلم شيئًا؛ فإن كل ما في الخارج هو جزئي.

كما أنكر الغلاة من القدرية علمَه تعالىٰ بأفعال العباد حتىٰ يعملوها؛ توهمًا منهم أن علمه بها يفضي إلىٰ الجبر، وقولهم معلوم البطلان بالضرورة في جميع الأديان).

الله لا يحاسب العباد علىٰ علمه السابق بهم بل علىٰ أفعالهم:

قال ابن القيم[١]: (والله سبحانه قد علم قبل أن يوجِد عبادَه أحوالهم، وما هم عاملون، وما هم إليه صائرون، ثم أخرجهم إلىٰ هذه الدار ليظهر معلومَه الذي علمه فيهم كما علمه.

وابتلاهم من الأمر والنهي والخير والشر بما أظهر معلومه، فاستحقوا المدح والذم، والثواب والعقاب؛ بما قام بهم من الأفعال والصفات المطابقة للعلم السابق، ولم يكونوا يستحقون ذلك وهي في علمه قبل أن يعملوها، فأرسل رسله وأنزل كتبه وشرع شرائعه إعذارًا إليهم، وإقامة للحجة عليهم، لئلا يقولوا: كيف تعاقبنا علىٰ علمك فينا، وهذا لا يدخل تحت كسبنا وقدرتنا؟

فلما ظهر علمه فيهم بأفعالهم، حصل العقاب علىٰ معلومه الذي أظهره الابتلاء والاختبار.

---

(١) ينظر: شفاء العليل لابن القيم (ص٣٥).

وكما ابتلاهم بأمره ونهيه ابتلاهم بما زين لهم من الدنيا، وبما ركب فيهم من الشهوات، فذلك ابتلاءٌ بشرعه وأمره وهذا ابتلاء بقضائه وقدره، وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الكهف:٧]، وقال: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود:٧]، فأخبر في هذه الآية أنه خلق السموات والأرض ليبتلي عباده بأمره ونهيه، وهذا من الحق الذي خلق به خلقه، وأخبر في الآية التي قبلها أنه خلق الموت والحياة ليبتليهم أيضًا، فأحياهم ليبتليهم بأمره ونهيه، وقدر عليهم الموت الذي ينالوا به عاقبة ذلك الابتلاء من الثواب والعقاب.

وأخبر في الآية الأولىٰ أنه زين لهم ما علىٰ الأرض ليبتليهم به أيهم يؤثر ما عنده وابتلىٰ بعضهم ببعض.

وابتلاهم بالنعم والمصائب فأظهر هذا الابتلاء علمه السابق فيهم موجودًا عيانًا بعد أن كان غيبًا في علمه، فابتلىٰ أبوي الإنس والجن كل منهما بالآخر، فأظهر ابتلاء آدم ما علِمه منه، وأظهر ابتلاء إبليس ما علِمه منه؛ فلهذا قال للملائكة: ﴿إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٣٠]، واستمر هذا الابتلاء في الذرية إلىٰ يوم القيامة؛ فابتلىٰ الأنبياء بأممهم، وابتلىٰ أممَهم بهم.

وقال لعبده ورسوله وخليله: «**إِنِّي مُبْتَلِيكَ وَمُبْتَلٍ بِكَ**»(١)، وقال: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [الأنبياء:٣٥]، وقال: ﴿وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً﴾ [الفرقان:٢٠]).

---

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٨٦٥): بلفظ: «**وَقَالَ: إِنَّمَا بَعَثْتُكَ لأَبْتَلِيَكَ، وَأَبْتَلِيَ بِكَ، وَأَنْزَلْتُ عَلَيْكَ كِتَابًا لاَ يَغْسِلُهُ الْمَاءُ، تَقْرَؤُهُ نَائِمًا وَيَقْظَانَ**»، عن عياض بن حمار المجاشعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

التفرد بالاختيار والاجتباء دليل علىٰ العلم السابق:

والله تعالىٰ هو المتفرد بالاختيار، وهذا دليل علىٰ علمه السابق؛ إذ كيف يختار ويصطفي من لا يعلم أعمالهم التي سوف يحدثونها، ولا أحوالهم التي سوف يتحققون بها؟

قال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام:١٢٤]، وقال تعالىٰ: ﴿وَرَبُّكَ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخۡتَارُۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [القصص:٦٨]، أي: سبحانه المتفرد بالخلق، والاختيار مما خلق، وهو الاصطفاء والاجتباء، ولهذا كان الوقف التام عند قوله ويختار، ثم نفىٰ عنهم الاختيار الذي اقترحوه بإرادتهم، وأن ذلك ليس إليهم، بل إلىٰ الخلاق العليم، الذي هو أعلم بمحالّ الاختيار ومواضعه، لا من قال: ﴿لَوۡلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ عَلَىٰ رَجُلٖ مِّنَ ٱلۡقَرۡيَتَيۡنِ عَظِيمٖ﴾ [الزخرف:٣١]؛ فأخبر سبحانه أنه لا يبعث الرسل باختيارهم، وأن البشر ليس لهم أن يختاروا علىٰ الله؛ بل هو الذي يخلق ما يشاء ويختار.

ثم نفىٰ سبحانه أن تكون لهم الخيرة كما ليس لهم الخلق.

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَآ إِبۡرَٰهِيمَ رُشۡدَهُۥ مِن قَبۡلُ وَكُنَّا بِهِۦ عَٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء:٥١]، **قال البغوي**(١): (إنه أهل للهداية والنبوة)، وقال أبو الفرج(٢): (أي: عالمين بأنه موضع لإيتاء الرشد).

---

(١) ينظر: تفسير البغوي (٥/ ٣٢٢).

(٢) ينظر: زاد المسير لابن الجوزي (٣/ ١٩٤).

وقال صاحب الكشاف[(١)]: (المعنىٰ علْمُه به: أنه علم منه أحوالًا بديعة وأسرارًا عجيبة، وصفات قد رضيها وحمدها، حتىٰ أهَّله لمخالَّته ومخالصته، وهذا كقولك في حرٍّ من الناس: أنا عالم بفلان، فكلامك هذا من الاحتواء علىٰ محاسن الأوصاف).

وهذا كقوله: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام:١٢٤]، وقوله: ﴿وَلَقَدِ ٱخۡتَرۡنَٰهُمۡ عَلَىٰ عِلۡمٍ﴾ [الدخان:٣٢]، ونظيره قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحٗا وَءَالَ إِبۡرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمۡرَٰنَ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ٣٣ ذُرِّيَّةَۢ بَعۡضُهَا مِنۢ بَعۡضٖۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران:٣٣]، وقريب منه قوله: ﴿وَلِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً تَجۡرِي بِأَمۡرِهِۦٓ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ٱلَّتِي بَٰرَكۡنَا فِيهَاۚ وَكُنَّا بِكُلِّ شَيۡءٍ عَٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء:٨١]؛ حيث وضعنا هذا التخصيص في المحل الذي يليق به من الأماكن والأناسي)[(٢)].

العلم بما في أمره وشرعه من العواقب الحميدة:

وهو سبحانه كما هو العليم الحكيم في اختياره من يختاره من خلقه، وإضلاله من يضله منهم، فهو العليم الحكيم بما في أمره وشرعه من العواقب الحميدة والغايات العظيمة، قال تعالىٰ: ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ وَهُوَ كُرۡهٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة:٢١٦]؛ بيَّن سبحانه أن ما أمرهم به يعلم ما فيه من المصلحة والمنفعة لهم التي اقتضت أن يختاره ويأمرهم به، وهم قد

---

(١) ينظر: تفسير الزمخشري (٣/ ١٢١).

(٢) ينظر: شفاء العليل لابن القيم (ص٣١).

يكرهونه؛ إما لعدم العلم، وإما لنفور الطبع، فهذا علمه بما في عواقب أمره مما لا يعلمونه، وذلك علمه بما في اختياره من خلقه بما لا يعلمونه.

فهذه الآية تضمنت الحضَّ علىٰ التزام أمر الله وإن شق علىٰ النفوس، وعلىٰ الرضا بقضائه وإن كرهته النفوس.

وفي حديث الاستخارة: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ؛ فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي، فِي دِينِي، وَمَعَاشِي، وَعَاقِبَةِ أَمْرِي، فَاقْدُرْهُ لِي، وَيَسِّرْهُ لِي، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُهُ شَرًّا لِي، فِي دِينِي، وَمَعَاشِي، وَعَاقِبَةِ أَمْرِي؛ فَاصْرِفْهُ عَنِّي، وَاصْرِفْنِي عَنْهُ، وَاقْدُرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ**»[(١)].

ولما كان العبد يحتاج في فعل ما ينفعه في معاشه ومعاده إلىٰ علم ما فيه من المصلحة، وقدرةٍ عليه، وتيسُّره له - وليس له من نفسه شيء من ذلك، بل عِلمُه ممن علَّم الإنسان ما لم يعلم، وقدرته منه، فإن لم يُقدره عليه، وإلا فهو عاجز، وتيسيره منه، فإن لم ييسِّرْه عليه وإلا فهو متعسر عليه بعد إقداره - أرشده النبي صلىٰ الله تعالىٰ عليه وسلم إلىٰ محض العبودية، وهو جلب الخيرة من العالِم بعواقب الأمور وتفاصيلها، وخيرها وشرها، وطلب القدرة منه، فإنه إن لم يُقدرْه وإلا فهو عاجز، وطلب فضله منه، فإن لم ييسره له ويهيئه له وإلا فهو متعذر عليه.

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٦٣٨٢)، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثم إذا اختاره له بعلمه وأعانه عليه بقدرته ويسَّره له من فضله، فهو يحتاج إلىٰ أن يبقيه عليه، ويديمه بالبركة التي يضعها فيه.

والبركة تتضمن ثبوته ونموه، وهذا قدر زائد علىٰ إقداره عليه وتيسيره له.

ثم إذا فعل ذلك كله، فهو محتاج إلىٰ أن يرضيه به، فإنه قد يهيئ له ما يكرهه، فيظل ساخطًا، ويكون قد خار الله له فيه.

قال عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[(١)]: (إِنَّ الرَّجُلَ لَيَسْتَخِيرَ اللهَ؛ فَيَخْتَارَ لَهُ، فَيَسْخَطُ عَلَىٰ رَبِّهِ، فَلَا يَلْبَثُ أَنْ يَنْظُرَ فِي الْعَاقِبَةِ؛ فَإِذَا هُوَ قَدْ خَارَ لَهُ).

وفي المسند من حديث سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مِنْ سَعَادَةِ ابْنِ آدَمَ اسْتِخَارَتُهُ اللهَ تَعَالَىٰ، وَمِنْ سَعَادَةِ ابْنِ آدَمَ رِضَاهُ بِمَا قَضَاهُ اللهُ، وَمِنْ شِقْوَةِ ابْنِ آدَمَ تَرْكُهُ اسْتِخَارَةَ اللهِ** عَزَّ وَجَلَّ، **وَمِنْ شِقْوَةِ ابْنِ آدَمَ سَخَطُهُ بِمَا قَضَىٰ اللهُ**»[(٢)].

فالمقدور يكتنفه أمران: الاستخارة قبله، والرضا بعده:

- فمن توفيق الله لعبده وإسعاده إياه؛ أن يختار قبل وقوعه، ويرضىٰ بعد وقوعه.
- ومن خذلانه له ألَّا يستخيره قبل وقوعه، ولا يرضىٰ به بعد وقوعه.

---

(١) أخرجه أحمد في المسند برقم (١٤٤٤) والحاكم في المستدرك برقم (١٩٠٣) وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٢) أورده ابن المبارك في الزهد والرقاق (ص٣٢)، والقرطبي في تفسيره (٥/ ٩٨).

وقال عمر بن الخطاب[١]: (لا أُبَالِي، أَصْبَحْتُ عَلَىٰ مَا أُحِبُّ، أَوْ عَلَىٰ مَا أَكْرَهُ،؛لِأَنِّي لَا أَدْرِي، الْخَيْرَ فِيمَا أُحِبُّ أَوْ فِيمَا أَكْرَهُ).

وقال الحسن[٢]: (لا تَكْرَهُوا النَّقَمَاتِ الوَاقِعَةِ، والبَلايَا الحَادِثَةِ، فَلرُبَّ أمرٍ تَكْرَهَهُ فيهِ نَجَاتَكَ، وَلَرُبَّ أمْرٍ تُؤْثِرَهُ فِيهِ عَطَبُكَ).

ومما يناسب هذا قوله تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ ۖ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ۖ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا۟ فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَٰلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح:٢٧]؛ بيَّن سبحانه حكمة ما كرهوه عام الحديبية من صد المشركين لهم حتىٰ رجعوا ولم يعتمروا، وبين لهم أن مطلوبهم يحصل بعد هذا، فحصل في العام القابل، وقال سبحانه: ﴿فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا۟ فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَٰلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا﴾، وهو صلح الحديبية، وهو أول الفتح المذكور في قوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ [الفتح:١]، فإن بسببه حصل من مصالح الدين والدنيا والنصر وظهور الإسلام وبطلان الكفر ما لم يكونوا يرجونه قبل ذلك، ودخل الناس بعضهم في بعض، وتكلم المسلمون بكلمة الإسلام وبراهينه وأدلته جهرة لا يخافون.

---

(١) ينظر: الزهد والرقائق لابن المبارك (١/ ١٤٣)، وشرح السنة للبغوي (١٤/ ٣٠٦)، وحلية الأولياء (٧/ ٢٧١) والرضا عن الله لابن أبي الدنيا (ص٦٥).

(٢) ذكره القرطبي في تفسيره (٣/ ٣٩)، والثعلبي في الكشف والبيان (٢/ ١٣٨)، قال: وأنشد أبو سعيد الضرير:

ربّ أمـــر تتقيـــه جـــرّ أمـــرا ترتضـــيه ... خفـي المحبـوب منـه وبـدا المكـروه فيـه

وأنشد محمد بن عرفة لعبد الله بن المعتز:

لا تكـــره المكـــروه عنـــد نزولـــه ... إن الحـــوادث لـــم تـــزل متباينـــة

كـــم نعمـــة لا تســـتقل بشـــكرها ... لله في درج الحـــــوادث كامنـــــة

ودخل في ذلك الوقت في الإسلام قريب ممن دخل فيه إلىٰ ذلك الوقت، وظهر لكل أحد بغيُ المشركين وعداوتُهم وعنادُهم، وعلم الخاص والعام أن محمدًا وأصحابه أولىٰ بالحق والهدىٰ، وأن أعداءهم ليس بأيديهم إلا العدوان والعناد.

فإن البيت الحرام لم يُصدّ عنه حاجٌّ ولا معتمر من زمن إبراهيم، فتحققت العرب عنادَ قريش وعداوتَهم، وكان ذلك داعية لبشر كثير إلىٰ الإسلام، وزاد عناد القوم وطغيانهم، وذلك من أكبر العون علىٰ نفوسهم، وزاد صبر المؤمنين واحتمالهم، والتزامهم لحكم الله وطاعة رسوله ﷺ، وذلك من أعظم أسباب نصرهم، إلىٰ غير ذلك من الأمور التي علمها الله ولم يعلمها الصحابة ولهذا سماه فتحًا وسئل النبي ﷺ أفتح هو؟ قال: «**نَعَم**»[(١)].

(١) يشير إلىٰ حديث مُجَمِّع بن جَارِيَةَ الأنصاري -وَكَانَ أَحَدَ الْقُرَّاءِ الَّذِينَ قَرَؤُوا الْقُرْآنَ-، قَالَ: شَهِدْنَا الْحُدَيْبِيَةَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَلَمَّا انْصَرَفْنَا عَنْهَا، إِذَا النَّاسُ يَهُزُّونَ الأَبَاعِرَ، فَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ: مَا لِلنَّاسِ؟ قَالُوا: أُوحِيَ إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَخَرَجْنَا مَعَ النَّاسِ نُوجِفُ، فَوَجَدْنَا النَّبِيَّ ﷺ وَاقِفًا عَلَىٰ رَاحِلَتِهِ، عِنْدَ كُرَاعِ الْغَمِيمِ، فَلَمَّا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ قَرَأَ عَلَيْهِمْ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ [الفتح:١]، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَتْحٌ هُوَ؟ قَالَ: «**نَعَمْ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنَّهُ لَفَتْحٌ**»، فَقُسِمَتْ خَيْبَرُ عَلَىٰ أَهْلِ الْحُدَيْبِيَةِ، فَقَسَمَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَىٰ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ سَهْمًا، وَكَانَ الْجَيْشُ أَلْفًا وَخَمْسَ مِئَةٍ، فِيهِمْ ثَلاَثُ مِئَةِ فَارِسٍ، فَأَعْطَىٰ الْفَارِسَ سَهْمَيْنِ، وَأَعْطَىٰ الرَّاجِلَ سَهْمًا. أخرجه أبو داود برقم (٢٧٣٦)، والطبراني في الأوسط برقم (٣٧٦٦)، وقال: لا يروىٰ هذا الحديث عن مجمع بن جارية إلا بهذا الإسناد، تفرد به مجمع بن يعقوب، وصححه الحاكم برقم (٢٥٩٣)، ووافقه الذهبي.

المرتبة الثانية: الكتابة:

أي: كتابته سبحانه لهذا العلمِ في اللوح المحفوظِ قبل خلْق السموات والأرض، قال تعالىٰ: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴿٥٢﴾ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ ﴾ [القمر:٥٢-٥٣]، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴿١٠٥﴾ إِنَّ فِي هَٰذَا لَبَلَٰغًا لِّقَوْمٍ عَٰبِدِينَ ﴾ [الأنبياء:١٠٥-١٠٦].

فالزبور هنا: جميع الكتب المنزلة من السماء، لا تختص بزبور داود، **والذكر:** أم الكتاب الذي عند الله. **والأرض:** الدنيا، **وعباده الصالحون:** أمة محمد صلىٰ الله تعالىٰ عليه وسلم.

هذا أصح الأقوال في هذه الآية.

وهي عَلَمٌ من أعلام نبوة رسول الله صلىٰ الله تعالىٰ عليه وسلم، فإنه أخبر بذلك بمكة، وأهل الأرض كلهم كفار أعداء له ولأصحابه، والمشركون قد أخرجوهم من ديارهم ومساكنهم، وشتتوهم في أطراف الأرض، فأخبرهم ربهم تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أنه كتب في الذكر الأول إنهم يرثون الأرض من الكفار، ثم كتب ذلك في الكتب التي أنزلها علىٰ رسله.

وقال تعالىٰ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَٰرَهُمْ ۚ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِيٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾ [يس:١٢]؛ فجمع بين الكتابين، الكتاب السابق لأعمالهم قبل وجودهم، والكتاب المقارن لأعمالهم؛ فأخبر أنه يحييهم بعد ما أماتهم للبعث، ويجازيهم بأعمالهم، ونبه بكتابته لها علىٰ ذلك، قال: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟﴾، من خير أو شر فعلوه في حياتهم، ﴿وَءَاثَٰرَهُمْ﴾، ما سنوا من سنة خير أو شر؛ فاقتُدي بهم فيها بعد موتهم.

والمقصود أن قوله: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾، وهو اللوح المحفوظ، وهو أم الكتاب، وهو الذكر الذي كُتب فيه كل شيء، يتضمن كتابة أعمال العباد قبل أن يعملوها. والإحصاء في الكتاب يتضمن علمَه بها، وحفظَه لها، والإحاطة بعددها، وإثباتها فيه.

وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام:٣٨].

وقال: ﴿حم ۝١ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ۝٢ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٣ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الزخرف:١ – ٤]، قال ابن عباس: (فِي اللَّوْحِ المَحْفُوظِ المُقَرِّ عِنْدَنَا)[(١)]، وقال مقاتل: (إن نسختُه في أصل الكتاب، وهو اللوح المحفوظ)[(٢)]، وأم الكتاب: أصل الكتاب، وأم كل شيء أصله.

والقرآن كتبه الله في اللوح المحفوظ قبل خلق السماوات والأرض، كما قال تعالىٰ: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج:٢١، ٢٢].

وأجمع الصحابة والتابعون وجميع أهل السنة والحديث أن كل كائن إلىٰ يوم القيامة فهو مكتوب في أم الكتاب.

وقد دل القرآن علىٰ أن الرب تعالىٰ كتب في أم الكتاب ما يفعله وما يقوله، فكتب في اللوح أفعاله وكلامه، فتبت يدا أبي لهب في اللوح المحفوظ قبل وجود أبي لهب.

---

(١) ينظر: التفسير البسيط للنيسابوري (٢٠/ ٨).

(٢) ينظر: تفسير مقاتل (٣/ ٧٨٩)، والتفسير البسيط للنيسابوري (٢٠/ ٨).

وقوله: ﴿لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾: يجوز فيه أن تكون من صلة «أم الكتاب»، أي: أنه في الكتاب الذي عندنا، وهذا اختيار ابن عباس.

ويجوز أن يكون من صلة الخبر؛ أنه عليّ حكيم عندنا، ليس هو كما عند المكذبين به، أي: وإن كذبتم به وكفرتم، فهو عندنا في غاية الارتفاع والشرف والإحكام.

وقال تعالىٰ: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾ [القمر:٥٢]، قال عطاء ومقاتل: (كل شيء فعلوه مكتوب عليهم في اللوح المحفوظ)[(١)].

وروىٰ حماد بن زيد عن داود بن أبي هند عن الشعبي: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾، قال: (كتب عليهم قبل أن يعملوه).

وقالت طائفة: المعنىٰ: إنه يحصىٰ عليهم في كتب أعمالهم.

وجمع أبو إسحاق بين القولين فقال: (مكتوب عليهم قبل أن يفعلوه، ومكتوب عليهم إذا فعلوه للجزاء)، وهذا أصح، وبالله التوفيق.

وفي الصحيحين، من حديث ابن عباس، قال: ما رأيت شيئًا أشبه باللمم مما قال أبو هريرة، أن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**إِنَّ اللهَ كَتَبَ عَلَىٰ ابْنِ آدَمَ حَظَّهُ مِنَ الزِّنَا، أَدْرَكَ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ؛ فَزِنَا الْعَيْنَيْنِ النَّظَرُ، وَزِنَا اللِّسَانِ الْمَنْطِقُ، وَالنَّفْسُ تَمَنَّىٰ وَتَشْتَهِي، وَالْفَرْجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ وَيُكَذِّبُهُ**»[(٢)].

وفي الصحيح أيضًا عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**كُتِبَ**

---

(١) ينظر: تفسير مقاتل (٤/ ١٨٥)، والتفسير البسيط للنيسابوري (٢١/ ١٢٧).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٦٦١٢)، ومسلم برقم (٢٦٥٧).

عَلَىٰ ابْنِ آدَمَ نَصِيبُهُ مِنْ الزِّنَا، مُدْرِكٌ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ؛ فَالْعَيْنَانِ زِنَاهُمَا النَّظَرُ، وَالْأُذُنَانِ زِنَاهُمَا الِاسْتِمَاعُ، وَاللِّسَانُ زِنَاهُ الْكَلَامُ، وَالْيَدُ زِنَاهَا الْبَطْشُ، وَالرِّجْلُ زِنَاهَا الْخُطَا، وَالْقَلْبُ يَهْوَىٰ وَيَتَمَنَّىٰ، وَيُصَدِّقُ الْفَرْجُ ذَلِكَ كُلَّهُ وَيُكَذِّبُهُ»[(١)].

وفي صحيح البخاري وغيره عن عمران بن حصين، قال: دَخَلْتُ عَلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وَعَقَلْتُ نَاقَتِي بِالْبَابِ، فَأَتَاهُ نَاسٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، فَقَالَ: «**اقْبَلُوا الْبُشْرَىٰ يَا بَنِي تَمِيمٍ**»، قَالُوا: قَدْ بَشَّرْتَنَا فَأَعْطِنَا، مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهِ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، فَقَالَ: «**اقْبَلُوا الْبُشْرَىٰ يَا أَهْلَ الْيَمَنِ، إِذْ لَمْ يَقْبَلْهَا بَنُو تَمِيمٍ**»، قَالُوا: قَدْ قَبِلْنَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالُوا: جِئْنَا نَسْأَلُكَ عَنْ هَذَا الأَمْرِ، قَالَ: «**كَانَ اللهُ، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَىٰ الْمَاءِ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلَّ شَيءٍ، وَخَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ**». فَنَادَىٰ مُنَادٍ: ذَهَبَتْ نَاقَتُكَ يَا ابْنَ الْحُصَيْنِ، فَانْطَلَقْتُ، فَإِذَا هِيَ يَقْطَعُ دُونَهَا السَّرَابُ، فَوَاللهِ، لَوَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ تَرَكْتُهَا[(٢)].

فالرب سبحانه كتب ما يقوله وما يفعله، وما يكون بقوله وفعله، وكتب مقتضىٰ أسمائه وصفاته وآثارها، كما في الصحيحين[(٣)] من حديث أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**لَمَّا قَضَىٰ اللهُ الْخَلْقَ، كَتَبَ فِي كِتَابٍ؛ فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ: إِنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي**»[(٤)].

وفي الحديث عن عبادة بن الصامت رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قال: قال رسول الله

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٦٢٤٣).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٣١٩١).

(٣) أخرجه البخاري برقم (٣١٩٤)، ومسلم برقم (٢٧٥١).

(٤) ينظر: شفاء العليل لابن القيم (ص٣٩-٤٣) باختصار.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ، قَالَ: وَمَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَىٰ يَومِ القِيَامَةِ**»[(١)].

وعن عبدالله بن عمرو بن العاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الخَلاَئِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلفَ سَنَةٍ، قَالَ: وَعَرْشُهُ عَلَىٰ المَاءِ**»[(٢)].

وعن عمران بن حصينٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيءٌ غَيْرُهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَىٰ المَاءِ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلَّ شيءٍ وَخَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ**»[(٣)].

*****

(١) سبق تخريجه (ص٢٥).

(٢) أخرجه مسلم برقم (٢٦٥٣).

(٣) جزء من حديث أخرجه البخاري برقم (٣١٩١).

التقدير في المرتبتين -الأولىٰ والثانية-:

وفي هاتين الدرجتين -الأولىٰ والثانية- يقول الله تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج:٧٠].

وهذا ما يسمىٰ بالتقدير الأزلي.

وهناك تقديرات أخرىٰ نسبية تتعلق بالكتابة:

منها: التقدير العمري: حين يبلغ الجنين في بطن أمة أربعة أشهر يرسل إليه الملك، فينفخ فيه الروح، ويكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد.

كما في حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ، قَالَ: «**إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ إِلَيْهِ الْمَلَكُ؛ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، وَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: يَكْتُبُ: رِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَعَمَلَهُ، وَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ، فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، حَتَّىٰ مَا يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ؛ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ؛ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ؛ فَيَدْخُلَهَا، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّىٰ مَا يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ؛ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ؛ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ؛ فَيَدْخُلَهَا**»[(١)].

ومنها: التقدير الحولي: وهو الذي يكون في ليلة القدر، يكتب فيها ما يكون في السنة، قال الله تعالىٰ: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان:٤].

قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (يُكْتَبُ مِنْ أُمِّ الْكِتَابِ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ مَا يَكُونُ

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٣٢٠٨)، ومسلم برقم (٢٦٤٣)، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فِي السَّنَةِ، مِنْ: مَوْتٍ، أو حَيَاةٍ، وَرِزْقٍ، وَمَطَرٍ، حَتَّىٰ الْحُجَّاجِ، يُقَالُ: يَحُجُّ فُلَانٌ، وَيَحُجُّ فُلَانٌ)[١]، وكذا قال الحسن، وسعيد بن جبير، ومقاتل، وأبو عبد الرحمن السلمي، وغيرهم[٢].

ومنها التقدير اليومي: كما ذكره بعض أهل العلم واستدل له بقوله تعالىٰ: ﴿يَسْـَٔلُهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ﴾ [الرحمن:٢٩]، فهو كل يوم يغني فقيرًا، ويفقر غنيًا، ويوجد معدومًا، ويعدم موجودًا، ويبسط الرزق ويقدره، وينشئ السحاب والمطر، وغير ذلك[٣].

(١) ينظر: مختصر قيام الليل للمقريزي (ص٢٥٠)، وأعلام السنة المنشورة للحكمي (ص٨٤)، ومعارج القبول للحكمي (٣/ ٩٣٧).

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ينظر: القول المفيد علىٰ كتاب التوحيد لابن عثيمين (٢/ ٢٩٧).

المرتبة الثالثة: المشيئة:

قال ابن القيم[(١)]: (وهذه المرتبة قد دل عليها إجماع الرسل من أولهم إلىٰ آخرهم، وجميع الكتب المنزلة من عند الله، والفطرة التي فطر الله عليها خلقه، وأدلة العقول والعيان.

وليس في الوجود موجب ومقتض إلا مشيئة الله وحده، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، هذا عموم التوحيد الذي لا يقوم إلا به.

والمسلمون من أولهم إلىٰ آخرهم مجمعون علىٰ أنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

وخالفهم في ذلك من ليس منهم في هذا الموضع، وإن كان منهم في موضع آخر، فجوَّز أن يكون في الوجود ما لا يشاء الله، وأن يشاء ما لا يكون، وخالف الرسل كلهم وأتباعهم من نفىٰ مشيئة الله بالكلية، ولم يثبت له سبحانه مشيئة واختيارًا أوجد بها الخلق، كما يقوله طوائف من أعداء الرسل من الفلاسفة وأتباعهم).

وذكر ابن القيم عشرات الآيات التي تدل علىٰ مشيئة الله تعالىٰ، وأن ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، نذكر منها:

قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة:٢٥٣]، وقال تعالىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [آل عمران:٤٠].

---

(١) ينظر: شفاء العليل لابن القيم (ص٤٣).

وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام:١١٢]، وقال: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس:٩٩].

وقال: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [الأنعام:٣٥]، وقال عن نوح أنه قال لقومه: ﴿إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [هود:٣٣]، وقال إمام الحنفاء وأبو الأنبياء لقومه: ﴿وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا ۗ وَسِعَ رَبِّى كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا﴾ [الأنعام:٨٠]، وقال الذبيح له: ﴿سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الصافات:١٠٢]، وقال خطيب الأنبياء شعيب: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا ۚ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ۗ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا﴾ [الأعراف:٨٩].

وقال الصديق الكريم ابن الكريم ابن الكريم: ﴿ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [يوسف:٩٩]، وقال حمو موسىٰ: ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ ۖ سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [القصص:٢٧]، وقال كليم الرحمن للخضر: ﴿سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرًا وَلَآ أَعْصِى لَكَ أَمْرًا﴾ [الكهف:٦٩]، وقال قوم موسىٰ له: ﴿وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة:٧٠]، وقال لسيد ولد آدم وأكرمهم عليه: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف:٢٣ – ٢٤].

وقال: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [يونس:٤٩]، وقال: ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [المدثر:٥٦]، وفي الآية الأخرىٰ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [التكوير:٢٩]؛ فأخبر أن مشيئتهم وفعلهم موقوفان علىٰ مشيئته لهم هذا وهذا، وقال: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ﴾ [آل عمران:٢٦]، وقال: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [يونس:٢٥]).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **بعد أن ذكر هذه الآيات وغيرها**[(١)]: (وهذه الآيات ونحوها تتضمن الرد علىٰ طائفتي الضلال: نفاة المشيئة بالكلية، ونفاة مشيئة أفعال العباد وحركاتهم وهداهم وضلالهم، وهو سبحانه تارة يخبر أن كل ما في الكون بمشيئته، وتارة أن ما لم يشأ لم يكن، وتارة أنه لو شاء لكان خلاف الواقع، وأنه لو شاء لكان خلاف القدر الذي قدره وكتبه، وأنه لو شاء ما عُصي، وأنه لو شاء لجمع خلقه علىٰ الهدىٰ وجعلهم أمة واحدة، فتضمن ذلك أن الواقع بمشيئته، وإن ما لم يقع فهو لعدم مشيئته.

وهذا حقيقة الربوبية، وهو معنىٰ كونه رب العالمين، وكونه القائم بتدبير عباده، فلا خلق ولا رزق ولا عطاء ولا منع ولا قبض ولا بسط ولا موت ولا حياة ولا إضلال ولا هدىٰ ولا سعادة ولا شقاوة إلا بعد إذنه، وكل ذلك بمشيئته وتكوينه، إذ لا مالك غيره، ولا مدبر سواه، ولا رب غيره، قال تعالىٰ: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص:٦٨]، وقال: ﴿وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ﴾ [الحج:٥]، وقال: ﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار:٨]، وقال: ﴿لِّلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ۝٤٩ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا﴾ [الشورىٰ:٤٩، ٥٠]، وقال: ﴿يَهْدِي ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [النور:٣٥].

وتقدم في حديث حذيفة بن أسيد في صحيح مسلم في شأن الجنين: «**فَيَقْضِي رَبُّكَ مَا يَشَاءُ، وَيُكْتَبُ الْمَلَكُ**»[(٢)].

---

(١) ينظر: شفاء العليل لابن القيم (ص٤٣-٤٥) باختصار.

(٢) أخرجه مسلم برقم (٢٦٤٥).

وفي صحيح البخاري من حديث أبي موسىٰ عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**اشْفَعُوا تُؤْجَرُوا، وَيَقْضِي اللهُ عَلَىٰ لِسَانِ نَبِيِّهِ مَا يَشَاء**»(١).

وفي صحيح البخاري، من حديث علي بن أبي طالب، حين طَرَقَهُ النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وفاطمة ليلًا، فقال: «**أَلَا تُصَلِّيَانِ؟**»، فقال عليٌّ، إِنَّمَا أَنْفُسُنَا بِيَدِ اللهِ، فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا بَعَثَنَا(٢).

وفي صحيحه أيضًا -في قصة نومهم في الوادي-، عنه صلىٰ الله تعالىٰ عليه وسلم: «**إِنَّ اللهَ قَبَضَ أَرْوَاحَكُمْ حِينَ شَاءَ، وَرَدَّهَا حِينَ شَاءَ**»(٣).

فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن؛ قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السجدة:١٣]، وقال تعالىٰ: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير:٢٨-٢٩]، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة:٢٥٣].

فبين أن الأمور كلها بمشيئة الله تعالىٰ وإرادته.

*****

(١) أخرجه البخاري برقم (١٤٣٢).

(٢) أخرجه البخاري برقم (١١٢٧)، ومسلم برقم (٧٧٥).

(٣) أخرجه البخاري برقم (٥٩٥)، عن أبي قتادة عن أبيه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

الفرق بين المشيئة الكونية القدرية والمشيئة الشرعية:

قال الإمام ابن القيم[(١)]: (وههنا أمر يجب التنبيه عليه، والتنبه له، وبمعرفته تزول إشكالات كثيرة، تعرض لمن لم يحط به علمًا، وهو أن الله سبحانه له الخلق والأمر:

وأمره سبحانه نوعان: أمر كوني قدري، وأمر ديني شرعي.

فمشيئته سبحانه متعلقة بخلقه وأمره الكوني، وكذلك تتعلق بما يحب وبما يكرهه، كله داخل تحت مشيئته؛ كما خلق إبليس وهو يبغضه، وخلق الشياطين والكفار، والأعيان والأفعال المسخوطة له وهو يبغضها، فمشيئته سبحانه شاملة لذلك كله.

وأما محبته ورضاه فمتعلقة بأمره الديني، وشرعه الذي شرعه علىٰ ألسنة رسله، فما وجد منه، تعلقت به المحبة والمشيئة جميعًا، فهو محبوب للرب واقع بمشيئته؛ كطاعات الملائكة والأنبياء والمؤمنين، وما لم يوجد منه، تعلقت به محبته وأمره الديني، ولم تتعلق به مشيئته.

وما وجد من الكفر والفسوق والمعاصي تعلقت به مشيئته، ولم تتعلق به محبته ولا رضاه، ولا أمره الديني، وما لم يوجد منها لم تتعلق به مشيئته ولا محبته.

فلفظ المشيئة كوني، ولفظ المحبة ديني شرعي.

ولفظ الإرادة ينقسم إلىٰ: إرادة كونية؛ فتكون هي المشيئة، وإرادة دينية؛ فتكون هي المحبة.

---

(١) ينظر: شفاء العليل لابن القيم (ص٤٧).

إذا عرفت هذا فقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر:٧]، وقوله: ﴿لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [البقرة:٢٠٥]، وقوله: ﴿وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥]، لا يناقض نصوص القدر والمشيئة العامة الدالة علىٰ وقوع ذلك بمشيئته وقضائه وقدره؛ **فإن المحبة غير المشيئة، والأمر غير الخلق.**

ونظير **هذا لفظ الأمر؛ فإنه نوعان: أمر تكوين، وأمر تشريع.**

والثاني قد يُعصىٰ ويخالَف بخلاف الأول؛ فقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا﴾ [الإسراء:١٦]، لا يناقض قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [الأعراف:٢٨]، ولا حاجة إلىٰ تكلف تقدير: أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فيها بالطاعة فعصونا وفسقوا فيها؛ بل الأمر ههنا أمر تكوين وتقدير لا أمر تشريع).

*****

لا شيء كان ولا يكون إلا بمشيئة الله تعالىٰ:

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية[(١)]: عن أقوام يقولون: المشيئة مشيئة الله في الماضي والمستقبل، وأقوام يقولون: المشيئة في المستقبل لا في الماضي. ما الصواب؟

فأجاب: (الماضي مضىٰ بمشيئة الله، والمستقبل لا يكون إلا أن يشاء الله.

فمن قال في الماضي: إن الله خلق السموات إن شاء الله، وأرسل محمدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إن شاء الله؛ فقد أخطأ.

ومن قال: خلق الله السموات بمشيئة الله، وأرسل محمدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بمشيئته، ونحو ذلك؛ فقد أصاب.

ومن قال: إنه يكون في الوجود شيء بدون مشيئة الله؛ فقد أخطأ.

ومن قال: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن؛ فقد أصاب.

وكلُّ ما تقدم فقد كان بمشيئة الله قطعًا؛ فالله خلق السموات بمشيئته قطعًا وأرسل محمدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بمشيئته قطعًا.

والإنسان الموجود خلقه الله بمشيئته قطعًا، وإن شاء الله أن يغير المخلوق من حال إلىٰ حال، فهو قادر علىٰ ذلك، فما خلقه فقد كان بمشيئته قطعًا، وإن شاء الله أن يغيره غيره بمشيئته قطعًا. والله أعلم).

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية (٨/ ٦٢).

المرتبة الرابعة: الخلق:

وهي أنَّه تعالىٰ خالقُ كلِّ شيء، فلا يوجد شيءٌ إلا بمشيئته وخلقه، ومن ذلك أفعال العِباد، فهو تعالىٰ خالقُ أفعالِ العِباد خيرها وشرها، قال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد:١٦]، وقال سبحانه: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٦].

قال ابن القيم(١): (وهذا أمر متفق عليه بين الرسل صلىٰ الله تعالىٰ عليهم وسلم، وعليه اتفقت الكتب الإلهية والفطر والعقول والاعتبار.

وخالف في ذلك مجوس الأمة(٢)، فأخرجت طاعات ملائكته وأنبيائه ورسله وعباده المؤمنين -وهي أشرف ما في العالم- عن ربوبيته وتكوينه ومشيئته؛ بل جعلوهم هم الخالقون لها ولا تعلق لها بمشيئته، ولا تدخل تحت قدرته.

وكذلك قالوا في جميع أفعال الحيوانات الاختيارية؛ فعندهم أنه سبحانه لا يقدر أن يهدي ضالًّا، ولا يضل مهتديًا، ولا يقدر أن يجعل المسلم مسلمًا، والكافر كافرًا، والمصلي مصليًا، وإنما ذلك بجعلهم أنفسهم كذلك لا بجعله تعالىٰ.

وقد نادىٰ القرآن؛ بل الكتب السماوية كلها والسنة وأدلة التوحيد والعقول علىٰ بطلان قولهم، وصاح بهم أهل العلم والإيمان من أقطار

---

(١) ينظر: شفاء العليل لابن القيم (ص٤٩).

(٢) وهم القدرية الضالة.

الأرض، وصنف حزب الإسلام وعصابة الرسول وعسكرُه التصانيف في الرد عليهم، وهي أكثر من أن يحصيها إلا الله، ولم تزل أيدي السلف وأئمة السنة في أقفيتهم، ونواصيهم تحت أرجلهم، إذ كانوا يردون باطلهم بالحق المحض، وبدعتهم بالسنة، والسنة لا يقوم لها شيء، فكانوا معهم كالذمة مع المسلمين.

إلىٰ أن نبغت نابغة ردوا بدعتهم ببدعة تقابلها[1]، وقابلوا باطلهم بباطل من جنسه، وقالوا العبد مجبور علىٰ أفعاله، مقهور عليها، لا تأثير له في وجودها أَلْبتة، وهي واقعة بغير إرادته واختياره.

وغلا غلاتهم فقالوا: بل هي عين أفعال الله، ولا ينسب إلىٰ العبد إلا علىٰ المجاز، والله سبحانه يلوم العبد ويعاقبه ويخلده في النار علىٰ ما لم يكن للعبد فيه صنع، ولا هو فعله؛ بل هو محض فعل الله، وهذا قول الجبرية، وهو إن لم يكن شرًّا من القدرية فليس هو بدونه في البطلان.

وإجماع الرسل، واتفاق الكتب الإلهية، وأدلة العقول والفطر والعيان؛ يكذب هذا القول ويرده، والطائفتان في عمًىٰ عن الحق القويم والصراط المستقيم.

وأهل السنة وحزب الرسول وعسكر الإيمان لا مع هؤلاء ولا مع هؤلاء؛ بل هم مع هؤلاء فيما أصابوا فيه، وهم مع هؤلاء فيما أصابوا فيه؛ فكل حق مع طائفة من الطوائف فهم يوافقونهم فيه، وهم براء من باطلهم؛

(١) وهم الجبرية الضالة.

فمذهبهم جمع حق الطوائف بعضه إلىٰ بعض والقول به، ونصره وموالاة أهله من ذلك الوجه، ونفي باطل كل طائفة من الطوائف، وكسره ومعاداة أهله من هذا الوجه.

فهم حكام بين الطوائف، لا يتحيزون إلىٰ فئة منهم علىٰ الإطلاق، ولا يردون حق طائفة من الطوائف، ولا يقابلون بدعة ببدعة، ولا يردون باطلًا بباطل، ولا يحملهم شنآن قوم يعادونهم ويكفرونهم علىٰ أن لا يعدلوا فيهم؛ بل يقولون فيهم الحق، ويحكمون في مقالالتهم بالعدل.

والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أمر رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يعدل بين الطوائف، فقال: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ ۖ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ ۖ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ ۖ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ [الشورىٰ:١٥]؛ فأمره سبحانه أن يدعو إلىٰ دينه وكتابه، وأن يستقيم في نفسه كما أمره، وألَّا يتبع هوىٰ أحد من الفرق، وأن يؤمن بالحق جميعه، ولا يؤمن ببعضه دون بعض، وأن يعدل بين أرباب المقالات والديانات.

وأنت إذا تأملت هذه الآية وجدت أهل الكلام الباطل وأهل الأهواء والبدع من جميع الطوائف أبخس الناس منها حظًّا، وأقلهم نصيبًا، ووجدت حزب الله ورسوله وأنصار سنته هم أحقُّ بها وأهلُها، وهم في هذه المسألة وغيرها من المسائل أسعد بالحق من جميع الطوائف، فإنهم يثبتون قدرة الله علىٰ جميع الموجودات من الأعيان والأفعال، ومشيئته العامة، وينزهونه أن يكون في ملكه ما لا يقدر عليه ولا هو واقع تحت مشيئته، ويثبتون القدر السابق، وأن العباد يعملون علىٰ ما قدره الله وقضاه وفرغ منه، وأنهم لا

يشاؤون إلا أن يشاء الله، ولا يفعلون إلا من بعد مشيئته، وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، ولا تخصيص عندهم في هاتين القضيتين بوجه من الوجوه.

والقدر عندهم: قدرة الله تعالىٰ وعلمه ومشيئته وخلقه، فلا يتحرك ذرة فما فوقها إلا بمشيئته وعلمه وقدرته، فهم المؤمنون بلا حول ولا قوة إلا بالله علىٰ الحقيقة إذا قالها غيرهم علىٰ المجاز، إذ العالم علويُّه وسفليُّه وكل حي يفعل فعلًا، فإن فعله بقوة منه علىٰ الفعل، وهو في حول من ترك إلىٰ فعل، ومن فعل إلىٰ ترك، ومن فعل إلىٰ فعل، وذلك كله بالله تعالىٰ لا بالعبد.

ويؤمنون بأن من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأنه هو الذي يجعل المسلم مسلمًا، والكافر كافرًا، والمصلي مصليًا، والمتحرك متحركًا.

وهو الذي يسير عبده في البر والبحر، وهو المسير والعبد السائر، وهو المحرك والعبد المتحرك، وهو المقيم والعبد القائم، وهو الهادي والعبد المهتدي، وأنه المطعم والعبد الطاعم، وهو المحي المميت والعبد الذي يحيىٰ ويموت.

ويثبتون مع ذلك قدرة العبد، وإرادته، واختياره، وفعله؛ حقيقة لا مجازًا.

وهم متفقون علىٰ أن الفعل غير المفعول، كما حكاه عنهم البغويُّ وغيره؛ فحركاتهم واعتقاداتهم أفعال لهم حقيقة، وهي مفعولة لله سبحانه مخلوقة له حقيقة، والذي قام بالرب عَزَّوَجَلَّ علمُه وقدرتُه ومشيئتُه وتكوينُه، والذي قام بهم هو فعلهم وكسبهم وحركاتهم وسكناتهم.

فهم المسلمون المصلون القائمون القاعدون حقيقة، وهو سبحانه هو المقدِّر لهم علىٰ ذلك القادر عليه، الذي شاءه منهم وخلقه لهم، ومشيئتهم وفعلهم بعد مشيئته، فما يشاؤون إلا أن يشاء الله، وما يفعلون إلا أن يشاء الله.

وإذا وازنت بين هذا المذهب وبين ما عداه من المذاهب وجدته هو المذهب الوسط والصراط المستقيم، ووجدت سائر المذاهب خطوطًا عن يمينه وعن شماله، فقريب منه وبعيد وبين ذلك)[1].

*****

(١) ينظر تفاصيل الحديث عن هذه المراتب الأربع التي تحدثنا عنها في: الروضة الندية لزيد بن فياض (ص٣٥٣)، والتنبيهات اللطيفة للسعدي مع تعليقات الشيخ ابن باز (٧٥-٨٠)، وشرح العقيدة الواسطية لصالح الفوزان (ص١٥٠-١٥٦)، وشفاء العليل لابن القيم (٦١-١١٦)، ومعارج القبول لحافظ الحكمي (٢/ ٢٢٥-٢٣٨)، وأعلام السنة المنشورة للحكمي (ص١٢٦-١٢٩)، ورسائل في العقيدة لابن عثيمين (ص٣٧)، وتقريب التدمرية لابن عثيمين (ص١٠٨-١٠٩)، والقضاء والقدر لعمر الأشقر، (ص٢٩-٣٦)، وخلاصة معتقد أهل السنة لعبد الله المشعلي (ص٢٩-٣٠).

كن آدميًّا ولا تكن إبليسيًّا:

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية[(١)]: (ما تقول السادة أئمة المسلمين؟ في جماعة اختلفوا في قضاء الله وقدره، خيره وشره؛ منهم من يرىٰ أن الخير من الله تعالىٰ، والشر من النفس خاصة؟ أفتونا مأجورين.

فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: مذهب أهل السنة والجماعة أن الله تعالىٰ خالق كل شيء وربه ومليكه، لا ربَّ غيره ولا خالق سواه؛ ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وهو علىٰ كل شيء قدير، وبكل شيء عليم، والعبد مأمور بطاعة الله وطاعة رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، منهي عن معصية الله ومعصية رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فإن أطاع كان ذلك نعمة، وإن عصىٰ كان مستحقًا للذم والعقاب، وكان لله عليه الحجة البالغة، ولا حجة لأحد علىٰ الله تعالىٰ، وكل ذلك كائن بقضاء الله وقدره، ومشيئته وقدرته؛ لكنه يحب الطاعة ويأمر بها، ويثيب أهلها علىٰ فعلها ويكرمهم، ويبغض المعصية وينهىٰ عنها، ويعاقب أهلها ويهينهم.

وما يصيب العبد من النعم فالله أنعم بها عليه، وما يصيبه من الشر فبذنوبه ومعاصيه، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورىٰ:٣٠]، وقال تعالىٰ: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء:٧٩]، أي: ما أصابك من خصب ونصر وهدىٰ؛ فالله أنعم به عليك، وما أصابك من حزن وذل وشر؛ فبذنوبك وخطاياك، وكل الأشياء

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية (٨/ ٦٣).

كائنة بمشيئة الله وقدرته وخلقه، فلا بد أن يؤمن العبد بقضاء الله وقدره، وأن يوقن العبد بشرع الله وأمره.

فمن نظر إلىٰ الحقيقة القدرية، وأعرض عن الأمر والنهي والوعد والوعيد، كان مشابهًا للمشركين.

ومن نظر إلىٰ الأمر والنهي وكذب بالقضاء والقدر كان مشابهًا للمجوسيين.

ومن آمن بهذا وبهذا؛ فإذا أحسن حمد الله تعالىٰ، وإذا أساء استغفر الله تعالىٰ، وعلم أن ذلك بقضاء الله وقدره، فهو من المؤمنين.

فإن آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لما أذنب تاب فاجتباه ربُّه وهداه، وإبليس أصر واحتج فلعنه الله وأقصاه، **فمن تاب كان آدميًّا، ومن أصر واحتج بالقدر كان إبليسيًّا؛ فالسعداء يتبعون أباهم، والأشقياء يتبعون عدوهم إبليس.**

فنسأل الله أن يهدينا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين. آمين يا رب العالمين).

أهمية موضوع الإيمان بالقضاء القدر

تقدم أن الإيمان بالقدر هو الركن السادس من أركان الإيمان، وهذا الركن له أهمية خاصة، وبسببه ظهرت كثير من الفرق، وتنازع المسلمون، ووجد الشيطان فرصة للتفريق بينهم، ولذلك كان المتمسك بعقيدة أهل السنة والجماعة في هذا الباب قد سلم مما ابتلي به كثير من الناس.

قال الشوكاني[(١)]: (فخصال الإيمان يستوي في الأربع الأدلةِ منها غالب المسلمين، وأما الخامسة وهي: الإيمان بالقدر خيره وشره، فهي الخصلة العظمىٰ التي تتفاوت فيها الأقدام بكثير من الدرجات؛ فمن رسخ قدمه في هذه الخصلة ارتفعت طبقتُه في الإيمان.

ولا يستطيع الإيمان بها كما ينبغي إلا خُلَّص المؤمنين وأفراد عباد الله الصالحين، لأن من لازم ذلك أن يضيف إلىٰ قدر الله كل ما يناله من خير وشر، غير متعرض للأسباب التي يتعلق بها كثير من الناس.

وإذا مكَّنَه الله من الإيمان بهذه الخصلة كما ينبغي، وعلم أنها من عند الله سبحانه بقدره السابق لكل عبد من عباده، هانت عليه المصائب؛ لعلمه بأن ذلك من عند الله سبحانه، وما كان من عند الله سبحانه فالرضىٰ به والتسليم له شأنُ كل عاقل، لأنه خالقه وموجده من العدم فهو حقُّه وملكُه يتصرف به كيف يشاء كما يتصرف العباد في أملاكهم من غير حرج عليهم.

---

(١) ينظر: قطر الولي (ص٣٩٥).

فإن مالك العبد أو الأمة إذا أراد أن يتصرف بهما ويخرجهما عن ملكه، لم تنكر العقول ذلك ولا تأباه العادات الجارية بين العباد، فكيف تصرف الرب بمخلوقه، فإنه المالك للعبد وسيده، ولما في الأرضين والسموات من العالم الذي خلقه، وشقَّ سمعه وبصره ورزقه، ومنَّ عليه بالنعم التي لا يقدر علىٰ شيء منها إلا هو تعالت قدرته، وتقدس اسمه).

ومن خلال ما مضىٰ يتبين لنا شيء في عظم شأن القضاء والقدر، وفيما يلي مزيد بيان لأهميته وفوائده:

١- ارتباطه بالإيمان بالله؛ فالقدر قدرة الله، والمؤمن به مؤمن بقدرة الله، والمكذب به مكذب بقدرة الله عَزَّوَجَلَّ، ثم إنه مرتبط بحكمة الله عَزَّوَجَلَّ وعلمه، ومشيئته، وخلقه.

٢- ارتباط هذا الركن العظيم من أركان الإسلام بنشأة الكون وبداية الخلق، فحين ننظر إلىٰ هذا الكون، ونشأته، وخلق الكائنات فيه، ومنها هذا الإنسان، نجد أن كل ذلك مرتبط بالإيمان بالقدر، فـ: «**أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ، فَقَالَ: رَبِّ وَمَاذَا أَكْتُبُ؟، قَالَ: اكْتُبْ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَىٰ يَوْمِ القِيَامَةِ**»[(١)].

والإنسان يوجد علىٰ هذه الأرض، وينشأ تلك النشأة الخاصة، ويعيش ما شاء الله في حياة متغيرة، فيها الصحة والسقم، والغنىٰ والفقر، والقوة والضعف، والنعم والمصائب، والفرح والحزن، وينظر الإنسان من حوله فيرىٰ تفرق هذه الصفات علىٰ الناس، وعلىٰ الجماعات والدول، ينظر إلىٰ

(١) سبق تخريجه (ص٢٥).

كل ذلك فلا يجد المخرج إلا في العقيدة الصحيحة، وعلىٰ رأسها الإيمان بالقدر[(١)].

٣- كثرة وروده في أدلة الشرع؛ فنصوص الكتاب والسنة حافلة ببيان حقيقة القدر، وتجلية أمره، وإيجاب الإيمان به.

٤- أنه من الموضوعات الكبرىٰ التي خاض فيها جميع الناس علىٰ اختلاف طبقاتهم وأديانهم؛ والتي شغلت أذهان الفلاسفة، والمتكلمين، وأتباع الطوائف من أهل الملل وغيرهم.

٥- ارتباط القدر بحياة الناس وأحوالهم؛ فهو مرتبط بحياتهم اليومية وما فيها من أحداث وتقلبات ليس لهم في كثير منها إرادة أو تأثير.

ولو لم يكن هناك إلا مسألة الحياة والموت، وتفاوت الناس في الأعمال والمواهب، والغنىٰ والفقر، والصحة والمرض، والهداية والإضلال؛ لكان ذلك كافيًا في أن يفكر الإنسان في القدر.

٦- كونه أعوصَ أبواب العقيدة؛ فمع أن باب القدر معلوم بالفطرة - كما مر- وأن نصوص الشرع قد بينته غاية البيان؛ إلا أنه يظل أعوص أبواب العقيدة؛ فدقة تفاصيله، وتشعب مسائله، وكثرة الخوض فيه، وتنوع الشبهات المثارة حوله؛ كل ذلك يوجب صعوبة فهمه، وتعسر استيعابه.

فلا غرو أن يحار الناس في شأنه في القديم والحديث؛ فلقد سلك العقلاء في هذا الباب كل واد، وأخذوا في كل طريق، وولجوا كل مضيق، وقصدوا

(١) ينظر: منهج الشيخ عبد الرزاق عفيفي وجهوده في تقرير العقيدة، أحمد عسيري (ص٥٠٩).

إلىٰ الوصول إلىٰ معرفته، والوقوف علىٰ حقيقته؛ فلم يرجعوا بفائدة، ولم يعودوا بعائده، لأنهم التمسوا الهدىٰ من غير مظانِّه، فتعبوا وأتعبوا، وحاروا وتحيروا، وضلوا وأضلوا.

٧- ما يترتب علىٰ الإيمان به علىٰ الوجه الصحيح؛ فذلك يثمر السعادة في الدنيا والآخرة، ويورث اليقين، ويكسب الأخلاق الفاضلة، والهمم العالية، والإرادات القوية.

٨- ما يترتب علىٰ الجهل به؛ فالجهل به، أو فهمه علىٰ غير الوجه الصحيح يورث الشقاء، والعذاب في الدنيا والآخرة، والواقع يشهد بذلك في أمم الكفر؛ إذ يشيع فيها قلة التحمل، والانتحار، والقلق.

وكذلك الحال في أمة الإسلام؛ فما تخلفت في عصورها المتأخرة إلا لأسباب، أبرزُها: جهلُ كثير من المسلمين، وانحرافهم في باب العقيدة -عمومًا-، وفي باب القدر -خصوصًا-.

وذلك عندما اتخذ كثير منهم من الإيمان بالقدر مسوغًا واهيًا لعجزهم، وانهيارهم، وإخلادهم إلىٰ الأرض، تاركين الأخذ بالأسباب، ناسين أو متناسين أن أقدار الله إنما تجري وَفْقَ سننه الثابتة التي لا تتغير ولا تتبدل، ولا تحابي أحدًا كائنًا من كان.

٩- **قال الشوكاني**[(١)]: (ومن فوائد رسوخ الإيمان بهذه الخصلة -أي: الإيمان بالقضاء والقدر- أنه يعلم أنه ما وصل إليه من الخير علىٰ أي صفة

(١) ينظر: قطر الولي (ص٣٩٦).

كان وبيد من اتفق فهو منه عَزَّوَجَلَّ، فيحصل له بذلك من الحبور والسرور ما لا يُقادَرُ قدرُه، لما له سبحانه من العظمة التي تضيق أذهان العباد عن تصوِّرها وتقصرُ عقولهم عن إدراك أدنىٰ منازلها.

وإذا كان للعطية من ملك من ملوك الدنيا ما يتأثر له المعطي، ويفرح به ويسر لأجله؛ لكونه من أعظم بني آدم؛ لجعل الله سبحانه بيده الحلِّ والعقد في طائفة من عباده، فكيف العطاء الواصل من خالق الملوك ورازقهم ومحييهم ومميتهم.

وما أحسن ما قاله الحربي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (من لم يؤمن بالقدر لم يتَهَنّ بعيشه)، وهذا صحيح، فما تعاظمت القلوب بالمصائب، وضاقت بها الأنفس وحرجت بها الصدور إلا من ضعف الإيمان بالقدر.

اللهم ارحمنا برحمتك فإنا من الضعف ما أنت أعلم به، ومن عدم الصبر علىٰ حوادث الزمان ما لا يخفىٰ عليك، ومن عدم الثبات عند المحن ما لديك حقيقته، ولكننا نسألك العافية التي أرشدتنا إلىٰ سؤالها منك).

فلعل الأمة الإسلامية تفيق من رقدتها، وتتولىٰ قوامة البشرية، وتأخذ مكانها اللائق بها، وذلك بعودتها إلىٰ عقيدتها الصافية النقية التي هي مصدر مجدها، ومنبع عزها.

حكمة الإيمان بالقدر

قال الشيخ السيد سابق[١]: (وحكمة ذلك: أن تنطلق قوىٰ الإنسان وطاقاته لتعرف هذه السنن، ولتدرك هذه القوانين، وتعمل بمقتضاها في البناء والتعمير، وفي استخراج كنوز الأرض والانتفاع بما أودع في الكون من خيرات.

وبذلك يكون الإيمان بالقدر قوة باعثة علىٰ النشاط والعمل والإيجابية في الحياة، كما أن الإيمان بالقدر يربط الإنسان برب هذا الوجود، فيرفع من نفسه إلىٰ معالي الأمور: من الإباء والشجاعة والقوة، من أجل إحقاق الحق، والقيام بالواجب.

والإيمان بالقدر يُري الإنسان أن كل شيءٍ في الوجود إنما يسير وفق حكمة عليا، فإذا مسّه الضر فإنه لا يجزع، وإذا صادفه التوفيق والنجاح فإنه لا يفرح ولا يبطر، وإذا برئ الإنسان من الجزع عند الإخفاق والفشل، ومن الفرح والبطر عند التوفيق والنجاح، كان إنسانًا سويًّا متزنًا، بالغًا منتهىٰ السمو والرفعة، وهذا هو معنىٰ قول الله سبحانه: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد:٢٢، ٢٣].

هذا ما ينبغي أن نفهمه من القدر؛ وهو مقتضىٰ فهم الرسول صلوات الله وسلامه عليه، وفهم أصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين.

إن القدر لا يتخذ سبيلًا إلىٰ التواكل، ولا ذريعة إلىٰ المعاصي، ولا

---

(١) ينظر: العقائد الإسلامية، سيد سابق (ص٩٧).

طريقًا إلىٰ القول بالجبر؛ وإنما يجب أن يتخذ سبيلًا إلىٰ تحقيق الغايات الكبرىٰ من جلائل الأعمال.

إن القدر يُدْفَع بالقدر، فيدفع قدر الجوع بقدر الأكل، وقدر الظمأ بقدر الرِّيِّ، وقدر المرض بقدر العلاج والصحة، وقدر الكسل بقدر النشاط والعمل.

ويُذكر أن أبا عبيدة بن الجراح قال لعمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حينما فرّ من الطاعون: أَتَفِرُّ مِنْ قَدَرِ اللهِ؟ قَالَ: (نَعَمْ! أَفِرُّ مِنْ قَدَرِ اللهِ إلىٰ قَدَرِ اللهِ)[1]، أي: يفر من قدر المرض والوباء إلىٰ قدر الصحة والعافية.

ثم ضرب له مثلًا بالأرض الجدباء، والأرض الخصبة، وأنه إذا انتقل من الأرض الجدباء إلىٰ الأرض الخصبة لترعىٰ فيها إبله، فإنه ينتقل من قدر إلىٰ قدر.

لقد كان يمكن للرسول وصحابته أن يستكينوا كما يستكين الضعفاء الواهنون، معللين أنفسهم بالفهم المغلوط الذي يتعلل به الفاشلون، ولكنه جاء يكشف عن وجه الصواب فلم يهن، ولم يضعف، واستعان بالقدر علىٰ تحقيق رسالته الكبرىٰ، ملتزمًا سنة الله في نصره لعباده.

فقاوم الفقر بالعمل، وقاوم الجهل بالعلم، وقاوم المرض بالعلاج، وقاوم الكفر والمعاصي بالجهاد، وكان يستعيذ بالله من الهم والحزن، والعجز والكسل).

(١) أخرجه البخاري برقم (٥٧٢٩)، ومسلم برقم (٢٢١٩)، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

مجمل الاعتقاد الحق في القدر

مذهب أهل السنة والجماعة في القدر وأفعال العباد ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، من أن الله سبحانه هو الخالق لكل شيء من الأعيان والأوصاف والأفعال وغيرها.

وأن مشيئته تعالىٰ عامة شاملة لجميع الكائنات فلا يقع منها شيء إلا بتلك المشيئة.

وأن خلقه سبحانه الأشياء بمشيئته إنما يكون وفقًا لما علمه منها بعلمه القديم، ولما كتبه وقدَّره في اللوح المحفوظ.

وأن للعباد قدرة وإرادة تقع بها أفعالهم، وأنهم الفاعلون حقيقة لهذه الأفعال بمحض اختيارهم، ولهذا يستحقون عليها الجزاء؛ إما بالمدح والمثوبة وإما بالذم والعقوبة.

وأن نسبة هذه الأفعال إلىٰ العباد فعلًا، لا تنافي نسبتها إلىٰ الله إيجادًا وخلقًا؛ لأنه هو الخالق لجميع الأسباب التي وقعت بها.

والإيمان بالقدر جزء من عقيدة المسلم، وليس فيه معنىٰ الإجبار.

قال الخطابي[(١)]: (قد يحسب كثير من الناس أن معنىٰ القضاء والقدر إجبار الله سبحانه العبد علىٰ ما قدره وقضاه، وليس الأمر كما يتوهمون، وإنما معناه الإخبار عن تقديم علم الله سبحانه بما يكون من اكتسابات العبد

(١) ينظر: معالم السنن للخطابي (٤/ ٣٢٢)، وكلام الخطابي منقول باختصار.

وصدورها عن تقدير منه تعالىٰ، وخلقه لها خيرها وشرها، والقدر: اسم لما صدر مقدَّرا عن فعل القادر.

وعلم الله سبحانه مما سيقع، ووقوعه حسب هذا العلم لا تأثير له في إرادة العبد، فإن العلم صفة انكشاف لا صفة تأثير[(١)].

وللشيخ الشعراوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ إضاءة في هذا الموضع يحسن إيرادها، لأنها تبين أن علم الله بما يكون من العبد وكتابته ذلك، لا علاقة له بإرادة العبد ومشيئته وفعله.

فقد سئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٢)]: عن القدر الذي هو علم الله بالأشياء قبل وقوعها، هل هو صفة جبر؟

فأجاب: العلم ليس صفة جبر، إنما هي صفة انكشاف فقط، يكشف الأشياء علىٰ ما هي عليه، وضرب لذلك مثلًا بسيطًا؛ فقال: أنت جئت تزورني وعندي خادم؛ فأرسلته ليحضر لك شرابًا من البقال، فتأخر؛ فقلت لك: هل تعرف لماذا أبطأ؟، هناك ولد آخر علىٰ ناصية الشارع مستولٍ علىٰ هذا الولد، حينما يراه خارجًا لشراء حاجة يلعب معه، ويأخذ نقوده، والنقود ضاعت من الولد، وهو خائف أن يأتي؛ فلما جاء الخادم سألناه ما الحكاية، فقال: كما قلت أنا، فهل ترىٰ عندما قلت: إنه سيحصل منه كذا وكذا، أرسلت معه قوةً لترغمه علىٰ فعل ما قلتُه لك؛ فكيف قلت أنا هذا الكلام؟ قلته: لأنني أعرف سوابقه، ومعرفتي لسوابقه للعلم فقط.

---

(١) ينظر: كتاب التوحيد المسمىٰ بـ«**التخلي عن التقليد والتحلي بالأصل المفيد**» (ص٢٠٣).

(٢) ينظر: منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري، حمزة قاسم (٤/ ١٥٥).

كذلك ولله المثل الأعلىٰ، علِمَ الله تعالىٰ أزلًا ما يكون من عبدِه المختار، فقال: سيكون من عبدي كذا وكذا، فهو عَزَّوَجَلَّ كتب لا ليُلزم، ولكنه كتب لأنه عالم بما يكون من العبد، والفرق بين الصورتين أن العلم في البشر قد يتخلف فيه شيءٌ، لكن الحقَّ لا خطأ عنده في علمه، فالحقُّ كتب قديمًا، لأنه علم ما يكون من عبده باختياره، فهو لا يكتب ليلزم، لأن العلم صفة انكشاف وليس صفة تأثير كالقدرة).

قال الصابوني[(١)]: (ويشهدون -يعني: أهل السنة- أنَّ الله تعالىٰ يهدي من يشاء لدينه، ويُضل من يشاء عنه، لا حجة لمن أضله عليه، ولا عذر لديه، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام:١٤٩]، وقال: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة:١٣].

سبحانه خلق الخلق بلا حاجة إليهم؛ فجعلهم فريقين: فريقًا للنعيم فضلًا، وفريقًا للجحيم عدلًا، وجعل منهم غويًّا ورشيدًا، وشقيًّا وسعيدًا، وقريبًا من رحمته وبعيدًا، ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٣].

وقال: يشهد أهل السنة، ويعتقدون أنَّ الخيرَ والشرَ والنفعَ والضرَّ؛ بقضاء الله وقدره لا مردَّ لها، ولا محيص ولا محيد عنها، لا يصيب المرء إلا ما كتبه ربه، ولو جهد الخلق أن ينفعوا المرء بما لم يقضه لم يَقْدروا.

وقال: ومذهب أهل السنة والجماعة أن الله عَزَّوَجَلَّ مريد لجميع أعمال العباد خيرها وشرها، ولم يؤمن أحدٌ إلا بمشيئة الله، ولو شاء لجعل الناس

---

(١) ينظر: عقيدة السلف للصابوني (ص٢٨٠).

أمةً واحدةً، ولو شاء ألا يعصىٰ ما خلق إبليس؛ فكُفرُ الكافرين، وإيمانُ المؤمنين؛ بقضائه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وقَدَرِه وإرادته ومشيئته، أراد كلَّ ذلك وشاءه وقضاه، ويرضىٰ الإيمان والطاعة، ويسخط الكفر والمعصية.

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر:٧].

وقال ابن تيمية(١): (مذهب أهل السنة والجماعة في هذا الباب وغيره ما دل عليه الكتاب والسنة، وكان عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، وهو أن الله خالق كل شيء، وربه، ومليكه، وقد دخل في ذلك جميع الأعيان القائمة بأنفسها، وصفاتها القائمة بها، من أفعال العباد، وغير أفعال العباد، وأنه سبحانه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فلا يكون في الوجود شيء إلا بمشيئته، وقدرته، لا يمتنع عليه شيء شاءه؛ بل هو قادر علىٰ كل شيء، ولا يشاء شيئًا إلا وهو قادر عليه، وأنه سبحانه يعلم ما كان، وما يكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون.

وقد دخل في ذلك أفعال العباد وغيرها، وقد قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلقهم؛ قدر آجالهم، وأرزاقهم، وأعمالهم، وكتب ذلك، وكتب ما يصيرون إليه من سعادة، وشقاوة، فهم يؤمنون بخلقه لكل شيء، وقدرته علىٰ كل شيء، ومشيئته لكل ما كان، وعلمه بالأشياء قبل أن تكون، وتقديره لها، وكتابته إياها قبل أن تكون.

---

(١) بنظر: مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية (٨/ ٤٤٩-٤٥٠).

إلىٰ أن قال: وسلف الأمة وأئمتها متفقون -أيضًا- علىٰ أن العباد مأمورون بما أمرهم الله به، منهيون عما نهاهم عنه، ومتفقون علىٰ الإيمان بوعده، ووعيده الذي نطق به الكتاب والسنة، ومتفقون علىٰ أنه لا حجة لأحد علىٰ الله في واجب ترَكه، ولا محرم فعَله؛ بل لله الحجة البالغة علىٰ عباده.

وقال: ومما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها -مع إيمانهم بالقضاء والقدر، وأن الله خالق كل شيء، وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه يضل من يشاء، ويهدي من يشاء- أن العباد لهم مشيئة وقدرة، يفعلون بمشيئتهم، وقدرتهم ما أقدرهم الله عليه، مع قولهم: إن العباد لا يشاؤون إلا أن يشاء الله، كما قال الله تعالىٰ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُۥ تَذۡكِرَةٞ ٥٤ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ٥٥ وَمَا يَذۡكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ هُوَ أَهۡلُ ٱلتَّقۡوَىٰ وَأَهۡلُ ٱلۡمَغۡفِرَةِ﴾ [المدثر:٥٤ - ٥٦]).

الواجب على العبد في باب القضاء والقدر

الواجب علىٰ العبد في هذا الباب: أن يُؤمن بقضاء الله وقدره، وأن يُؤمن بشرع الله، وأمره ونهيه، فعليه تصديق الخبر، وطاعة الأمر.

فإذا أحسن حَمِدَ الله، وإذا أساء استغفر الله، وعلم أن ذلك كله بقضاء الله وقدره؛ فإن آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ لما أذنب تاب، فاجتباه ربه وهداه، وإبليس أصرَّ واحتج فلعنه الله وأقصاه، فمن تاب كان آدميًّا، ومن أصرَّ واحتج بالقدر صار إبليسيًّا، فالسعداء يتبعون أباهم، والأشقياء يتبعون عدوهم إبليس.

وبالمراعاة الصحيحة لقدر الله وشرعه يصير الإنسان عابدًا -حقيقة- فيكون مع الذين أنعم الله عليهم من أنبياء، وصديقين، وشهداء، وصالحين، وكفىٰ بهذه الصحبة غبطة وسعادة.

وبالجملة: فعليه أن يؤمن بمراتب القدر الأربع السابقة، وأنه لا يقع شيء إلا وقد علمه الله، وكتبه، وشاءه، وخلقه، ويؤمن -أيضًا- بأن الله أمر بطاعته، ونهىٰ عن معصيته، فيفعل الطاعة، ويترك المعصية، فإذا وفقه الله لفعل الطاعة وترك المعصية فليحمد الله، وليستمر علىٰ ذلك، وإن خُذِل ووُكل إلىٰ نفسه فَفَعَل المعصية، وترك الطاعة؛ فعليه أن يستغفر ويتوب.

ثم إن علىٰ العبد -أيضًا- أن يسعىٰ في مصالحه الدنيوية، ويسلك الطرق الصحيحة الموصلة إليها، فيضرب في الأرض، ويمشي في مناكبها، فإن أتت الأمور علىٰ ما يريد حمد الله، وإن أتت علىٰ خلاف ما يريد تعزىٰ بقدر الله، وعلم أن ذلك كله واقع بقدر الله عَزَّوَجَلَّ وأن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه.

وإذا علم العبد من حيث الجملة أن لله فيما خلق وما أمر به حكمة عظيمة كفاه هذا، ثم كلما ازداد علمًا وإيمانًا ظهر له من حكمة الله ورحمته ما يبهر عقله، ويبين له تصديق ما أخبر الله به في كتابه.

ولا يلزم كل أحد أن يعلم تفاصيل الحديث عن الإيمان بالقدر؛ بل يكفي هذا الإيمان المجمل، فأهل السنة والجماعة -كما هو مقرر عندهم- لا يوجبون علىٰ العاجز ما يجب علىٰ القادر.

الطوائف التي ضلت في القدَر

ضلَّ في القدر طائفتان من الناس، كلاهما علىٰ طرفي نقيض؛ أحداهما: جنحت إلىٰ ذات اليمين فغالت في إثبات القدر؛ فضلت، والثانية: جنحت إلىٰ ذات اليسار فنفته؛ فضلت هي الأخرىٰ.

الطائفة الأولى: الجبرية[١]:

الجبرية من الطوائف التي ضلت في القدر، وهم الذين قالوا: إن العبد مجبور علىٰ عمله، وليس له فيه إرادة ولا قدرة.

فالجبر: هو نفي الفعل حقيقة عن العبد، وإضافته إلىٰ الرب تعالىٰ.

والجبرية أصناف:

الجبرية الخالصة:

وهي التي لا تُثْبِتُ للعبد فعلًا ولا قدرة علىٰ الفعل أصلًا، فعندهم أن الإنسان مجبور علىٰ أفعاله، فليس له إرادة ولا اختيار، وهذا يؤدي إلىٰ أن العبد غير مؤاخذ أو محاسب علىٰ أفعاله.

بل إثبات الفعل للعبد هو عين الشرك عندهم؛ بل هو كالهاوي من أعلىٰ إلىٰ أسفل، وكالسعفة تحركها الريح، لم يعمل باختياره طاعة ولا معصية، ولم يكلفه الله وسعه؛ بل حمَّله ما لا طاقة له به، ولم يخلق فيه اختيارًا

---

(١) ينظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/ ٨٥)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (٢/ ٧٩٧)، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني (١/ ٩٠) ولوائح الأنوار السنية للسفاريني (٢/ ١٣٢) ومعارج القبول للحكمي (١/ ٣٧٢).

لأفعاله، ولا قدرة له عليها؛ بل الطاعة والعصيان من الأقوال والأعمال هي عندهم عين فعل الله عَزَّوَجَلَّ؛ فرفعوا اللوم عن كل كافر وفاسق وعاص، وأنه يعذبهم علىٰ نفس فعله لا علىٰ أعمالهم القبيحة.

ثم اعتقدوا أن المعاصي التي نهىٰ الله عنها في كتبه وعلىٰ ألسنة رسله إذا عملوها صارت طاعات؛ لأنهم يقولون: أطعنا مشيئة الله الكونية فينا؛ بل لم يثبتوا الإرادة الشرعية ألبتة، ومن يثبتها منهم يقول في الطاعات: أطعنا الإرادة الشرعية، وفي المعاصي التي سماها الله معاصي: أطعنا الإرادة الكونية.

وأما هم فلم يثبتوا معصية أصلًا؛ بل أفعالهم جميعها حسنها وقبيحها كلها عندهم طاعات علىٰ أصلهم هذا الفاسد، وفي ذلك ردٌّ منهم علىٰ الله تعالىٰ؛ أمره ونهيه ووعده ووعيده، وفرضه علىٰ عباده جهاد الكفار وإقامة الحدود؛ بل في إرساله الرسل وإنزاله الكتب؛ فيجب عندهم تعطيل الشرائع بالكلية، والاحتجاج علىٰ نفيها بالقدر الكوني، ومحاربتها به، وإثبات الحجة علىٰ الله لكل كافر وفاسق وعاص، وهذا كفر لم يسبقهم إليه غير إمامهم إبليس اللعين، إذ يحتج علىٰ الله تعالىٰ بحجتهم هذه، فقال: ﴿فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾ [الأعراف:١٦].

والعجب أن هذا المذهب المخذول موروث عن جهم بن صفوان، مع تناقضه في إثبات أفعال الله عَزَّوَجَلَّ؛ فإنه لا يُثْبِتُ لله تعالىٰ فعلًا يقوم بذاته أصلًا؛ بل أفعاله خارجة عنه قائمة بغيره من المخلوقات، ثم ينقض ذلك بجعله أفعال العباد أفعال الله، وهذا تناقض بيِّنٌ لكل عاقل، فإن الفعل إنما يضاف إلىٰ من قام به، والقول إلىٰ من قاله، وكذا السمع والبصر والقدرة

وغيرها محال أن تضاف إلىٰ غير من قامت به، ومحال أن يسمىٰ فاعلًا بدون فعل يقوم به[(١)].

والجبرية المتوسطة:

هي التي تُثْبِتُ للعبد قدرة غير مؤثرة أصلًا.

فأما من أثبت للقدرة الحادثة أثرًا ما في الفعل، وسمىٰ ذلك كسبًا؛ فليس بجبري.

وبناء علىٰ هذا المذهب الفاسد فإنه لا فائدة من إرسال الرسل وإنزال الكتب؛ فإن الرسل جاءت بشرائع ليعمل الناس بها، ويترتب علىٰ ذلك الثواب والعقاب، فالثواب يكون لمن عمل خيرًا، والعقاب يكون لمن أساء وعمل شرًّا.

(١) ينظر: معارج القبول للحكمي (١/ ٣٧٢).

الطائفة الثانية: القدرية[١]:

القدرية من الطوائف التي ضلت في القدر، وهم الذين قالوا: إن العبد مستقل بعمله في الإرادة والقدرة، وليس لمشيئة الله تعالىٰ وقدرته فيه أثر.

وهم نفاة القدر، **وهم قسمان:**

قسم نفي تقدير الخير والشر بالكلية، وجعل العباد هم الخالقين لأفعالهم خيرها وشرها؛ فأين هؤلاء من إثبات مشيئته وإرادته عَزَّوَجَلَّ، وأنه لا يكون في ملكه إلا ما شاءه وقدره.

وقسم نفوا تقدير الشرِّ دون الخير، وَهَذَا رَاجِعٌ إِلَىٰ مَذْهَبِ الْمَجُوسِ الثَّنَوِيَّةِ الَّذِينَ أثبتوا خالقين: خالقًا للخير، وخالقًا للشر؛ قبحهم الله تعالىٰ[٢].

والقدر كما قلنا: هو علم الله بالأشياء، وكتابته لها قبل كونها، علىٰ ما هي عليه، ووجودها علىٰ ما سبق به علمه، وكتابته بمشيئته وخلقه.

وقد حدثت بدعة القدر في أواخر عهد الصحابة، ولهذا تكلم فيهم وذم مقالتهم: عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وجابر بن عبد الله، وواثلة بن الأسقع، رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ[٣].

---

(١) ينظر: التوحيد للماتريدي (ص٣١٤)، والفرق بين الفرق للأسفراييني (ص٩٣)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (١/ ٧٨)، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني (١/ ٣٠٠)، وقطف الثمر للقِنَّوجي (ص٨٩).

(٢) ينظر: مختصر معارج القبول، هشام آل عقدة (ص٧٥).

(٣) ينظر: السنة لابن أبي عاصم (ص٧٩)، والشريعة للآجري (ص٢٣٨)، وأصول الاعتقاد للالكائي (١/ ١٥)، ومجموع الفتاوىٰ لابن تيمية (٧/ ٣٨٤).

وكان غلاة القدرية ينكرون مرتبتي العلم والكتابة، ويقولون: إن الله لا يعلم أفعال العبد إلا بعد وجودها، وأنها لم تكتب، ويقولون: إن الأمر أنف؛ أي: مستأنف، لكن متأخروهم أقروا بالعلم والكتابة، وأنكروا المشيئة والخلق، وهذا بالنسبة لأفعال المخلوقين(١).

أما بالنسبة لأفعال الله؛ فلا أحد ينكر أن الله عالم بها قبل وقوعها(٢).

قال الشيخ السعدي(٣): (فأما القدرية النفاة: فهم الذين يطلق عليهم أكثر العلماء اسم (القدرية)، وهم الذين ورد فيهم الحديث الذي في السنن: أنهم مجوس هذه الأمة(٤).

وأكثر أهل (المعتزلة) علىٰ هذا المذهب الباطل، وحقيقة مذهبهم أنهم

---

(١) جاء في فتح الباري (١/ ١١٩): (قال القرطبي وغيره: قد انقرض هذا المذهب، ولا نعرف أحدًا ينسب إليه من المتأخرين، قال: والقدرية اليوم مطبقون علىٰ أن الله عالم بأفعال العباد قبل وقوعها، وإنما خالفوا السلف في زعمهم: بأن أفعال العباد مقدورة لهم وواقعة منهم علىٰ جهة الاستقلال، وهو مع كونه مذهبًا باطلًا أخف من المذهب الأول، وأما المتأخرون منهم فأنكروا تعلق الإرادة بأفعال العباد فرارًا من تعلق القديم بالمحدث، وهم مخصومون بما قال الشافعي: إن سلم القدري العلم خُصِمَ، يعني: يقال له: أيجوز أن يقع في الوجود خلاف ما تضمنه العلم؛ فإن منع وافق قول أهل السنة، وإن أجاز لزمه نسبة الجهل تعالىٰ الله عن ذلك).

(٢) نظر: شرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين (٢/ ٢٠٣).

(٣) ينظر: الدرة البهية للسعدي (ص١٧).

(٤) يشير إلىٰ حديث ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «**الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الأُمَّةِ: إِنْ مَرِضُوا فَلاَ تَعُودُوهُمْ، وَإِنْ مَاتُوا فَلاَ تَشْهَدُوهُمْ**». أخرجه أبو داود برقم (٤٦٩١).

وحديث حذيفة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لِكُلِّ أُمَّةٍ مَجُوسٌ، وَمَجُوسُ هَذِهِ الأُمَّةِ، الَّذِينَ يَقُولُونَ: لاَ قَدَرَ، مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ فَلاَ تَشْهَدُوا جَنَازَتَهُ، وَمَنْ مَرِضَ مِنْهُمْ فَلاَ تَعُودُوهُمْ، وَهُمْ شِيعَةُ الدَّجَّالِ، وَحَقٌّ عَلَىٰ اللهِ أَنْ يُلْحِقَهُمْ بِالدَّجَّالِ**». أخرجه أبو داود برقم (٤٦٩٢)، وهذا الحديث ضعفه غير واحد من أهل العلم، وحسنه بعضهم.

يقولون: إن أفعال العباد، وطاعاتهم ومعاصيهم؛ لم تدخل تحت قضاء الله وقدره.

فأثبتوا قدرة الله علىٰ أعيان المخلوقات وأوصافها، ونفوا قدرته علىٰ أفعال المكلفين، وقالوا: إن الله لم يردها ولم يشأها منهم؛ بل هم الذين أرادوها وشاءوها، وفعلوها استقلالًا بدون مشيئة الله.

ويزعمون: أنهم بهذا القول ينزهون الله عن الظلم، لأنه لو قدر المعاصي عليهم، ثم عذبهم عليها، لكان ظالمًا لهم، وللزم من إثبات قدرة الله علىٰ أفعالهم الجبر، الذي هو باطل بالشرع والعقل، كما تقدمت الإشارة إليه.

ولكنهم بهذا القول الباطل ردُّوا نصوصًا كثيرة من الكتاب والسنة تثبت وتصرح بأن جميع أعمال العباد من خير وشر، وطاعة ومعصية بقضاء الله وقدره.

كما أجمع المسلمون: أنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

وسُموا: (مجوس هذه الأمة)، لأنهم أشبهوا (المجوسَ) الذين أثبتوا خالقًا للخير، وخالقًا للشر، وهو إبليس علىٰ زعم المجوس[(١)].

---

(١) قال ابن الأثير في جامع الأصول (١٠/ ١٢٨): («**الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الأُمَّةِ**»، ومعنىٰ ذلك: أنهم لمشابهتهم المجوس في مذهبهم، وقولهم بالأصلين -وهما النور والظلمة-؛ فإن المجوس يزعمون أن الخير من فعل النور، والشر من فعل الظلمة؛ فصاروا بذلك ثنوية، وكذلك القدرية لما أضافوا الخير إلىٰ الله، والشر إلىٰ العبيد، أثبتوا قادرَيْن خالِقَيْن للأفعال كما أثبتَ المجوس، فأشبهوهم، وليس كذلك غير القدرية، فإن مذهبهم: أن الله تعالىٰ خالق الخير والشر، لا يكون شيء منهما إلا بخلقه ومشيئته، فالأمران معًا مضافان إليه خلقًا وإيجادًا، وإلىٰ العباد مباشرة واكتسابًا).

وهؤلاء (القدرية) أثبتوا: أن الله خالق للعباد لأعيانهم وأوصافهم، ولم يثبتوا أنه خالق لأفعالهم.

فأخرجوا أفعال العباد عن قدر الله، ولم يهتدوا إلىٰ ما اهتدىٰ إليه أهل السنة، من أن الله كما أنه الذي خلقهم، خلق ما به يفعلون من قدرتهم وإرادتهم، ثم فعلوا الأفعال المتنوعة من طاعة ومعصية بقدرتهم وإرادتهم اللتين خلقهما الله باتفاق المسلمين.

حتىٰ هؤلاء (القدرية) يثبتون: أن قدرة العباد وإرادتهم مخلوقة له.

وحيث وقعت أفعال العباد بقدرتهم وإرادتهم اللتين خلقهما الله في العبد ليتمكن بهما من كل ما يريده من أقوال وأفعال.

فالعبد المؤمن: هو الذي يصلي، ويصوم، ويتصدق، ويحج، ويعمل أعمال البر، بما مكنه الله، وأعطاه من قدرة وإرادة يتمكن بهما من أفعال الخير.

والعبد الكافر أو الفاجر: هو الذي يشرك، ويقتل، ويزني، ويسرق ويعمل أجناس المعاصي، بما مكنه الله به، وأعطاه من قدرة وإرادة يفعل بهما تلك الأفعال.

والقدرة والإرادة اللتان أعطاهما الله للعبد خير ونعمة، وفضل من الله، لكن العبد العاصي هو الذي وجَّه قواه وأفعاله إلىٰ أعمال الشر.

فلم يكن له علىٰ الله حجة؛ بل لله عليه الحجة البالغة، نهج الله له طريق الخير فأباه، وسلك بنفسه طريق الشر وارتضاه، فلا يلومن من بعد ذلك إلا نفسه.

الرد علىٰ من احتج بالمعاصي علىٰ القدر:

فمن احتج مع ذلك علىٰ ربه، وقال: إنه قُدِّر علي المعاصي فلا لوم علي؟!

قيل له: هذه حجة أبطلها الله في كتابه؛ حيث قال: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن شَيۡءٖۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأۡسَنَاۗ قُلۡ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٖ فَتُخۡرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَخۡرُصُونَ ١٤٨ قُلۡ فَلِلَّهِ ٱلۡحُجَّةُ ٱلۡبَٰلِغَةُۖ فَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ [الأنعام:١٤٨، ١٤٩].

فتضمنت هاتان الآيتان: أن الاحتجاج بالقدر علىٰ المعاصي باطل من وجوه:

منها: أن هذا هو احتجاج المشركين.

ومنها: أن هذا الاحتجاج بالقدر علىٰ الشر، لم يمنعهم من عذاب الله. حيث قال: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأۡسَنَا﴾.

ومنها: أن الله وبخهم علىٰ ذلك، وطالبهم بالبرهان، في قوله: ﴿قُلۡ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٖ فَتُخۡرِجُوهُ لَنَآ﴾؛ فنفىٰ عنهم العلم، وأخبر أنهم يتبعون الظن الذي لا يغني من الحق شيئًا.

ومنها: أنه أخبر أن له الحجة البالغة علىٰ جميع من تجرأ علىٰ معاصيه؛ فمن احتج علىٰ المعاصي فهو أظلم الظالمين.

وأيضًا: فهذا المحتج بالقدر، المقيم لعذر نفسه علىٰ ربه، هو يكذب نفسه بنفسه، فإنه لو تجرأ عليه أحد بتعدٍّ علىٰ مَالِهِ أو بدنه أو محبوباته، واعتذر بالقدر لم يقبل عذره؛ فكيف يقبل عذر نفسه علىٰ تجرئه علىٰ ربه؟!

فالمحتج بالقدر علىٰ المعاصي: يكذبه الكتاب والسنة والعقل، وضميره يكذبه كما ذكرنا، وإنما يقصد باحتجاجه دفع الشناعة عن نفسه.

وكانت طائفة القدر في أول أمرهم ينكرون العلم، وينكرون القدر، فيقولون: إن الله لا يعلم أعمال العباد قبل أن يعملوها، ولا تعلقت بها مشيئة الله.

فلما شنع عليهم المسلمون، وكفروهم بذلك تحولوا عن قولهم الأول، فأثبتوا العلم، وأنكروا القدر.

ولهذا كان الأئمة كالإمام أحمد، وغيره يقولون: (ناظِرُوا القدريَّةَ بالعلمِ، فإنْ أنكرُوا العلمَ كفروا، وإنِ اعترفُوا به خُصِمُوا)[١].

يعني: أن (القدرية) النافين لعلم الله بأفعال عباده، جاحدون لنصوص الكتاب والسنة المصرحة بإحاطة علم الله، بما كان وما يكون من أعيان وأوصاف، وأفعال، مما دق وجل.

فمن أنكر ذلك فقد كذب الكتاب والسنة صريحًا، وذلك هو الكفر، وإن

---

(١) وينسب كذلك للشافعي ومالك رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ جميعًا، وسئل أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن القدري هل يكفر؟ قال: إن جحد العلم كفر، قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١/ ١٠٣): (وقد قال كثير من أئمة السلف: «ناظِروا القدرية بالعلم؛ فإن أقروا به خصموا، وإن جحدوا فقد كفروا»، يريدون أن من أنكر العلم القديم السابق بأفعال العباد، وأن الله قسمهم قبل خلقهم إلىٰ شقي وسعيد، وكتب ذلك عنده في كتاب حفيظ؛ فقد كذَّب بالقرآن؛ فيكفر بذلك، وإن أقروا بذلك، وأنكروا أن الله خلق أفعال العباد وشاءها، وأرادها منهم إرادة كونية قدرية؛ فقد خُصِمُوا؛ لأن ما أقروا به حجة عليهم فيما أنكروه، وفي تكفير هؤلاء نزاع مشهور بين العلماء، وأما من أنكر العلم القديم فنص الشافعي وأحمد علىٰ تكفيره، وكذلك غيرهما من أئمة الإسلام). وينظر: توضيح المقاصد، أحمد بن عيسىٰ (٢/ ٤٠٨)، وغاية الأماني للألوسي (١/ ٥٣).

اعترفوا بإحاطة علم الله بكل شيء، وبأفعال العباد قبل وقوعها كما هو القول الذي استقر عليه مذهبهم خُصِمُوا.

ووجه ذلك: أنهم يقولون: إن أفعالهم لا تتعلق بها مشيئة الله وإرادته، وإنما هم مستقلون بها من كل وجه.

إذا كان هذا قولهم في مشيئة الله، مع قولهم: وإن الله يعلم أعمال العباد قبل أن يعملوها؛ فهذا تناقض محض!!

كيف يعلمها وهو لم يقدِّرها ولم يردها؟ هذا محال ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك:١٤].

فيلزم أحد الأمرين:

١- إما أن لا يتناقضوا، فينفوا الأمرين: علم الله بأفعاله، ومشيئته لها؛ فيتضح كفرهم.

٢- وإما أن يرجعوا إلىٰ الحق الذي دل عليه الكتاب والسنة، وأجمع عليه المسلمون، وهو: أنه تعالىٰ كما أنه بكل شيء عليم، وبكل شيء محيط؛ فإنه علىٰ كل شيء قدير.

ومن جملة الأشياء: أفعال العباد: طاعاتهم ومعاصيهم؛ فهو تعالىٰ يعلمها إجمالًا وتفصيلًا قبل أن يعملوها.

وأعمالهم وأفعالهم داخلة تحت مشيئة الله وإرادته؛ فقد شاءها منهم وأرادها، ولم يجبرهم لا علىٰ الطاعات، ولا علىٰ المعاصي؛ بل هم الذين فعلوها باختيارهم، كما قال تعالىٰ: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ۝٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير:٢٨، ٢٩].

فهذه الآية فيها رد علىٰ القدرية النفاة وعلىٰ القدرية المجبرة، وإثبات للحق الذي عليه أهل السنة والجماعة.

فقوله: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ﴾، أثبتت أنه لهم مشيئة حقيقية وفعلًا حقيقيًّا، وهو الاستقامة باختيارهم، فهذا رد علىٰ الجبرية.

وقوله: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾، أخبر أن مشيئتهم تابعة لمشيئة الله، وأنها لا توجد بدونها؛ فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

ففيها رد علىٰ القدرية القائلين: إن مشيئة العباد مستقلة، وليست نابعة لمشيئة الله.

بل عندهم: يشاء العباد ويفعلون ما لا يشاؤُهُ الله ولا يقدره.

ودلت الآية علىٰ الحق الواضح، وهو: أن العباد هم الذين يعملون الطاعات والمعاصي حقيقة، وليسوا مجبورين عليها.

وأنها مع ذلك تابعة لمشيئة الله، كما تقدم كيفية وجه ذلك، والآيات الدالات علىٰ هذا كثيرة جدًّا).

*****

وسطية أهل السنة بين الطائفتين:

قال ابن القيم[١]: (وأخطأوا -أي: القدرية- في تسويتهم بين المحبة والمشيئة، وأن كل ما شاءه الله من الأفعال والأعيان فقد أحبه ورضيه، وما لم يشأه فقد كرهه وأبغضه، فمحبته مشيئته وإرادته العامة، وكراهته وبغضه عدم مشيئته وإرادته؛ فلزمهم من ذلك أن يكون إبليس محبوبًا له وفرعون وهامان وجميع الشياطين والكفار؛ بل أن يكون الكفر والفسوق والظلم والعدوان الواقعة في العالم محبوبةً له مرضية، وأن يكون الإيمان والهدىٰ ووفاء العهد والبر -التي لم توجد من الناس- مكروهةً مسخوطةً له ممقوتة عنده.

فسووا بين الأفعال التي فاوت الله بينها، وسووا بين المشيئة المتعلقة بتكوينها وإيجادها، والمحبة المتعلقة بالرضىٰ بها واختيارها.

وهذا مما استطال به عليهم خصومهم[٢]، كما استطالوا هم عليهم؛ حيث أخرجوها عن مشيئة الله وإرادته العامة، ونفوا تعلق قدرته وخلقه بها، فاستطال كل من الفريقين علىٰ الآخر بسبب ما معهم من الباطل.

وهدىٰ الله أهل السنة الذين هم وسط في المقالات والنحل لما اختلف الفريقان فيه من الحق بإذنه، والله يهدىٰ من يشاء إلىٰ صراط مستقيم.

فالقدرية حجروا علىٰ الله، وألزموه شريعة حرموا عليه الخروج عنها، وخصومهم من الجبرية جوزوا عليه كل فعل ممكن يتنزه عنه سبحانه، إذ لا

---

(١) ينظر: مفتاح دار السعادة لابن القيم (٢/ ١٠١٤).

(٢) يعني: الجبرية.

يليق بغناه وحمده وكماله ما نزه نفسه عنه، وحمد نفسه بأنه لا يفعله، فالطائفتان متقابلتان غاية التقابل.

والقدرية أثبتوا له حكمةً وغاية مطلوبة من أفعاله علىٰ حسب ما أثبتوه لخلقه.

والجبرية نفوا حكمته اللائقة به التي لا يشابهه فيها أحد.

والقدرية قالت: إنه لا يريد من عباده طاعتهم وإيمانهم، وإنه لا يشاء ذلك منهم.

والجبرية قالت: إنه يحب الكفر والفسوق والعصيان ويرضاه من فاعله.

والقدرية قالت: إنه يجب عليه سبحانه أن يفعل بكل شخص ما هو الأصلح له[(١)].

والجبرية قالت: إنه يجوز أن يعذب أولياءه وأهل طاعته ومن لم يعصه قط، وينعم أعداءه، ومن كفر به وأشرك، ولا فرق عنده بين هذا وهذا.

فليعجب العاقل من هذا التقابل والتباعد الذي يزعم كل فريق أن قولهم هو محض العقل، وما خالفه باطل بصريح العقل.

---

(١) وهذا قول المعتزلة، وأجمعت الأمة علىٰ أن الله يتفضل علىٰ بعض خلقه فيشرح صدورهم للإسلام، ولا يتفضل علىٰ آخرين فيحدث العكس، وأنه سبحانه لا يجب عليه فعل الأصلح لعباده؛ بل يهدي من يشاء، ويضل من يشاء، لا يجب عليه إلا ما أوجبه علىٰ نفسه، ولا يحرم عليه إلا ما حرمه علىٰ نفسه. قال صاحب الدرة المضية (ص٦٣):

فَلَـــم يجـــب عَلَيْـــهِ فعـــل الْأَصْـــلَح ... وَلَا الصّـــلاح وَيْـــح مـــن لـــم يفلـــح

فَكـــل مـــن شَـــاءَ هـــداه يَهْتَـــدِي ... وَإِن يـــرد ضـــلال عبـــد يعتـــدي

وكذلك القدرية قالت: إنه ألقىٰ إلىٰ عباده زمامَ الاختيار، وفوض إليهم المشيئة والإرادة، وإنه لم يخصّ أحدًا منهم دون أحد بتوفيق ولا لطف ولا هداية؛ بل ساوىٰ بينهم في مقدوره، ولو قدر أن يهدي أحدًا ولم يهده كان بخلًا، وإنه لا يهدي أحدًا ولا يضله، إلا بمعنىٰ البيان والإرشاد، وأما خلق الهدىٰ والضلال فهو إليهم ليس إليه.

وقالت الجبرية: إنه سبحانه أجبر عباده علىٰ أفعالهم؛ بل قالوا: إن أفعالهم هي نفس أفعاله، ولا فعل لهم في الحقيقة، ولا قدرة ولا اختيار ولا مشيئة، وإنما يعذبهم علىٰ ما فعله هو لا علىٰ ما فعلوه، ونسبة أفعالهم إليه كحركات الأشجار والمياه والجمادات.

فالقدرية سلبوه قدرته علىٰ أفعال العباد ومشيئته لها.

والجبرية جعلوا أفعال العباد نفس أفعاله، وأنهم ليسوا فاعلين لها في الحقيقة، ولا قادرين عليها.

فالقدرية سلبته كمال ملكه، **والجبرية** سلبته كمال حكمته.

والطائفتان سلبته كمال حمده.

وأهل السنة الوسط أثبتوا كمال الملك والحمد والحكمة؛ فوصفوه بالقدرة التامة علىٰ كل شيء، من الأعيان وأفعال العباد وغيرهم، وأثبتوا له الحكمة التامة في جميع خلقه وأمره، وأثبتوا له الحمد كله في جميع ما خلقه وأمر به، ونزهوه عن دخوله تحت شريعة يضعها العباد بآرائهم، كما نزهوه عما نزه نفسه عنه مما لا يليق به، فاستولوا علىٰ محاسن المذاهب، وتجنبوا أرداها، ففازوا بالقدح المُعلَّىٰ، وغيرهم طاف علىٰ أبواب المذاهب، ففاز بأخس المطالب، والهدىٰ هدىٰ الله يختص به من يشاء من عباده).

مقتطفات من كلام السلف في القضاء والقدَر

ولأهمية هذا الركن فقد بذل أهل العلم من السلف والخلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ جهودًا كبيره في الرد علىٰ منكري القدر؛ سواء الجبرية أو القدرية، بأدلة الكتاب والسنة، والحجج والبراهين الواضحة البينة، من الواقع والعقل الذي يدل علىٰ انحرافهم في هذه المسألة المهمة، فكان مما قالوا رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ ورضي عنهم:

عن أبي بكر الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ **قال**: «خلق الله الخلق فكانوا في قبضته، فقال لمن في يمينه: ادخلوا الجنة بسلام، وقال لمن في يده الأخرىٰ: ادخلوا النار ولا أبالي، فذهبتْ إلىٰ يوم القيامة»[(١)].

وقال ابن عمر: «جاء رجل إلىٰ أبي بكر، فقال: أرأيت الزنا بقدر الله؟ فقال: نعم، قال: فإنَّ الله قدَّره عليَّ ثم يعذبني؟ قال: نعم يا ابن اللَّخناء[(٢)]، أما والله لو كان عندي إنسان أمرت أن يجأ[(٣)] أنفك»[(٤)].

وقال عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «القدر قدرة الله عَزَّوَجَلَّ، فمن كذب بالقدر، فقد جحد قدرة الله عَزَّوَجَلَّ»[(٥)].

---

(١) أخرجه الآجري في الشريعة برقم (٤١٥)، واللالكائي برقم (١٢٠٤)، وذكره ابن القيم في طريق الهجرتين (ص٨٠).

(٢) اللخناء: اللخن: النتن، وقيل معناه: يا دنيء الأصل، يا لئيم الأم، وفي الأثر ضعف، ولو صح دل علىٰ عظم وقبح ما قاله هذا الرجل.

(٣) يجأ: أي: يطعن.

(٤) أخرجه اللالكائي برقم (١٢٠٥)، وذكره ابن القيم في طريق الهجرتين (ص٨٠).

(٥) ينظر: الشريعة للآجري (٢/ ٣٩)، والإبانة الكبرىٰ لابن بطه (٢/ ١٣١).

وعن عبد الله بن الحارث قال: «قام عمر بن الخطاب بالجابية[١] خطيبًا فقال في خطبته: من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادىٰ له، وعنده الجاثَليقُ[٢] يسمع ما يقول، قال: فنفض ثوبه كهيئة المنكر، فقال عمر: ما يقول؟ قالوا: يا أمير المؤمنين، يزعم أن الله لا يضلُّ أحدًا، قال: كذبت يا عدو الله؛ بل الله خلقك وهو أضلك، وهو يدخلك النار إن شاء الله، أما والله لولا عهد لك لضربت عنقك، إن الله خلق الخلق فخلق أهل الجنة وما هم عاملون، وخلق أهل النار وما هم عاملون، قال: هؤلاء لهذه، وهؤلاء لهذه»[٣].

وعن عبد الرحمن بن أبي أبزىٰ قال: «بلغ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رجلين تكلما في القدر، فقام خطيبًا، فتهدد فيه وأوعد فيه وعيدًا شديدًا وقال: إنما هلك من كان قبلكم حيث تكلَّموا فيه، أعزم علىٰ متكلِّم يتكلم فيه، فلم يتكلم فيه حتىٰ كان زمن الحجاج»[٤].

وعن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «إن أحدكم لن يخلص الإيمان إلىٰ قلبه حتىٰ يستيقن يقينًا غير ظن أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه ويقر بالقدر كله»[٥].

---

(١) الجابية: قرية من أعمال دمشق.

(٢) الجاثَليق: رئيس الأساقفة عند النصارىٰ.

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة برقم (٩٢٩)، والآجري في الشريعة برقم (٤١٧).

(٤) أخرجه البيهقي في القضاء والقدر برقم (٤٥٢).

(٥) أخرجه البيهقي في القضاء والقدر برقم (٤٦٧).

وعنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أنه خطب الناس علىٰ منبر الكوفة فقال: ليس منا من لم يؤمن بالقدر خيره وشره»[(١)].

وعن عبد الله بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن علي بن أبي طالب أمير المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنه ذكر عنده القدر يومًا فأدخل أصبعه السبابة والوسطىٰ في فيه، فرقم[(٢)] بهما باطن يده، فقال: أشهد أن هاتين الرقمتين كانتا في أم الكتاب»[(٣)].

وعن إسحاق بن هانئ النيسابوري، قال: (كنت يومًا عند أبي عبد الله، فجاء رجل فقال: إن فلانًا قال: إن الله عَزَّوَجَلَّ أجبر العباد علىٰ الطاعة، فقال: بئس ما قال، لم يقل شيئًا غير هذا، وسئل عن القدر؟ فقال: القدر قدرة الله علىٰ العباد، فقال الرجل: إن زنىٰ فبقدر؟ وإن سرق فبقدر؟ قال: نعم، الله قدَّر عليه)[(٤)].

وقال ابن عباس أيضًا: «كل شيء بقدر؛ حتىٰ وضْعُكَ يَدَكَ علىٰ خدك»[(٥)].

وعن ابن عمر قال: «لكل أمة مجوس، وإن مجوس هذه الأمة الذين يقولون: لا قدر»[(٦)].

---

(١) أخرجه البيهقي في القضاء والقدر برقم (٤٦٨).

(٢) رقم، أي: كتب أو نقش.

(٣) أخرجه البيهقي في القضاء والقدر برقم (٤٦٩).

(٤) ينظر: الشريعة للآجري (٢/ ٣٩)، والإبانة الكبرىٰ لابن بطه (٢/ ١٣١).

(٥) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (ص٢٦).

(٦) أخرجه البيهقي في الاعتقاد برقم (٤١٠). وقال: إسناده صحيح.

وعنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **قال**: «أول ما يكفأ الإسلام كما يكفأ الإناء قول الناس في القدر»[(١)].

قال البيهقي[(٢)]: (وإنما سمُّوا قدرية؛ لأنهم أثبتوا القدر لأنفسهم، ونفوه عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ونفوا عنه خلق أفعالهم، وأثبتوه لأنفسهم، فصاروا بإضافة بعض الخلق إليه دون بعض مضاهين للمجوس في قولهم بالأصلين النور والظلمة، وأن الخير من فعل النور، والشر من فعل الظلمة).

وعن ابن عون قال: (دخلنا علىٰ أبي وائل فقلنا: حدثنا ما سمعت من عبد الله؟ قال: سمعت عبد الله يعني ابن مسعود يقول: الشقي من شقي في بطن أمه، والسعيد من وعظ بغيره؛ فقلنا: يا أبا وائل ما تقول في الحجاج؟ قال: سبحان الله نحن نحكم علىٰ الله؟)[(٣)].

وعن مسروق قال: قال عبد الله -وهو ابن مسعود-: «لا يؤمن العبد حتىٰ يؤمن بالقدر، ويعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، ولئن أعضُّ علىٰ جمرة حتىٰ تطفأ، أحبّ إليَّ من أن أقول لأمر قضاه الله: ليته لم يكُن»[(٤)].

وعن خيثمة، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **قال**: «إن العبد ليهم بالأمر من التجارة والإمارة حتىٰ يتيسر له نظر الله إليه من فوق سبع سموات فيقول

---

(١) أخرجه البيهقي في القضاء والقدر برقم (٤٥٣).
(٢) ينظر: الاعتقاد للبيهقي (ص٢٣٦).
(٣) أخرجه البيهقي في القضاء والقدر برقم (٤٨٠).
(٤) أخرجه البيهقي في القضاء والقدر برقم (٤٨١).

للملائكة: اصرفوه عنه، فإني إن يسرتُه له أدخلته النار، قال: فيصرفه الله عنه، فيقول العبد: من أين دُهيت؟ أو نحو هذا، وما هو إلا فضل الله عَزَّوَجَلَّ»[(١)].

وعن أبي إسحاق قال: (سمعت أبا الحجاج الأزدي قال: لقيت سلمان الفارسي بأصبهان فقلت له: يا أبا عبد الله ألا تخبرني عن الإيمان بالقدر كيف هو؟ قال: أن تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك: ولا تقل: لو كان كذا لكان كذا)[(٢)].

وعن ثابت: «أن أبا الدرداء رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ذهب مع سلمان الفارسي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ يخطب عليه امرأة من بني ليث، فذكر فضل سلمان وسابقته وإسلامه، وذكر بأنه يخطب إليهم فتاتهم فلانة، فقالوا: أما سلمان فلا نزوجه، ولكنا نزوجك، ثم خرج، فقال: يا أخي إنه قد كان شيء وإني لأستحي أن أذكره لك، قال: وما ذاك؟ قال: فأخبره أبو الدرداء بالخبر فقال سلمان: أنا أحق أن أستحي منك أن أخطبها، وكان الله تعالىٰ قضاها لك»[(٣)].

وهذا من فوائد الإيمان بالقضاء والقدر؛ فإذا علم العبد أن لم يقدر له هذا الشيء الذي أراده استراحت نفسه، وعلم أنه لا سبيل له إليه، إلا أن يشاء الله، وفيه حسن ظن سلمان بأخيه أبي الدرداء، وأنه لم يطلب المرأة لنفسه أولًا، فرحمهم الله ورضي عنهم.

---

(١) أخرجه اللالكائي برقم (١٢١٩)، وذكره ابن القيم في طريق الهجرتين (ص٨١).

(٢) أخرجه البيهقي في القضاء والقدر برقم (٤٨٤).

(٣) أخرجه البيهقي في القضاء والقدر برقم (٤٨٥).

وقال الحسن بن علي: «قضي القضاء، وجفَّ القلم، وأمور تقضىٰ في كتاب قد سبق»(١).

وعن علي بن موسىٰ الرضا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنه كان يقعد في الروضة وهو شاب ملتحف بمِطْرف خزٍّ فيسأله الناس ومشايخ العلماء في المسجد، فسئل عن القدر، فقال: قال الله عز من قائل: ﴿إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ ۝٤٧ يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِى ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا۟ مَسَّ سَقَرَ ۝٤٨ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٧-٤٩]؛ ثم قال الرضا: كان أبي يذكر عن آبائه أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يقول: «إن الله خلق كل شيء بقدر، حتىٰ العجز والكيس، وإليه المشيئة وبه الحول والقوة»(٢).

وعن أبي جعفر محمد بن علي الباقر، عن أبيه، قال: قال أبي الحسين بن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: «والله ما قالت القدرية بقول الله، ولا بقول الملائكة، ولا بقول النبيين، ولا بقول أهل الجنة، ولا بقول أهل النار، ولا بقول صاحبهم إبليس؛ فقالوا له: تفسِّره لنا يا ابن رسول الله، فقال: قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ...﴾ [يونس:٢٥] الآية، وقالت الملائكة: ﴿قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ...﴾ [البقرة:٣٢] الآية، وقال نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ...﴾ [هود:٣٤] الآية، فأما موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ فقال: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ...﴾ [الأعراف:١٥٥] الآية.

---

(١) أخرجه البيهقي في القضاء والقدر برقم (٤٧٦).

(٢) أخرجه البيهقي في القضاء والقدر برقم (٤٧٢).

وأما أهل الجنة فإنهم قالوا: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا...﴾ [الأعراف:٤٣] الآية، وأما أهل النار فإنهم قالوا: ﴿لَوْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ لَهَدَيْنَٰكُمْ...﴾ [إبراهيم:٢١] الآية، وأما أخوهم إبليس فقال: ﴿فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف:١٦] الآية، فزعمت القدرية بأن الله لا يغوي»[(١)].

وقال عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (لو أراد الله أن لا يعصىٰ لم يخلق إبليس، وقد بَين ذلك في آية من كتاب الله عَزَّوَجَلَّ وفصَّلها، علمها من علمها وجهلها من جهلها، ﴿مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَٰتِنِينَ ﴿١٦٢﴾ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ ٱلْجَحِيمِ﴾[(٢)] [الصافات:١٦٢-١٦٣].

وكتب رجل إلىٰ عمر بن عبد العزيز يسأله عن القدر فكتب:

أما بعد: أوصيك بتقوىٰ الله، والاقتصاد في أمره، واتباع سنة رسوله، وترك ما أحدث المحدثون بعدما جرت سنته، وكُفُوا مؤنته، فعليك بلزوم السنة، فإنها لك بإذن الله عصمة، ثم اعلم أنه لم يبتدع الناس بدعة إلا وقد مضىٰ قبلها ما هو دليل عليها، أو عبرةٌ فيها، فإن السنة إنما سنَّها من قد علم في خلافها من الخطأ والزلل والحمق والتعمُّق، فارض لنفسك ما رضي القوم لأنفسهم، فإنهم عن علم وقفوا، وببصر نافذ كَفُّوا، ولهم علىٰ كشف الأمور كانوا أقدر، وبفضل ما فيه كانوا أولىٰ، فإن كان الهدىٰ ما أنتم عليه، لقد سبقتموهم إليه، ولئن قلتم: إن ما حدث بعدهم ما أحدثه إلا من اتبع غير سبيلهم، أو رغب بنفسه عنهم، فإنهم هم السابقون، وقد تكلموا فيه بما

---

(١) أخرجه البيهقي في القضاء والقدر برقم (٤٧٣).

(٢) ينظر: الاعتقاد للبيهقي (ص١٥٨).

يكفي، ووصفوا ما يشفي، فما دونهم من مقصرٌ، وما فوقهم من محسنٍ، قد قصر قوم دونهم فجفَوا، وطمح عنهم أقوام فغلَوْا، وإنهم بين ذلك لعلىٰ هدىً مستقيم.

كتبت تسأل عن الإقرار بالقدر، فعلىٰ الخبير بإذن الله وقعت، ما أعلم أحدث الناس من محدثة، ولا ابتدعوا من بدعة هي أبين أثرًا، ولا أثبت أمرًا من الإقرار بالقدر، لقد كان ذكرُه في الجاهلية الجهلاء، يتكلمون في كلامهم وفي شعرهم، يُعزُّون به أنفسهم علىٰ ما فاتهم، ثم لم يزده الإسلام بعدُ إلا شدةً، لقد ذكره رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في غير حديث ولا حديثين، قد سمعه منه المسلمون، فتكلموا به في حياته وبعد وفاته، يقينًا وتسليمًا لربهم عَزَّوَجَلَّ، وتضعيفًا لأنفسهم أن يكون شيءٌ لم يُحط به علمه، ولم يُحصه كتابه بذلك، ولم يمض فيه قدرُه، وإنه لمع ذلك في محكم كتابه، لمِنهُ اقتبسوه ولمِنْهُ تعلموه، ولئن قلتم: لِمَ أنزل الله عَزَّوَجَلَّ آية كذا، ولِمَ قال الله كذا، لقد قرؤوا منه ما قرأتم، وعلموا من تأويله ما جهِلتم، وقالوا بعد ذلك: كله بكتابٍ وقدر، وما يقدَّر يكن، وما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، ولا نملك لأنفسنا ضرًّا ولا نفعًا، ثم رغَّبوا بعد ذلك ورهَّبوا[(١)].

وقال الحسن: (إن الله خلق خلقًا، فخلقهم بقدر، وقسَّم الآجال بقدر، وقسَّم أرزاقهم بقدر، والبلاء والعافية بقدر، وأمر ونهىٰ)[(٢)].

---

(١) أخرجه البيهقي في القضاء والقدر برقم (٥٣٩).

(٢) ينظر: شرح أصول الاعتقاد للالكائي (٤/ ٦٨٢)، وأخرجه البيهقي في القضاء والقدر برقم (٥١٤).

وقال أيضًا: (من كذَّب بالقدر فقد كذَّب بالإسلام)[١].

وقال في مرضه الذي مات فيه: (إن الله قدر أجلًا، وقدر معه مرضًا، وقدر معه معافاة، فمن كذَّب بالقدر فقد كذَّب بالقرآن، ومن كذَّب بالقرآن فقد كذَّب بالحق)[٢].

وقال مطرِّف بن عبد الله: (ليس لأحد أن يصعد، فيلقي نفسه من شاهق، ويقول: قدَّر لي ربي، ولكن يحذر، ويجتهد، ويتقي؛ فإن أصابه شيء علم أنه لن يصيبه إلا ما كتب الله له)[٣].

وعن أبي عصمة قال: (سألت أبا حنيفة من أهل الجماعة؟ قال: من فضَّل أبا بكر وعمر، وأحب عليًّا وعثمان، وآمن بالقدر خيره وشره من الله، ومسح علىٰ الخفين، ولم يكفِّر مؤمنًا بذنب، ولم يتكلم في الله بشيء)[٤].

وللإمام الشافعي أبيات جميلة ذكر فيها القدر وما يتعلق به، وصفها ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: (ومن شعره الذي لا يختلف فيه، وهو أصح شيء عنه)، وهي قوله[٥]:

مـا شـئتَ كـان وإن لـم أَشَـأْ وما شـئتُ إن لـم تشَـأْ لـم يكـن

---

(١) ينظر: المصدر السابق (٤/ ٦٨٢).

(٢) ينظر: شرح أصول الاعتقاد للالكائي (٤/ ٦٨٢).

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٤/ ١٩١).

(٤) ينظر: الاعتقاد للبيهقي (ص١٦٢).

(٥) أخرجه البيهقي في الاعتقاد (ص١٦٢)، وابن عبد البر في الانتقاء (ص٨٠)، وأورده اللالكائي في أصول الاعتقاد برقم (١٣٠٤)، والأسفراييني في التبصير في الدين (ص٩٤).

خلقتَ العبادَ علىٰ ما علِمتَ ففي العلمِ يجري الفتىٰ والمُسِن
علىٰ ذا مننتَ وهذا خذَلتَ وهذا أعنتَ وذا لم تُعِن
فمنهم شقيٌّ ومنهم سعيدٌ ومنهم قبيحٌ ومنهم حسن

وقال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضًا**: (المشيئة إرادة الله عَزَّوَجَلَّ، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ...﴾ [الإنسان:٣٠]؛ فأعلم الله خلقه أن المشيئة له دون خلقه، وأن مشيئتهم لا تكون إلا أن يشاء»[(١)].

(١) ينظر: الاعتقاد للبيهقي (ص١٥٧).

مسائل حول القدر[١]

المسألة الأولى: الرضا بالقضاء والقدر:

لا شك أن الرضىٰ بالله ربًّا هو قطب رحىٰ الإسلام، وهو ألَّا يَتخذ ربًّا غير الله تعالىٰ يسكن إلىٰ تدبيره، وينزل به حوائجه، قال الله تعالىٰ: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام:١٦٤].

قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قوله: ﴿رَبًّا﴾: (سَيِّدًا وَإِلهًا)[٢]، يعني: فكيف أطلب ربًّا غيره، وهو ربُّ كل شيء؟.

وقال في أول السورة: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام:١٤]، يعني: معبودًا وناصرًا ومعينًا وملجًا، وهو من الموالاة التي تتضمن الحب والطاعة.

وتفسير الرضا بالله ربًّا: أن يسخط عبادةَ ما دونه، هذا هو الرضا بالله ربًّا، وهو من تمام الرضا بالله ربًّا؛ فمن أعطي الرضا به ربًّا حقه سخط عبادة ما دونه قطعًا؛ لأن الرضا بتجريد ربوبيته يستلزم تجريد عبادته، كما أن العلم بتوحيد الربوبية يستلزم العلم بتوحيد الإلهية.

والنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علق ذوق طعم الإيمان بمن رضي بالله ربًّا، كما قال

---

(١) هذه المسائل جمعتها واختصرتها من: كتاب القدر، لابن تيمية، وهو ضمن مجموع الفتاوىٰ، المجلد الثامن، وكتاب مدارج السالكين، والصواعق المرسلة، والفوائد، وشفاء العليل، لابن القيم، وكذلك من شروح العقيدة الواسطية، وغيرها من كتب العقيدة.

(٢) ذكره البغوي في تفسيره (٣/ ٢١٢)، وينظر: تفسير الطبري (١٠/ ٤٨).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ذَاقَ طَعْمَ الإِيمَانِ: مَنْ رَضِيَ بِاللهِ رَبًّا، وَبِالإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **رَسُولًا**»(١).

فجعل الرضا به قرين الرضا بدينه ونبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهذه الثلاثة هي أصول الإسلام التي لا يقوم إلا بها وعليها.

وأيضًا: فالرضا به ربًّا يتضمن توحيده وعبادته، والإنابة إليه، والتوكل عليه، وخوفه ورجاءه ومحبته، والصبر له وبه، والشكر علىٰ نعمه، ويتضمن رؤية كل ما منه نعمةً وإحسانًا، وإن ساء عبده.

فالرضا به يتضمن: شهادة أن لا إله إلا الله، **والرضا بمحمد رسولًا**: يتضمن شهادة أنَّ محمدًا رسول الله، **والرضا بالإسلام دينًا**: يتضمن التزام عبوديته، وطاعته، وطاعة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فجمعت هذه الثلاثة الدين كله.

وأما الرضا بقضائه وقدره ففيه تفصيل، لأن السخط بالمقضي لا يستلزم السخط علىٰ من قضاه، كما أن كراهة المقضي وبغضه والنفرة عنه لا تستلزم تعلق ذلك بالذي قضاه وقدره، فالمقضي قد يسخطه العبد وهو راض عمن قضاه وقدره؛ بل قد يجتمع تسخطه والرضا بنفس القضاء.

فإنه إنما يسخط المقدور وينازعه بمقدور آخر، كما ينازع القدر الذي يكرهه ربه بالقدر الذي يحبه ويرضاه، فينازع قدر الله بقدر الله، بالله ولله، كما يستعيذ برضاه من سخطه، وبمعافاته من عقوبته، ويستعيذ به منه.

---

(١) أخرجه مسلم برقم (٣٤)، عن العباس بن عبد المطلب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فأما كونه يختار لنفسه خلاف ما يختاره الرب، فهذا موضع تفصيل، لا يسحب عليه ذيل النفي والإثبات.

فاختيار الرب تعالىٰ لعبده نوعان:

أحدهما: اختيار ديني شرعي، فالواجب علىٰ العبد ألَّا يختار في هذا النوع غير ما اختاره له سيده، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب:٣٦].

فاختيار العبد خِلَافَ ذلك مناف لإيمانه وتسليمه، ورضاه بالله ربًّا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رسولًا.

النوع الثاني: اختيار كوني قدري، لا يسخطه الرب، كالمصائب التي يبتلي الله بها عبده، فهذا لا يضره فراره منها إلىٰ القدر الذي يرفعها عنه، ويدفعها ويكشفها، وليس في ذلك منازعة للربوبية، وإن كان فيه منازعة للقدر بالقدر.

فهذا يكون تارة واجبًا، وتارة يكون مستحبًّا، وتارة يكون مباحًا مستوي الطرفين، وتارة يكون مكروهًا، وتارة يكون حرامًا.

وأما القدر الذي لا يحبُّه ولا يرضاه -مثل قدرِ المعائبِ والذنوب-؛ فالعبد مأمورٌ بسخطِها ومنهيٌّ عن الرضا بها.

وهذا هو التفصيل الواجب في الرضا بالقضاء.

وقد اضطرب الناس في ذلك اضطرابًا عظيمًا، ونجا منه أصحاب الفَرْقِ والتفصيلِ.

فإن لفظ الرضا بالقضاء لفظ محمودٌ مأمور به، وهو من مقاماتِ الصديقين؛ فصارت له حرمةٌ أوجبت لطائفة قبولَه من غير تفصيلٍ، وظنوا أن كل ما كان مخلوقًا للرب تعالىٰ فهو مقضيٌّ مرضيٌّ له ينبغي له الرضا به.

ثم انقسموا علىٰ فرقتين:

فقالت فرقة: إذا كان القضاء والرضا متلازمين؛ فمعلوم أنَّا مأمورون ببغض المعاصي، والكفر والظلم، فلا تكون مقضيةً مقدرةً[(١)].

وفرقةٌ قالت: قد دل العقل والشرع علىٰ أنها واقعة بقضاء الله وقدره، فنحن نرضىٰ بها[(٢)].

والطائفتان منحرفتان، جائرتان عن قصد السبيل، فأولئك أخرجوها عن قضاء الرب وقدره، وهؤلاء رضوا بها ولم يسخطوها، هؤلاء خالفوا الرب تعالىٰ في رضاه وسخطه، وخرجوا عن شرعه ودينه، وأولئك أنكروا تعلق قضائه وقدره بها.

إذا عُرِفَ هذا، فالرضا بالقضاء الديني الشرعي واجبٌ، وهو أساس الإسلام وقاعدة الإيمان؛ فيجب علىٰ العبد أن يكون راضيًا به بلا حرج، ولا منازعة ولا معارضة، ولا اعتراض، قال الله تعالىٰ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء:٦٥]؛ فأقسم أنهم لا يؤمنون حتىٰ يحكِّموا رسوله

(١) وهؤلاء هم القدرية الذين قالوا: إن العبد يخلق أفعاله، وإن لم يشأ الله تعالىٰ.

(٢) يريد طائفة الجبرية؛ فإنهم رضوا بالمعاصي والشرك والكفر؛ بل جعلوا ذلك طاعة لموافقته مشيئة الرب تعالىٰ، ولم يفرقوا بين المحبة والمشيئة.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وحتىٰ يرتفع الحرج من نفوسهم من حكمِه، وحتىٰ يسلموا لحكمه تسليمًا، وهذا حقيقة الرضا بحكمه.

فالتحكيم: في مقام الإسلام.

وانتفاء الحرج: في مقام الإيمان.

والتسليم: في مقام الإحسان.

ومتىٰ خالط القلب بشاشة الإيمان، واكتحلت بصيرته بحقيقة اليقين، وحَيِيَ بروح الوحي، وتمهدت طبيعته، وانقلبت النفس الأمارة مطمئنة راضية وادعة، وتلقىٰ أحكام الربِّ تعالىٰ بصدر واسع منشرح مسلم؛ فقد رضي كل الرضا بهذا القضاء الديني المحبوب لله ولرسوله.

والرضا بالقضاء الكوني القدري، الموافق لمحبة العبد وإرادته ورضاه - من الصحة، والغنىٰ، والعافية، واللذة- أمر لازم بمقتضىٰ الطبيعة؛ لأنه ملائم للعبد، محبوب له؛ فليس في الرضا به عبودية؛ بل العبودية في مقابلته بالشكر، والاعتراف بالمنة، ووضع النعمة مواضعها التي يحبُّ الله أن توضع فيها، وألَّا يعصىٰ المنعم بها، وأن يرىٰ التقصير في جميع ذلك.

والرضا بالقضاء الكوني القدري، الجاري علىٰ خلاف مراد العبد ومحبته -مما لا يلائمه، ولا يدخل تحت اختياره- مستحبٌّ، وهو من مقامات أهل الإيمان، وفي وجوبه قولان، وهذا كالمرض والفقر، وأذىٰ الخلق له، والحر والبرد، والآلام ونحو ذلك.

والرضا بالقدر الجاري عليه باختياره -مما يكرهه الله ويسخطه، وينهىٰ عنه- كأنواع الظلم والفسوق والعصيان: حرامٌ يعاقب عليه، وهو مخالفةٌ لربه

تعالىٰ؛ فإن الله لا يرضىٰ بذلك ولا يحبه؛ فكيف تتفق المحبة ورضا ما يسخطه الحبيب ويبغضه؟ فعليك بهذا التفصيل في مسألة الرضا بالقضاء[١].

(١) ينظر: مدارج السالكين لابن القيم (٢/ ١٧٨).

المسألة الثانية: منشأ القضاء والقدر:

لا ريب أن الله خالق كل شيء ومليكه ومقدره، والقدر كما هو ناشئ عن علم الله، فهو مرتبط أيضا بقدرة الله، كما قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (القدر قدرة الله)[(١)]، فالله هو المقدِّر لكل ما هو كائن، لكن هذا لا ينفي العلم ولا ينفي حقيقة الأمر والنهي والوعد والوعيد، وأن من الأفعال ما ينفع صاحبه؛ فيحصل له به نعيم، ومنها ما يضر صاحبه؛ فيحصل له به عذاب.

فنحن لا ننكر اشتراك الجميع من جهة المشيئة والربوبية وابتداء الأمور، لكن نثبت فرقًا آخر من جهة الحكمة والأوامر الإلهية ونهاية الأمور؛ فإن العاقبة للمتقين؛ لا لغير المتقين، قال تعالىٰ: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾ [ص:٢٨]، وقال جَلَّ وَعَلَا: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [القلم:٣٥][(٢)].

والإنسان ليس مأمورًا أن ينظر إلىٰ القدر عندما يؤمر به من الأفعال، ولكن عليه أن يَجِدَّ في تنفيذ ما طُلب منه، وعندما يجري عليه من المصائب والكوارث التي لا حيلة له في دفعها فعليه أن يقول حينئذ: قدَّر الله وما شاء فعل، كما جاء في الحديث[(٣)].

والعبد مأمور بأن يجاهد في سبيل الله، ويدفع ما قُدِّرَ من المعاصي بما يَقْدِرُ من الطاعات[(٤)]، فهو منازع للمقدور المحظور بالمقدور المأمور لله

---

(١) سبق تخريجه (ص٥٢).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية (٨/ ٣٠٨).

(٣) سبق تخريجه (ص٤٢).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية (٨/ ٣٠٧).

تعالىٰ[(١)]، كما قال بعض العقلاء: الأمر أمران: أمر لا حيلة فيه؛ فلا تجزع منه، وأمر فيه حيلة؛ فلا تعجز عنه[(٢)].

وهذا ينطبق علىٰ قول المصطفىٰ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ يَلُومُ عَلَىٰ العَجْزِ، وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِالكَيْسِ، فَإِذَا غَلَبَكَ أَمْرٌ، فَقُلْ: حَسْبِيَ اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ**»[(٣)].

ومما يدل علىٰ ارتباط القدر بالعلم والقدرة ما ذكره الإمام ابن القيم رَحِمَهُٱللَّهُ في كتابه: طريق الهجرتين[(٤)] حيث قال: «والقضاءُ والقدر منشؤُه عن علم الرب وقدرته، ولهذا قال الإمام أحمد: (القدرُ قدرة الله)[(٥)]، واستحسن ابنُ عقيل هذا الكلام من أحمد غاية الاستحسان، وقال: إنه شفىٰ بهذه الكلمة وأفصح بها عن حقيقة القدر.

ولهذا كان المنكرون للقدر فرقتين: فرقة كذبت بالعلم السابق ونفتْه، وهم غلاتهم الذين كفَّرهم السلف والأئمة وتبرأ منهم الصحابة.

وفرقة جحدت كمال القدرة وأنكرت أن تكون أفعال العباد مقدورة لله تعالىٰ، وصرحت بأن الله لا يقدر عليها، فأنكر هؤلاء كمال قدرة الرب، وأنكرت الأخرىٰ كمال علمه.

---

(١) لعل في قصة عمر بن الخطاب مع أبي عبيدة بن الجراح رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا عندما جاء عمر إلىٰ الشام، وكان قد انتشر الطاعون بالجيش، وأهلك كثيرًا منهم؛ فعلم عمر بالوباء قبل أن يصل إلىٰ الجيش؛ فقرر الرجوع لكيلا يصاب هو ومن معه بالطاعون؛ فقال له أبو عبيدة: أتفر من قدر الله؛ فقال له لو غيرك قالها يا أبا عبيدة، نفر من قدر الله إلىٰ قدر الله؛ فأقول: لعل هذه القصة تلقي ضوءًا علىٰ الموضوع.

(٢) ينظر: مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية (٨/ ٢٨٤-٢٨٥).

(٣) أخرجه أبو داود برقم (٣٦٢٧)، وأحمد في المسند برقم (٢٣٩٨٣)، عن عوف بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٤) ينظر: طريق الهجرتين لابن القيم (ص٩٢).

(٥) سبق تخريجه (ص٥٢).

وقابلتهم الجبرية فحافظت علىٰ إثبات القدرة والعلم، وأنكرت الحكمة والرحمة، ولهذا كان مصدر الخلق والأمر والقضاءِ والشرع عن علم الرب وعزته وحكمته، ولهذا يقرن تعالىٰ بين الاسمين والصفتين من هذه الثلاثِ كثيرًا كقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل:٦]، وقال: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [الزمر:١]، وقال: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾ [غافر:١-٢] وقال: في حم فصلت بعد ذكر تخليق العالم: ﴿ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾ [فصلت:١٢].

وذكر نظير هذا في الأنعام فقال: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾ [الأنعام: ٩٦].

فارتباط الخلق بقدرته التامة يقتضي ألَّا يخرج موجود عن قدرته، وارتباطه بعلمه التام يقتضي إحاطته به وتقدمه عليه، وارتباطه بحكمته يقتضي وقوعه علىٰ أكمل الوجوه وأحسنها واشتماله علىٰ الغاية المحمودة المطلوبة للرب تعالىٰ.

وكذلك ارتباط أمره بعلمه وحكمته وعزته، فهو عليم بخلقه وأمره حكيم في خلقه عزيز في خلقه وأمره.

ولهذا كان الحكيم من أسمائه الحسنىٰ، والحكمة من صفاته العلىٰ، والشريعة الصادرة عن أمره مبناها علىٰ الحكمة، والرسول المبعوث بها مبعوث بالكتاب والحكمة.

والحكمة هي سنةُ الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهي تتضمن العلم بالحق والعمل به، والخبر عنه والأمر به، فكل هذا يسمىٰ حكمة وفي الأثر: «**الحكمة**

ضالة المؤمن»[(١)]، وفي الحديث: «**إن من الشعر حكمة**»[(٢)]، فكما لا يخرج مقدور عن علمه وقدرته ومشيئته، فهكذا لا يخرج عن حكمته وحمده، وهو محمود علىٰ جميع ما في الكون من خير وشر، حمدًا استحقه لذاته، وصدر عنه خلقه وأمره، فمصدر ذلك كله عن الحكمة، فإنكار الحكمة إنكار لحمده في الحقيقة).

(١) ورد مرفوعًا، أخرجه الترمذي برقم (٢٦٨٧)، وابن ماجه برقم (٤١٦٩)، وقال الترمذي: غريب، وضعفه الألباني. وقد ورد موقوفًا علىٰ سعيد بن أبي برده، أخرجه البيهقي في المدخل إلىٰ السنن برقم (٨٤٤)، وابن أبي شيبة في المصنف برقم (٣٥٦٨١).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٦٠٤٥)، عن أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

المسألة الثالثة: نؤمن بالقدر ولا نحتجُّ به على المعاصي:

والقدر نُؤْمَنُ به ولا نَحْتَجُّ به علىٰ المعاصي التي نحن عليها ولم نتب منها؛ فمن لم يؤمن بالقدر ضارع[(١)] المجوس، ومن احتج به علىٰ معاصيه التي لم يتب منها ضارع المشركين، ومن أقر بالأمر والقدر وطعن في عدل الله وحكمته كان شبيهًا بإبليس؛ حيث قال: ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف:١٦]؛ فأثبت القدر، وجعل ذلك معارضًا للأمر والنهي، فمن كان كذلك فقد أذهب الأصل، وكفر باتفاق الملل.

وذكر العلماء أن الاحتجاج بالقدر يجوز في أمرين:

الأمر الأول: الاحتجاج بالقدر علىٰ المصائب:

فإذا نزلت به مصيبة، سلم لأمر الله، واحتج بالقدر؛ فقال: هذا قدر الله، أو قدَّر الله وما شاء فعل[(٢)]، وليس لنا حيلة في ذلك، وهذا شيء مكتوب لا يمكن دفعه، أو كلامًا من هذا القبيل.

الأمر الثاني: الاحتجاج بالقدر علىٰ المعصية التي تاب منها وندم عليها، وأقلع عنها، فقد ذكر ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الاحتجاج بالقدر في ذلك، ليس تبريرًا للمعصية؛ لأنه تاب منها وأقلع عنها وندم عليها، فلو كان الاحتجاج

---

(١) ضارع: أي: شابه وجارىٰ، يقال: ضارع الرجل أباه، أي: شابهه؛ وضارع المشركين، أي: شابه المشركين وجاراهم؛ فقوله: ضارع المجوس، أي: شابه المجوس وجاراهم؛ لأن المجوس قالوا: إن للكون إلهين: إلهَ النور: وهو خالق الخير، وإلهَ الظلمة: وهو خالق الشر. ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (ص٣١٢٣)، باب: (ضَ رَ عَ).

(٢) كما في الحديث الذي أخرجه مسلم، وقد سبق تخريجه (ص٤٢).

بالقدر في ذلك تبريرًا للمعصية لما تاب منها ولما ندم عليها، ولكنه نظر محض إلىٰ التوحيد، وأن كل شيء إنما يجري بمشيئة الله وقدره.

قال ابن القيم[(١)]: (وقد يتوجه جواب آخر، وهو أن الاحتجاج بالقدر علىٰ الذنب ينفع في موضع ويضر في موضع؛ فينفع إذا احتج به بعد وقوعه، والتوبة منه، وترك معاودته، كما فعل آدم؛ فيكون في ذكر القدر إذ ذاك من التوحيد ومعرفة أسماء الرب وصفاته وذكرها ما ينتفع به الذاكر والسامع؛ لأنه لا يدفع بالقدر أمرًا ولا نهيًا، ولا يبطل به شريعة؛ بل يخبر بالحق المحض علىٰ وجه التوحيد والبراءة من الحول والقوة.

يوضحه أن آدم قال لموسىٰ: «**أَفَتَلُومُنِي عَلَىٰ أَنْ عَمِلْتُ عَمَلًا كَانَ مَكْتُوبًا عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ؟**»[(٢)]؛ فإذا أذنب الرجل ذنبًا، ثم تاب منه توبة، وزال أمره حتىٰ كأن لم يكن؛ فأنبه مؤنبٌ عليه ولامه، حسُن منه أن يحتج بالقدر بعد ذلك، ويقول: هذا أمر كان قد قُدِّر عليّ قبل أن أخلق، فإنه لم يدفع بالقدر حقًّا ولا ذكره حجة له علىٰ باطل، ولا محذور في الاحتجاج به).

ثم قال ابن القيم[(٣)]: (**ونكتة المسألة**: أن اللوم إذا ارتفع صحَّ الاحتجاج بالقدر، وإذا كان اللوم واقعًا فالاحتجاج بالقدر باطل.

فإن قيل: فقد احتج عليٌّ بالقدر في ترك قيام الليل، وأقره النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، كما في الصحيح عن علي: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ طَرَقَهُ

---

(١) ينظر: شفاء العليل لابن القيم (ص١٨).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٤٧٣٨)، ومسلم برقم (٢٦٥٢)، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٣) ينظر: شفاء العليل لابن القيم (ص١٩).

وَفَاطِمَةُ لَيْلًا؛ فَقَالَ لَهُمْ: «**أَلَا تُصَلُّونَ؟**»، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ! إِنَّمَا أَنْفُسُنَا بِيَدِ اللهِ، فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَهَا بَعَثَهَا؛ فَانْصَرَفَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ قُلْتُ لَهُ ذَلِكَ وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ شَيْئًا، ثُمَّ سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُدْبِرٌ يَضْرِبُ فَخِذَهُ وَهُوَ يَقُولُ: «﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف:٥٤]»[(١)].

قيل: عليٌّ لم يحتج بالقدر علىٰ ترك واجب ولا فعل محرم، وإنما قال: إن نفسه ونفس فاطمة بيد الله؛ فإذا شاء أن يوقظَها ويبعث أنفسها بعثها، وهذا موافق لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليلة ناموا في الوادي: «**إِنَّ اللهَ قَبَضَ أَرْوَاحَنَا حَيثُ شَاءَ، وَرَدَّهَا حَيثُ شَاءَ**»[(٢)].

وهذا احتجاج صحيح، صاحبه يعذر فيه؛ فالنائم غير مفرط، واحتجاج غير المفرط بالقدر صحيح.

وقد أرشد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلىٰ الاحتجاج بالقدر في الموضع الذي ينفع العبد الاحتجاج به، فروىٰ مسلم في صحيحه عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَىٰ اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلٍّ خَيْرٌ، احْرِصْ عَلَىٰ مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ، وَلَا تَعْجَزْ،**

---

(١) أخرجه البخاري برقم (١١٢٧)، ومسلم برقم (٧٧٥).

(٢) يشير إلىٰ ما رواه عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، قال: سِرْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةً، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: لَوْ عَرَّسْتَ بِنَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «**أَخَافُ أَنْ تَنَامُوا عَنِ الصَّلَاةِ**»، قَالَ بِلَالٌ: أَنَا أُوقِظُكُمْ، فَاضْطَجَعُوا، وَأَسْنَدَ بِلَالٌ ظَهْرَهُ إِلَىٰ رَاحِلَتِهِ، فَغَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ فَنَامَ، فَاسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَقَالَ: «**يَا بِلَالُ، أَيْنَ مَا قُلْتَ؟**» قَالَ: مَا أُلْقِيَتْ عَلَيَّ نَوْمَةٌ مِثْلُهَا قَطُّ، قَالَ: «**إِنَّ اللهَ قَبَضَ أَرْوَاحَكُمْ حِينَ شَاءَ، وَرَدَّهَا عَلَيْكُمْ حِينَ شَاءَ، يَا بِلَالُ، قُمْ فَأَذِّنْ بِالنَّاسِ بِالصَّلَاةِ**»، فَتَوَضَّأَ، فَلَمَّا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ وَابْيَاضَّتْ، قَامَ فَصَلَّىٰ. أخرجه البخاري برقم (٥٩٥).

وَإِنْ أَصَابَكَ شَيءٌ فَلاَ تَقُلْ: لَوْ أَنِّيْ فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَدَّرَ اللهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ؛ فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ»[(١)].

فتضمن هذا الحديث الشريف أصولًا عظيمة من أصول الإيمان:

أحدها: أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ موصوف بالمحبة، وأنه يُحِبُّ حقيقةً.

الثاني: أنه يُحِبُّ مقتضىٰ أسمائه وصفاته وما يوافقها، فهو القوي ويحب المؤمن القوي، وهو وترٌ يحبُّ الوتر، وجميل يحب الجمال، وعليم يحب العلماء، ونظيف يحب النظافة، ومؤمن يحب المؤمنين، ومحسن يحب المحسنين، وصابر يحب الصابرين، وشاكر يحب الشاكرين.

ومنها: أن محبته للمؤمنين تتفاضل، فيحب بعضهم أكثر من بعض.

ومنها: أن سعادة الإنسان في حرصه علىٰ ما ينفعه في معاشه ومعاده.

والحرص: هو بذل الجهد واستفراغ الوسع، فإذا صادف ما ينتفع به الحريص، كان حرصه محمودًا، وكماله كله في مجموع هذين الأمرين أن يكون حريصًا، وأن يكون حرصه علىٰ ما ينتفع به، فإن حرص علىٰ ما لا ينفعه، أو فعل ما ينفعه بغير حرص، فاته من الكمال بحسب ما فاته من ذلك، فالخير كله في الحرص علىٰ ما ينفع.

ولما كان حرص الإنسان وفعله إنما هو بمعونة الله ومشيئته وتوفيقه، أمره أن يستعين به ليجتمع له مقام: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]؛ فإن حرصه علىٰ ما ينفعه عبادة لله، ولا تتم إلا بمعونته، فأمره بأن يعبده، وأن يستعين به.

---

(١) سبق تخريجه (ص٤٢).

ثم قال: «**وَلَا تَعْجَزْ**»؛ فإن العجز ينافي حرصه علىٰ ما ينفعه، وينافي استعانته بالله، فالحريص علىٰ ما ينفعه المستعين بالله ضد العاجز.

فهذا إرشاد له قبل رجوع المقدور إلىٰ ما هو من أعظم أسباب حصوله، وهو الحرص عليه مع الاستعانة بمن أزِمَّةُ الأمور بيده ومصدرها منه ومردها إليه.

فإن فاته ما لم يقدر له فله حالتان:

حالة عجز وهي مفتاح عمل الشيطان، فيلقيه العجز إلىٰ «**لو**»، ولا فائدة في «لو» ههنا؛ بل هي مفتاح اللوم والجزع، والسخط والأسف والحزن، وذلك كله من عمل الشيطان، فنهاه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عن افتتاح عمله بهذا المفتاح.

وأمره بالحالة الثانية، وهي النظر إلىٰ القدر وملاحظته، وأنه لو قدر له لم يفته، ولم يغلبه عليه أحد؛ فلم يبق له ههنا أنفع من شهود القدر، ومشيئة الرب النافذة التي توجب وجود المقدور، وإذا انتفت امتنع وجوده، فلهذا قال: «**فَإِنْ غَلَبَكَ أَمْرٌ فَلاَ تَقُلْ: لَوْ أَنِّىٰ فَعَلْتُ لَكَانَ كَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَدَّرَ اللهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ**»؛ فأرشده إلىٰ ما ينفعه في الحالتين؛ حالة حصول مطلوبة، وحالة فواته.

فلهذا كان هذا الحديث مما لا يستغني عنه العبد أبدًا؛ بل هو أشد شيء إليه ضرورة، وهو يتضمن إثبات القدر والكسب والاختيار والقيام والعبودية ظاهرًا وباطنًا، في حالتي حصول المطلوب وعدمه، وبالله التوفيق).

المسألة الرابعة: العباد مخيَّرون غير مجبورين:

ثبت بالنصوص القطعية الشرعية أن العباد مختارون، غير مجبورين علىٰ أفعالهم، وأن أعمالهم خيرها وشرها واقعة بمشيئتهم وقدرتهم التي خلقها الله لهم، وخالق السبب التام خالق للمسبب.

والالتفات إلىٰ الأسباب شرك في التوحيد، ومحو الأسباب أن تكون أسبابًا نقص في العقل، والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع، ومجرد حصول الأسباب لا يوجب حصول المسبب(١)، وجعلُ الأسباب مبتدعات مخترعات هو الإشراك، وإثباتها أسبابًا موصولات هو التوحيد.

قال الشيخ ابن عثيمين(٢): (وكلٌّ يعرف أن الإنسان مخيرٌ لا أحد يُجبره، فعندما أحضُر من بيتي إلىٰ المسجد هل أشعر بأن أحدًا أجبرني؟ لا، وكذا عندما أتأخر باختياري لا أشعر بأن أحدًا أجبرني.

فالإنسان مخير لا شك، لكن ما يفعله الإنسان نعلم أنه مكتوب من قبل، ولهذا نستدل علىٰ كتابة الله عَزَّوَجَلَّ لأفعالنا وإرادته لها وخلقه لها بعد وقوعها، أما قبل الوقوع فلا ندري، ولهذا قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان:٣٤].

فإذا كان هذا هو الواقع بالنسبة للمشيئة: أن الله تعالىٰ يشاء كل شيء، لكن لا يجبر العباد؛ بل العباد مختارون فلا ظلم حينئذ، ولهذا إذا وقع فعل

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية (٨/ ٧٠).

(٢) انظر شرح الأربعين النووية لابن عثيمين (ص٦٨).

العبد من غير اختيار رفع عنه الإثم، إن كان جاهلًا أو مكرهًا أو ناسيًا؛ فإنه يرفع عنه الإثم لأنه لم يختره.

ولهذا لما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ الجَنَّةِ، وَمَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ**»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا نَدَعِ الْعَمَلَ، ونَتَّكِلُ عَلَىٰ مَا كُتِبَ؟، قَالَ: «**لَا، اعْمَلُوا، فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَمَّا أَهْلُ السَّعَادَةِ؛ فَيُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا أَهْلُ الشَّقَاوَةِ؛ فَيُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ**»[(١)]، ثم قرأ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مستدلًا ومقررًا لِمَا قالَ- قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل:٥-١٠].

إذًا علينا أن نعمل؛ فالرزق مكتوب ومراد لله، ومع ذلك الإنسان يسعىٰ للرزق، وكذا الولد مكتوب، أي: أن الإنسان سيولد له مكتوب، ومع ذلك فالإنسان يسعىٰ لهذا ويطلب الأولاد بالنكاح، ولا يقول: سأنام علىٰ الفراش وإن كان الله مقدرًا لي الولد سيأتي به؛ فلو قال أحد هذا الكلام لقالوا: إنه مجنون.

كذلك العمل الصالح: اعمل عملًا صالحًا من أجل أن تدخل الجنة، ولا أحد يمنعك من الطاعة، ولا أحد يكرهك علىٰ المعصية.

وقد احتج المشركون بالقدر علىٰ شركهم، كما قال الله عنهم: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام:١٤٨].

---

(١) سبق تخريجه (ص٤٥).

والجواب: قال الله تعالىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأۡسَنَا﴾ [الأنعام:١٤٨]؛ فلم تقبل منهم هذه الحجة، لأن الله تعالىٰ جعل ذلك تكذيبًا وجعل له عقوبة فقال: ﴿حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأۡسَنَا﴾).

المسألة الخامسة: فعل العبد وكسبه:

فعل العبد خلق لله عَزَّوَجَلَّ وكسب للعبد، وخروج الفعل من العدم إلىٰ الوجود كان بتوسط القدرة المحدثة، يعني: أن القدرة المخلوقة هي سبب وواسطة في خلق الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ الفعل بهذه القدرة؛ كما خلق النبات بالماء، وخلق جميع المسببات والمخلوقات بوسائط وأسباب.

وليست إضافة التأثير بهذا التفسير إلىٰ قدرة العبد شركًا؛ وإلّا فتكون جميع الأسباب شركًا، قال تعالىٰ: ﴿قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾ [التوبة:١٤]، وقال تعالىٰ: ﴿فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [الأعراف:٥٧]، وقال تعالىٰ: ﴿فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل:٦٠]؛ فبين أنه هو المعذِّب، وأن أيدينا أسباب وآلات ووسائط في وصول العذاب إليهم[(١)].

مثال ذلك[(٢)] -ولله المثل الأعلىٰ-: إذا كتبت أنت بالقلم، وضربت بالعصا، ونجرت بالقدُّوم؛ هل يكون القلم شريكَك، أو يضاف إليه شيء من نفس الفعل وصفاته؟ أم هل يصح أن تلغي أثره، وتقطع خبره، وتجعل وجوده كعدمه؟ أم يقال: به فعل، وبه صنع، مع أن الأسباب بيد العبد ليست من فعله، وهو محتاج إليها لا يتمكن إلا بها.

والله سبحانه خلق الأسباب ومسبباتها، وجعل خلق البعض شرطًا وسببًا في خلق غيره، وهو مع ذلك سبحانه غني عن الاشتراط والأسباب، ونظم بعضها ببعض، لكن لحكمة تتعلق بالأسباب، وتعود إليها، والله عزيز حكيم.

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية (٨/ ٣٨٩).

(٢) ينظر: المصدر السابق (٨/ ٣٩١).

المسألة السادسة: الجبر الذي أنكره السلف:

تيسير العبد للعمل هو نفس إلهامه ذلك العمل، وتهيئة أسبابه، وهذا هو تفسير خلق أفعال العباد؛ فنفس خلق ذلك العمل هو السبب المفضي إلىٰ السعادة أو الشقاوة، ولو شاء سبحانه لفعله بلا عمل؛ بل هو فاعله، فإنه ينشئ للجنَّة خلقًا لم يعملوا صالحًا قط؛ لما يتبقىٰ بها من الفضل، فقدرة العبد المحدثة لها تأثير من حيث هي سبب كتأثير القلم، وليس لها تأثير من حيث الابتداع والاختراع والبرء، وقدَّمنا أن جعل الأسباب مبتدعات مخترعات هو الإشراك، وإثباتها أسبابًا موصولات هو التوحيد(١).

فالعبد فاعل علىٰ الحقيقة، وله مشيئة ثابتة، وله إرادة جازمة وقوة صالحة، وقد نطق القرآن بإثبات مشيئة العباد في غير ما آية كقوله: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ﴾ [التكوير:٢٨]، ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير:٢٩]، ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذۡكِرَةٞۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلٗا﴾ [المزمل:١٩]، ﴿فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ﴾ [المدثر:٥٥]، ﴿وَمَا يَذۡكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ هُوَ أَهۡلُ ٱلتَّقۡوَىٰ وَأَهۡلُ ٱلۡمَغۡفِرَةِ﴾ [المدثر:٥٦].

ونطق بإثبات فعله في عامة آيات القرآن: ﴿يَعۡمَلُونَ﴾، ﴿يَفۡعَلُونَ﴾، ﴿يُنفِقُونَ﴾، ﴿يَكۡفُرُونَ﴾، ﴿يَتَفَكَّرُونَ﴾، ﴿يُحَافِظُونَ﴾، ﴿يَتَّقُونَ﴾.

وكما أنَّا فارقنا مجوس الأمة بإثبات أنه تعالىٰ خالق؛ فارقنا الجبرية بإثبات أن العبد كاسب فاعل صانع عامل.

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية (٨/ ٣٩٢).

والجبر المعقول الذي أنكره سلف الأمة وعلماء السنة؛ هو أن يكون الفعل صادرًا علىٰ الشيء من غير إرادة ولا مشيئة ولا اختيار؛ مثل: حركة الأشجار بهبوب الرياح، ومثله: في الأناسي حركة المحموم والمفلوج والمرتعش.

فإن كل عاقل يجد تفرقة بديهية بين قيام الإنسان وقعوده وصلاته وجهاده، وزناه وسرقته، وبين ارتعاش المفلوج وانتفاض المحموم، ونعلم أن الأول قادر علىٰ الفعل مريد له مختار، وأن الثاني غير قادر عليه ولا مريد له ولا مختار.

والمحكي عن جهم وشيعته الجبرية أنهم زعموا: أن جميع أفاعيل العباد قسم واحد، وهو قولٌ ظاهر الفساد[١].

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية (٨/ ٣٩٣).

المسألة السابعة: الآثار المترتبة على فعل العبد:

أما أن يكون الفعل المراد والمختار الواقع بمشيئة العبد، مثل: صلاته وعبادته، أو زناه وسرقته؛ واقعة بالإرادة والمشيئة التي خلقهما الله، خالق كل شيء، ومقدِّر كل شيء؛ فهذا لا يعتبر جبرًا؛ لأن الله خلق وجعل فعل العبد سببًا مقتضيًا لآثار محمودة أو مذمومة.

فالعمل الصالح تعقبه طمأنينة في النفس، وانشراح في الصدر، وانتهاء عن الفحشاء، وحب في قلوب الخلق.

والعمل السيئ تعقبه ظلمة في الوجه، وضيق في الصدر، واضطراب في التصرفات.

ولذلك قيل: إن ثواب الحسنة الحسنة بعدها، وإن عقوبة السيئة السيئة بعدها[(١)].

فهذه الآثار هي التي أورثتها الأعمال هي الثواب والعقاب، وإفضاء العمل إليها كإفضاء جميع الأسباب إلىٰ مسبباتها، والإنسان إذا أكل أو شرب حصل له الري والشبع، وقد ربط الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الري والشبع بالأكل والشرب ربطًا محكمًا، ولو شاء الله أن لا يشبعه ولا يرويه مع وجود الأكل والشرب فعل؛ إما أن لا يجعل في الطعام قوة مشبعة، أو أن يجعل في المحل قوة مانعة، أو بما شاء سبحانه، ولو شاء أن يشبعه ويرويه بلا أكل ولا شرب، أو بأكل وشرب غير معتاد فعل[(٢)].

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية (٨/ ٣٩٦).

(٢) ينظر: المصدر السابق (٨/ ٣٩٧).

المسألة الثامنة: الثواب والعقاب:

كذلك في الأعمال المثوبات والعقوبات حذو القذة بالقذة؛ فإنه إنما سُمِّي الثواب: ثوابًا؛ لأنه يثوب إلىٰ العامل من عمله، أي: يرجع، والعقاب: عقابًا؛ لأنه يعقب العمل، أي: يكون بعده.

ولو شاء الله أن لا يثيبه علىٰ ذلك العمل لفعل، إما بأن لا يجعل في العمل خاصة تفضي إلىٰ الثواب، أو لوجود أسباب تنفي ذلك الثواب، أو غير ذلك؛ لفعله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وكذلك في العقوبات[(١)].

وبيان ذلك: أن نفس الأكل والشرب باختيار العبد ومشيئته التي هي من فعل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أيضًا، وحصول الشبع عقب الأكل ليس للعبد فيه صنع البتة، حتىٰ لو أراد دفع الشبع بعد تعاطي الأسباب الموجبة له لم يطق.

وكذلك نفس العمل هو بإرادته واختياره؛ فلو شاء أن يدفع أثر ذلك العمل وثوابه بعد وجود موجبه لم يقدر[(٢)].

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية (٨/ ٣٩٧).

(٢) ينظر المصدر السابق (٨/ ٣٩٧).

المسألة التاسعة: إضافة الفعل إلى الإنسان:

وقد صح إضافة الفعل إلىٰ الإنسان حقيقةً وكسبًا، مع أن الله تعالىٰ خالق العبد وعمله، وجعل هذا العمل له عملًا قام به وصدر عنه، وحدث بقدرته الحادثة.

وإذا صح نسبة الطاعة والمعصية إلىٰ من خلقت فيه، ولو أنه بخلق الصفات؛ أفيحسن بالإنسان أن يقول: أسود وأحمر، وطويل وقصير، وذكي وبليد، وعربي وعجمي؟؛ فيضيف إليه جميع الصفات التي ليس للإنسان فيها إرادة البتة لقيامها به وتأثيرها فيه؛ تارة بما يلائمه، وتارة بما ينافره، ثم يستبعد أن يضاف إليه ما خلق فيه من الفعل بواسطة قصده وإرادته المخلوقين أيضًا.

ثم يقول: وليس للعبد في السيِّئِ شيءٌ فهل الجميع إلا له؟؛ بل ليست لأحد غيره، لكن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ خلقها له، وإضافة الفعل إلىٰ خالقه ومبدعه لا تنافي إضافته إلىٰ صاحبه ومحلِّه الذي هو فاعله وكاسبه، وقد تقدم الجبر المذموم الذي تنزَّه الله عنه[(١)].

والخلق بمعنىٰ: الإبداع والبرء والتصوير والتقدير لله وحده، والعبد فاعل عامل كاسب.

والكسب: هو الأثر والتأثر؛ فكل محل تأثر عن شيء تأثيرًا ملائمًا أو منافرًا صح وصفه بالاكتساب، ولو لم يكن له عليه قدرة.

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية (٨/ ٤٠٣).

فيقال: الثوب قد اكتسب من ريح المسك، والمسجد قد اكتسب الحرمة من أفعال العابدين، والجلد غلاف المصحف اكتسب الحرمة من المصحف، والثمرة اكتسبت لونًا وريحًا وطعمًا، والإنسان يتأثر عن الأفعال الاختيارية ولا يتأثر عن الأفعال الاضطرارية، فتورثه أخلاقًا وأحوالًا.

ثم إن الاضطرار إنما يكون علىٰ بدنه دون قلبه؛ إما بفعل الله تعالىٰ كالأمراض، وإما بفعل العباد كالقيد والحبس[(١)].

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية (٨/ ٤٠٤-٤٠٥).

المسألة العاشرة: لله في قَدَرِهِ سرٌّ وعلمٌ:

ويكفي العاقل أن يعرف أن الله عَزَّوَجَلَّ حكيم رحيم، بهرت الألباب حكمته، ووسعت كل شيء رحمته، وأحاط بكل شيء علمًا، وأحصاه لوحُه وقلمُه، وأن لله تعالىٰ في قَدَرِه سرًّا مصونًا، وعلمًا مخزونًا، احترز به دون جميع خلقه، وقد سأل موسىٰ وعيسىٰ وعزير ربنا تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ عن شيء من سرِّ القدر[(١)]، وأنه لو شاء أن يُطاع لأُطيع، وأنه مع ذلك يُعْصَىٰ؛ فأخبرهم سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أن هذا سره[(٢)].

(١) ومن هذا المنطلق تجد المؤمن بالقدر لا يعتمد علىٰ الدجَّالين والمشعوذين، ولا يذهب إلىٰ الكهان والمنجمين والعرافين، فلا يعتد بأقوالهم، ولا ينطلي عليه زيفهم ودجلهم؛ فيعيش سالمًا من زيف هذه الأقاويل، متحررًا من جميع تلك الخرافات والأباطيل.

(٢) ينظر: مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية (٨/ ٣٩٩).

المسألة الحادية عشرة: الإرادة الشرعية والإرادة الكونية:

وهو سبحانه يعاقب الخلق علىٰ مخالفة أمره وإرادته الشرعية، وإن كان ذلك بإرادته القدرية؛ فإن القدر كما جرىٰ بالمعصية جرىٰ أيضًا بعقابها، كما أنه سبحانه قد يقدر علىٰ العبد أمراضًا تعقبها الآم؛ فالمرض بقدره والألم بقدره.

فإذا قال العبد: قد تقدمت الإرادة بالذنب فلا أعاقب؛ كان بمنزلة قول المريض: قد تقدمت الإرادة بالمرض فلا أتألم؛ وهذا مع أنه جهل فإنه لا ينفع صاحبه؛ بل اعتلاله بالقدر ذنب ثانٍ يعاقب عليه أيضًا، مثل إبليس حيث اعتل بالقدر، فقال: ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الأعراف:١٦]، وأما آدم فقال: ﴿رَبَّنَا ظَلَمۡنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمۡ تَغۡفِرۡ لَنَا وَتَرۡحَمۡنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف:٢٣][(١)].

فمن أراد الله سعادته ألهمه أن يقول كما قال آدم أو نحوه عليه وعلىٰ نبينا محمد الصلاة والسلام.

ومن أراد الله شقاوته اعتل بعلة إبليس -لعنه الله-؛ فيكون كالمستجير من الرمضاء بالنار.

ومثله: مثل رجل طار إلىٰ داره شرارة نار؛ فقال له العقلاء: أطفئها؛ لئلّا تحرق المنزل؛ فأخذ يقول: من أين كانت؟ من أين جاءت؟ هذه ريح ألقتها، وأنا لا ذنب لي في هذه النار؛ فما زال يتعلل بهذه العلل حتىٰ استعرت وانتشرت وأحرقت الدار وما فيها[(٢)].

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية (٨/ ١٩٩).

(٢) ينظر: المصدر السابق (٨/ ٢٠٠).

هذه حال من شرع؛ يحيل الذنوب علىٰ المقادير ولا يردها بالاستغفار والمعاذير؛ بل حاله أسوء من ذلك بالذنب الذي فعله من الشرارة؛ فإنه كما أنه من الممكن إخماد الشرارة قبل أن تستفحل وتنتشر، كان أيضًا ممكن محو السيئات والجرائم بالاستغفار والأعمال الصالحة وغير ذلك(١).

فالله تعالىٰ أعظم وأجل وأعز من أن يُجبر أو يُعضِل أو يُكْرِه، ولكن يقضي ويقدر ويجبل عبده علىٰ ما أحب، وييسره لما خلقه له، والمراد بقوله جَلَّوَعَلَا: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء:٧٩]: النعم والمصائب، وليس الطاعات والمعاصي.

فالنعم من الله وإن كانت بسبب أعمالك الصالحة؛ فهو الذي هداك إليها، وأعانك عليها، ويسرها لك، ومنَّ عليك بالإيمان، وزينه في قلبك.

أما المصائب وما يُبتلىٰ به العبد من الذنوب الوجودية؛ وإن كانت خلقًا لله تعالىٰ فهي عقوبة علىٰ ذنوب قبلها؛ فالذنب يكسب الذنب، ومن عقاب السيئة السيئة؛ فالذنوب كالأمراض يورث بعضها بعضًا(٢).

يبقىٰ أن يقال: الذنب الأول الجالب لما بعده من الذنوب كيف جاء؟

فيقال: هو عقوبة أيضًا علىٰ عدم شغل القلب والجوارح والنفس فيما خُلقت أو خُلقن له، وفُطرن عليه؛ فإن الله خلق الإنسان لعبادته وحده لا شريك له، وفطره علىٰ محبته وتأليهه، والإنابة إليه، كما قال المصطفىٰ

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية (٨/ ٢٠٠).

(٢) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة للبعلي (ص٢٤١).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُولَدُ إِلَّا عَلَىٰ الفِطْرَةِ**»(١)، وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يَقُولُ اللهُ تَعَالَىٰ: إِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ، وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ**(٢)، **وَحَرَّمَتْ عَلَيْهِمْ مَا أَحْلَلْتُ لَهُمْ، وَأَمَرَتْهُمْ أَنْ يُشْرِكُوا بِي مَا لَمْ أُنْزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا**»(٣)، وقال تعالىٰ: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠].

فلما لم يفعل ما خُلِق له وفطر عليه من محبة الله وعبوديته والإنابة إليه، عوقب بأن زَيّن له الشيطان أنواع المعاصي والشرك فارتاح لها وقبلها؛ لأنه صادف قلبًا فارغًا خاليًا قابلًا للخير والشر، ولو كان فيه الخير الذي يمنع ضده، لم يتمكن من قبول الشر والترحيب له(٤).

---

(١) جزء من حديث أخرجه مسلم برقم (٢٦٥٨)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في درء التعارض (٨/ ٣٦٢): (وكانت القدرية تحتج بهذا الحديث علىٰ أن الكفر والمعاصي ليس بقدر الله؛ بل مما فعله الناس؛ لأن كل مولود يولد خلقه علىٰ الفطرة، وكفره بعد ذلك من الناس، ولهذا قالوا لمالك بن أنس: إن القدرية يحتجون علينا بأول الحديث، فقال: احتجوا عليهم بآخره، وهو قوله: «**اللهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ**»؛ فبين الأئمة أنه لا حجة فيه للقدرية؛ فإنهم لا يقولون: إن نفس الأبوين خَلَقا تهوُّدَه وتنصُّرَه؛ بل هو تهود وتنصر باختياره، لكن كانا سببًا في ذلك بالتعليم والتلقين؛ فإذا أضيف إليهم بهذا الاعتبار؛ فلأن يضاف إلىٰ الله الذي هو خالق كل شيء بطريق الأولىٰ؛ لأن الله، وإن خلقه مولودًا علىٰ الفطرة سليمًا؛ فقد قدر عليه ما سيكون بعد ذلك من تغييره وعلم ذلك).

(٢) فاجتالتهم عن دينهم: أي: استخفوهم فذهبوا بهم وأزالوهم عما كانوا عليه، وجالوا معهم في الباطل، كذا فسره الهروي وآخرون، وقال شمَّر: (اجتال الرجل الشيء ذهب به، واجتال أموالهم ساقها وذهب بها، قال القاضي: ومعنىٰ فاختالوهم بالخاء علىٰ رواية من رواه، أي: يحبسونهم عن دينهم، ويصدونهم عنه). ذكره النووي في شرح مسلم (١٧/ ١٩٧).

(٣) جزء من حديث طويل أخرجه مسلم برقم (٢٨٦٥)، عن عياض المجاشعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة للبعلي (ص٢٤١).

المسألة الثانية عشرة: من أسباب إضلال الله للعبد:

إن من أساب إضلال الله للعبد خبث نفسه، وعدم قبول المحل للهداية، والله سبحانه قادر علىٰ أن يخلق في أهل الكفر والضلال مشيئة الإيمان وإرادته ومحبته؛ فيؤمنون بغير قسر ولا إلجاء؛ بل إيمان اختيار وطاعة، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس:٩٩].

وإيمان القسر والإلجاء لا يسمىٰ إيمانًا، ولهذا يؤمن الناس كلهم يوم القيامة ولا يسمىٰ ذلك إيمانًا؛ لأنه عن إلجاء واضطرار، قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السجدة:١٣].

وما يحصل للنفوس من المعرفة والتصديق بطريق الإلجاء والاضطرار والقسر لا يسمىٰ هدىٰ، وكذلك قوله: ﴿أَفَلَمْ يَايْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد:٣١].

فقول القدرية: لم يبق طريق إلىٰ الإيمان إلا بالقسر باطل؛ فإنه بقي إلىٰ إيمانهم طريق لم يرهم الله إياه، وهو مشيئته وتوفيقه وإلهامه، وإمالة قلوبهم إلىٰ الهدىٰ، وإقامتها علىٰ الصراط المستقيم.

وذلك أمر لا يعجز عنه رب كل شيء ومليكه؛ بل هو القادر عليه كقدرته علىٰ خلقه ذواتهم وصفاتهم، ولكن منعهم ذلك لحكمته وعدله فيهم، وعدم استحقاقهم وأهليتهم لبذل ذلك لهم، كما منع السفل خصائص العلو، ومنع الحار خصائص البارد، ومنع الخبيث خصائص الطيب.

ولا يقال: فلم فعل هذا؟ فإن ذلك من لوازم ملكه وربوبيته، ومن مقتضيات أسمائه وصفاته.

وهل يليق بحكمته أن يسوي بين الطيب والخبيث، والحسن والقبيح، والجيد والرديء.

ومن لوازم الربوبية خلق الزوجين وتنويع المخلوقات وأخلاقها.

فقول القائل: لم خلق الرديء والخبيث واللئيم؟

سؤال جاهل بأسمائه وصفاته وملكه وربوبيته.

وهو سبحانه فرق بين خلقه أعظم تفريق، وذلك من كمال قدرته وربوبيته؛ فجعل منه ما يقبل جميع الكمال الممكن، ومنه ما لا يقبل شيئًا منه، وبين ذلك درجات متفاوتة لا يحصيها إلا الخلاق العليم.

وهدىٰ كل نفس إلىٰ حصول ما هي قابلة له، والقابل والمقبول والقبول كله مفعوله ومخلوقه، وأثر فعله وخلقه، وهذا هو الذي ذهب عن الجبرية والقدرية، ولم يهتدوا إليه، وبالله التوفيق[١].

(١) ينظر: شفاء العليل لابن القيم (ص٨٩).

المسألة الثالثة عشرة: الطبع والختم والقفل:

فإن قيل: فإذا جوزتم أن يكون الطبع والختم والقفل عقوبة وجزاء علىٰ الجرايم والإعراض والكفر السابق علىٰ فعل الجرائم.

قيل: هذا موضع يغلط فيه أكثر الناس، ويظنون بالله سبحانه خلاف موجب أسمائه وصفاته.

والقرآن من أوله إلىٰ آخره إنما يدل علىٰ أن الطبع والختم والغشاوة لم يفعلها الرب سبحانه بعبده من أول وهلة، حين أمره بالإيمان أو بينه له، وإنما فعله بعد تكرار الدعوة منه سبحانه، والتأكيد في البيان والإرشاد، وتكرار الإعراض منهم، والمبالغة في الكفر والعناد، فحينئذ يطبع علىٰ قلوبهم، ويختم عليها؛ فلا تقبل الهدىٰ بعد ذلك.

والإعراض والكفر الأول لم يكن مع ختم وطبع؛ بل كان اختيارًا، فلما تكرر منهم صار طبيعة وسجية.

فتأمل هذا المعنىٰ في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ۝٦ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾[البقرة:٦ – ٧].

ومعلوم أن هذا ليس حكمًا يعم جميع الكفار؛ بل الذين آمنوا وصدقوا الرسل كان أكثرهم كفارًا قبل ذلك، ولم يختم علىٰ قلوبهم وعلىٰ أسماعهم.

فهذه الآيات في حق أقوام مخصوصين من الكفار؛ فعل الله بهم ذلك عقوبة منه لهم في الدنيا بهذا النوع من العقوبة العاجلة، كما عاقب بعضهم بالمسخ قردة وخنازير، وبعضهم بالطمس علىٰ أعينهم.

فهو سبحانه يعاقب بالطمس علىٰ القلوب كما يعاقب بالطمس علىٰ الأعين، وهو سبحانه قد يعاقب بالضلال عن الحق عقوبة دائمة مستمرة، وقد يعاقب به إلىٰ وقت ثم يعافي عبده ويهديه، كما يعاقب بالعذاب كذلك[١].

(١) ينظر: شفاء العليل لابن القيم (ص٩١).

المسألة الرابعة عشرة: الإخلاص:

والشيطان يعرض بضاعته علىٰ كل قلوب البشر؛ فما كان مملوءًا بالخير والصلاح لا يَقْبَلُ منه، وما كان فارغًا قَبِلَ، قال جَلَّوَعَلَا: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف:٢٤].

والإخلاص: خلوص القلب مِنْ تَأَلُّهِ مَنْ سوىٰ الله وإرادته ومحبته، فخلص لله، أي: امتلأ بتعظيم الله وإجلاله؛ فلم يتمكن الشيطان من النفاذ إليه وإغوائه، كما قال ابن قيم الجوزية في نونيته:

وَحَقِيقَةُ الإِخْلَاصِ تَوْحِيدُ المُرَادِ فَلَا يُزَاحِمُهُ مُرَادٌ ثَانِي

أما إذا صادفه فارغًا تمكن منه بحسب فراغه وخلوِّه؛ فيكون جعله مسيئًا مذنبًا في هذه الحال عقوبة عدم هذا الإخلاص[(١)]، كما قال القائل:

أَتَانِي هَوَاهَا قَبْلَ أَنْ أَعْرِفَ الهَوَىٰ فَصَادَفَ قَلْبًا خَالِيًا فَتَمَكَّنَا[(٢)]

---

(١) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة للبعلي (ص٢٤٢).

(٢) قال ابن القيم في طريق الهجرتين (ص١٨): (والله سبحانه لم يجعل لرجل من قلبين في جوفه، فبقدر ما يدخل القلب من هم وإرادة وحب يخرج منه هم وإرادة وحب يقابله؛ فهو إناءٌ واحد والأَشربة متعددة، فأَي شراب ملأَه لم يبق فيه موضع لغيره، وإنَّما يمتلئ الإناءُ بأَعلىٰ الأَشربة إذا صادفه خاليًا، فأَما إذا صادفه ممتلئًا من غيره لم يساكنه حتىٰ يخرج ما فيه ثم يسكن موضعه، كما قال بعضهم:

أَتَانِي هَوَاهَا قَبْلَ أَن أعرِفَ الهَوَىٰ فَصَادَفَ قَلْبًا خَالِيًا فَتَمَكَّنَا

ينظر: إغاثة اللهفان لابن القيم (١/ ٩٢)، ومفتاح دار السعادة لابن القيم (١/ ١٨٣)، والجواب الكافي لابن القيم (ص١٥٧).

المسألة الخامسة عشرة: مَنْ خَلَقَ العدم؟:

فإن قيل: ذلك العدم الذي ترتب عليه هذا الشر، مَنْ خَلَقَهُ[١]؟

فالجواب: أن ذلك العدم كاسمه، لا يفتقر إلىٰ تعلق التكوين والإحداث، فإن عدم الفعل ليس وجوديًّا حتىٰ يضاف إلىٰ الفعل؛ بل هو شرٌّ محضٌ، والشر ليس إلىٰ الرب سبحانه.

وقد أخبر تعالىٰ أنَّ تَسَلُّطَ الشيطان إنما هو علىٰ الذين يتولونه والذين هم به مشركون، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ﴾ [النحل:١٠٠]، فلما تولَّوه دون الله وانشغلوا به وبالملذات التي زينها لهم، وأشركوه معه؛ عوقبوا علىٰ ذلك بتسليطه عليهم، وكانت هذه الولاية والاشتراك عقوبة خلوّ القلب وفراغه من الإخلاص والإنابة العاصمة من ضدها[٢].

فقد وضّح ونص علىٰ أن إخلاص الدين يمنع من سلطان الشيطان الخبيث الذي ينتهز فرصة خلوّ القلب فيملؤه بالسيئات؛ لأن فعل السيئات التي توجب العذاب؛ فإخلاص القلب لله مانع له من فعل ما يضاده، وإلهامه البر والتقوىٰ ثمرة هذا الإخلاص ونتيجته، وإلهام الفجور عقوبة خلوه من الإخلاص[٣].

---

(١) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة للبعلي (ص٢٤٢).

(٢) لذا يقول ابن القيم في الجواب الكافي (ص٥١): (وكل شيء تعلق به وأحبه من دون الله فإنه يسومه سوء العذاب؛ فكل من أحب شيئًا غير الله عُذِّب به).

(٣) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة للبعلي (ص٢٤٢).

ذلك لأن القلب لا يخلو قط من الفكر، إما في واجب آخرته وما يحب الله، وما يتقرب به إليه، وإما في مصالح دنياه ومعاشه، وإما في الوساوس والأماني الباطلة، والمقدرات المفروضة.

وقديمًا قيل: إن النفس مثلها كمثل رحًا تدور بما يلقىٰ فيها؛ فإن ألقيت فيها حبًّا دارت به، وإن ألقيت فيها زجاجًا وحصًا وبعرًا دارت به، وهي إن لم تشغلها بما هو في صالحها حاضرًا ومستقبلًا شغلتك بما يضرك حاضرًا ومستقبلًا.

والنفس المشبهة بالرحىٰ لا تدور بالرديء من الأفكار والوساوس إلا إذا ألقاها الخبيث، وهي فارغة خالية مما هو أنفع لها في حاضرها ومستقبلها.

فإخلاص القلب لله مانع من فعل ما يضاده، وإلهامه البر والتقوىٰ ثمرة هذا الإخلاص ونتيجته، وإلهامه الفجور عقوبة خلوّه من الإخلاص[(١)].

الشر العدمي والشر الوجودي:

وبين ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن العدم ليس له فاعل، فقال[(٢)]: (فحقيقة نفس الإنسان جاهلة ظالمة فقيرة محتاجة، والشر الذي يحصل لها نوعان: عدم، ووجود.

الأول: الشر العدمي:

كعدم العلم والإيمان والصبر وإرادة الخيرات، وعدم العمل بها، وهذا العدم ليس له فاعل، إذ العدم المحض لا يكون له فاعل؛ لأن تأثير الفاعل

---

(١) ينظر: الفوائد لابن القيم (ص١٧٦).

(٢) ينظر: طريق الهجرتين لابن القيم (ص١٠٠).

إنما هو في أمر وجودي، وكذلك عدم استعدادها للخيرات والكمالات هو عدم محض ليس له فاعل، فإن العدمَ ليس بشيء أصلًا، وما ليس بشيء لا يقال: إنه مفعول لفاعل، فلا يقال: إنه من الله، إنما يحتاج إلىٰ الفاعل الأمورُ الوجودية، ولهذا من قول المسلمين كلهم: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن[(١)]؛ فكل كائن فبمشيئته كان، وما لم يكن فلعدم مشيئته.

والعدم يعلل بعدم السبب أو الشرط تارة، وبوجود المانع أخرىٰ.

وقد يقال: علة العدم عدم العلة.

وبعض الناس يقول: الممكن لا يترجح أحدُ طرفيه إلا بمرجِّح، فلا يوجد إلا بسبب، ولا يُعدم إلا بسبب.

والتحقيق في هذا: أن العدم ليس له فاعل ولا علة فاعلة أصلًا، بل إذا أضيف إلىٰ عدم السبب أو عدم الشرط فمعناه الملازمة، أي: عدم العلة استلزم عدمَ المعلول، وعدم الشرط استلزم عدم المشروط.

فإذا قيل: عدم لعدم عِلَّتِه أي: عدمُ عِلته مستلزمةٌ لعدمه، والنفس تطلب سبب العدم، فتقول: لما لم يوجد كذا؟ فيقال: لعدم كذا، فيضاف عدم المعلوم إلىٰ عدم علته، لا إضافة تأثير ولكن إضافة استلزام وتعريف، وأما التعليل بالمانع فلا يكون إلا مع قيام السبب، إذا جعل المانع مقتضيا للعدم،

---

(١) قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الاعتقاد (ص١٦٠): وقد روينا في حديث زيد بن ثابت، وفي حديث أبي الدرداء، وغيرهما: أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن**»، وهذا كلام أخذته الصحابة عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأخذه التابعون عنهم ولم يزل يأخذه الخلف عن السلف من غير نكير وصار ذلك إجماعا منهم علىٰ ذلك. وفي كتاب الله عَزَّوَجَلَّ ما شاء الله لا قوة إلا بالله فنفىٰ أن يملك العبد كسبا ينفعه أو يضره إلا بمشيئة الله وقدرته.

وأما إذا أريد قياس الدلالة، فوجود المانع يستلزم عدم الحكم، سواء كان المقتضىٰ موجودًا أو لم يكن.

والمقصود أن ما عدمته النفس من كمالها فمنها، فإنها لا تقتضي إلا العدم، أي عدمُ استعداد نفسِه وقوتها هو السبب في عدم هذا الكمال، فإنه كما يكون أحد الوجودين سببا للآخر فكذلك أحد العدمين يكون سببا لعدم الآخر.

والموجود الحادث يضاف إلىٰ السبب المقتضي لإيجاده، وأما المعدوم فلا يحتاج استمراره علىٰ العدم إلىٰ فاعل يُحدث العدم، بل يكفىٰ في استمراره عدم مشيئة الفاعل المختار له، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، لانتفاء مشيئته، فانتقاء مشيئةِ كونه سببُ عدمه، وهذا معنىٰ قولهم: عدم علةِ الوجود علة العدم، وبهذا الاعتبار الممكن القابل للوجود والعدم لا يترجح أحد طرفيه علىٰ الآخر إلا بمرجِّح، فمرجح عدمه عدمُ مرجِّحه، ومعنىٰ الترجيح والسببية هاهنا الاستلزام لا التأثير كما تقدم، فظهر استحالة إضافة هذا الشر إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ).

الثاني: الشر الوجودي:

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: (**وأما الشر الثاني**: وهو الشر الوجودي - كالعقائد الباطلة والإرادات الفاسدة-؛ فهو من لوازم ذلك العدم، فإنه متىٰ عدم ذلك العلم النافع والعمل الصالح من النفس لزم أن يخلفه الشر والجهل وموجبهما ولا بد، لأن النفس لا بد لها من أحد الضدين، فإذا لم تشتغل

(١) ينظر: طريق الهجرتين (ص١٠٢).

بالضد النافع الصالح، اشتغلت بالضد الضار الفاسد، وهذا الشر الوجودي هو من خلقه تعالىٰ إذ لا خالق سواه، وهو خالق كل شيء، لكن كل ما خلقه الله فلا بد أن يكون له في خلقه حكمة لأجلها خلقه، لو لم يخلقه فاتت تلك الحكمة، وليس في الحكمة تفويت هذه الحكمة التي هي أحب إليه سبحانه من الخير الحاصل بعدمها، فإن في وجودها من الحكمة والغايات التي يحمد عليها سبحانه أضعاف ما في عدمها من ذلك، ووجود الملزوم بدون لازمه ممتنع، وليس في الحكمة تفويت هذه الحكمة العظيمة لأجل ما يحصل للنفس من الشر مع ما حصل من الخيرات التي لم تكن تحصل بدون هذا الشر، ووجود الشيء لا يكون إلا مع وجود لوازمه وانتفاء أضداده، فانتفاء لوازمه يكون ممتنعًا لغيره، وحينئذ فقد يكون هديُ هذه النفوس الفاجرة وسعادتها مشروطًا بلوازم لم تحصل، أو بانتفاء أضداد لم تنتف.

فإن قيل: فهلا حصلت تلك اللوازم وانتفت تلك الأضداد، فهذا هو السؤال الأول، وقد بينا أن لوازم هذا الخلق وهذه النشأة وهذا العالم لا بد منها، فلو قدِّر عدمها لم يكن هذا العال؛ بل عالمًا آخر ونشأة أخرىٰ وخلقًا آخر، وبينا أن هذا السؤال بمنزلة أن يقال: هلا تجرد الغيث والأنهار عما يحصل به من تغريق وتعويق وتخريب وأذىٰ؟

وهلا تجردت الشمس عما يحصل منها من حرٍّ وسَمومٍ[1] وأذىٰ؟

وهلا تجردت طبيعة الحيوان عما يحصل له من ألم وموت وغير ذلك؟

وهلا تجردت الولادة عن مشقة الحمل والطلْق وألم الوضع.

---

(١) السموم: شدة الحر، والريح الحارة المثيرة للغبار.

وهلا تجرد بدن الإنسان عن قبوله للآلام والأوجاع واختلاف الطبائع الموجبة لتغير أحواله؟

وهلا تجردت فصول العام عما يحدث فيها من البرد الشديد القاتل والحر الشديد المؤذي؟

فهل يقبل عاقل هذا السؤال أو يورده؟

وهل هذا إلا بمنزلة أن يقال: لِمَ كان المخلوق فقيرًا محتاجًا، والفقر والحاجة صفة نقص، فهلا تجرد منها وخلعت عليه خلعة الغنىٰ المطلق والكمال المطلق؟

فهل يكون مخلوقًا إذا كان غنيًّا غنىٰ مطلقًا؟ ومعلوم أن لوازم الخلق لا بد منها فيه، ولا بد للعلو من سفل، والسفل من مركز. ولوازم العلو من السعة والإضاءة والبهجة والخيرات وما هناك من الأرواح العلوية النيرة المناسبة لمحلِّها وما يليق بها ويناسبها من الابتهاج والسرور والفرح والقوة والتجرد من علائق المواد العلية لابد منها.

ولوازم السفل والمركز من الضيق والحصر ولوازم ذلك من الظلمة والغلظ والشر، وما هنالك من الأرواح السفلية المظلمة الشريرة وأعمالها وآثارها لا بد منها، فهما عالمان علوي وسفلي، ومحلان وساكنان تناسبهما مساكنهما وأعمالهما وطبائعهما.

وقد خُلق كلٌّ من المحلين معمورًا بأهليه وساكنيه حكمةً بالغة وقدرة قاهرة، وكل من هذه الأرواح لا يليق بها غير ما خلقت له مما يناسبها

ويشاكلها، قال تعالىٰ: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء:٨٤]، أي: علىٰ ما يشاكله ويناسبه ويليق به، كما يقول الناس: كل إناء بالذي فيه ينضح.

فمن أراد من الأرواح الخبيثة السفلية أن تكون مجاورة للأرواح الطيبة العلوية في مقام الصدق بين الملأ الأعلىٰ فقد أراد ما تأباه حكمة أحكم الحاكمين، ولو أن ملِكا من ملوك الدنيا جعل خاصَّته وحاشيته سفلةَ الناس وسقطهم وغرثهم[١] الذين تتناسب أقوالهم وأعمالهم وأخلاقهم في القبح والرداءة والدناءة لقدح الناس في ملكه، وقالوا: لا يصلح للملك، فما الظن بمجاوري الملك الأعظم، مالك الملوك في داره وتمتعهم برؤية وجهه وسماع كلامه ومرافقتهم للملأ الأعلىٰ الذين هم أطيب خلقه وأزكاهم وأشرفهم.

أَفَيَلِيقُ بذلك الرفيق الأعلىٰ، والمحل الأسنىٰ، والدرجات العلىٰ؛ روحٌ سفلية أرضية قد أخلدت إلىٰ الأرض، وعكفت علىٰ ما تقتضيه طبائعها مما تشاركها فيه؛ بل قد تزيد علىٰ الحيوان البهيم، وقصرت همتَها عليه، وأقبلت بكليتها عليه، لا ترىٰ نعيمًا ولا لذة ولا سرورًا إلا ما وافق طباعها من كل مأكل ومشرب ومنكح؛ من أين كان وكيف اتفق؟!، فالفرق بينها وبين الحمير والكلاب والبقر بانتصاب القامة ونطق اللسان والأكل باليد، وإلا فالقلب والطبع علىٰ شاكلة قلوب هذه الحيوانات وطباعها، وربما كانت طباع الحيوانات خيرًا من طباع هؤلاء وأسلم وأقبل للخير، ولهذا جعلهم الله سبحانه شر الدواب، فقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا

(١) الغرثىٰ: أي: الجوعىٰ.

﴿يَعۡقِلُونَ ۝٢٢ وَلَوۡ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمۡ خَيۡرٗا لَّأَسۡمَعَهُمۡۖ وَلَوۡ أَسۡمَعَهُمۡ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعۡرِضُونَ﴾ [الأنفال:٢٢- ٢٣].

فهل يليق بحكمة العزيز الحكيم أن يجمع بين خير البرية وأزكىٰ الخلق، وبين شر البرية وشر الدواب في دار واحدة يكونون فيها علىٰ حال واحدة من النعيم أو العذاب؟ قال الله تعالىٰ: ﴿أَفَنَجۡعَلُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ كَٱلۡمُجۡرِمِينَ ۝٣٥ مَا لَكُمۡ كَيۡفَ تَحۡكُمُونَ﴾ [القلم:٣٥- ٣٦]، فأنكر عليهم الحكم بهذا وأخرجه مخرج الإنكار لا مخرج الإخبار لينبه العقول علىٰ هذا مما تحيله الفطر وتأباه العقول السليمة، وقال تعالىٰ: ﴿لَا يَسۡتَوِيٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۚ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ هُمُ ٱلۡفَآئِزُونَ﴾ [الحشر:٢٠]، وقال تعالىٰ: ﴿أَمۡ نَجۡعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلۡمُفۡسِدِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَمۡ نَجۡعَلُ ٱلۡمُتَّقِينَ كَٱلۡفُجَّارِ﴾ [ص:٢٨]، وقال تعالىٰ: ﴿أَمَّنۡ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ سَاجِدٗا وَقَآئِمٗا يَحۡذَرُ ٱلۡأٓخِرَةَ وَيَرۡجُواْ رَحۡمَةَ رَبِّهِۦۗ قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [الزمر:٩]؛ بل الواحد من الخلق لا تستوىٰ أعاليه وأسافله، فلا يستوي عقبُه وعينُه، ولا رأسه ورجلاه، ولا يصلح أحدهما لما يصلح له الآخر، فالله عَزَّوَجَلَّ قد خلق الخبيث والطيب والسهل والحزن والضار والنافع، وهذه أجزاء الأرض: منها ما يصلح جلاء للعين، ومنها ما يصلح للأتونِ والنار.

وبهذا ونحوه يُعرف كمال القدرة وكمال الحكمة:

فكمال القدرة بخلق الأضداد، وكمال الحكمة تنزيلها منازلها ووضع كل منها في موضعه.

والعالم من لا يلقي الحرب بين قدرة الله وحكمته -فإن آمن بالقدرة

قدح في الحكمة وعطلها، وإن آمن بالحكمة قدح في القدرة ونقصها-؛ بل يربط القدرة بالحكمة، ويعلم شمولها لجميع ما خلقه الله ويخلقه، فكما أنه لا يكون إلا بقدرته ومشيئته، فكذلك لا يكون إلا بحكمته.

وإذا كان لا سبيل للعقول البشرية إلىٰ الإحاطة بهذا تفصيلًا، فيكفيها الإيمان بما تعلم وتشاهد منه، ثم تستدل علىٰ الغائب بالشاهد وتعتبر ما علمت بما لم تعلم).

المسألة السادسة عشرة: العقوبة على العدم:

فإن قيل: هذا الترك أو الفراغ أو الخلوُّ إن كان أمرًا وجوديًّا عاد السؤال، وإن كان أمرًا عدميًّا فكيف يعاقب علىٰ العدم[(١)]؟

فالجواب: إنه ليس هناك تركٌ، هو كفٌّ للنفس ومنع لها عما تريده وتحبُّه، فهذا قد يقال: إنه أمر وجودي، ولكن هو عدمٌ وخلُوٌّ عن أسباب الخير، وهذا العدم ليس بكفٍّ للنفس ومنع لها عما تريده وتحبه؛ بل هو محض خلوِّها مما هو أنفعُ شيء لها، ومع ذلك فالعقوبة علىٰ الأمر العدمي هذا هي بفعل السيئات التي تحبها النفس لا بالعقوبات التي تناله بعد إقامة الحجة عليه بالرسل.

فلله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عقوبتان:

إحداهما: جعله خاطئًا مذنبًا لا يحس بألمها ومضرتها لموافقتها شهوته وإرادته، وهي في الحقيقة من أعظم العقوبات.

والثانية: العقوبة المؤلمة بعد ارتكابه للسيئات، وقيام الحجة عليه، وعدم توبته ورجوعه إلىٰ الحق واستغفاره.

وقد قرن الله تعالىٰ بين هاتين العقوبتين في قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأنعام:٤٤]؛ فهذه العقوبة الأولىٰ التي ترتبت علىٰ فراغ القلب وخلوّه من ذكر الله وحبه وامتثال قوله: ﴿فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة:١٥٢]، وهو إنما خلقَنا لعبادته، ثم قال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُوا۟ بِمَآ أُوتُوٓا۟ أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ﴾ [الأنعام:٤٤]، فهذه العقوبة الثانية.

---

(١) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة للبعلي (ص٢٤٢).

واعط هذا الموضوع حقَّه من التأمل، وانظر كيف ترتبت هاتان العقوبتان إحداهما علىٰ الأخرىٰ، لكن العقوبة الأولىٰ عقوبة موافقة لهواه وإرادته ومحبته، والثانية مخالفة لما يحبه ويتلذذ به، وتأمل عدل الرب في هذه وهذه، وأنه سبحانه إنما وضع العقوبة في موضعها ومحلها الأَوْلَىٰ بها الذي لا يليق بها غيره[(١)].

فإن قيل: هل كان يمكنهم أن يأتوا بالإخلاص والمحبة له وحده من غير أن يخلق ذلك في قلوبهم ويجعلهم مخلصين له؟ أم أن ذلك من الله، وهو الذي يجعله في قلوبهم؟

فالجواب: أنه محض منّته وفضله وفعله، وهو من أعظم الخير الذي في يديه، فالخير كله في يديه، ولا يقدر أحد أن يأخذ من الخير إلا ما أعطاه، ولا يتقي من الشر إلا ما وقاه.

(١) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة للبعلي (ص٢٤٣).

المسألة السابعة عشرة: الله منزهٌ عن الظلم:

فإذا قيل: إذا لم يخلق ذلك في قلوبهم، ولم يوفِّقوا له، ولا سبيل لهم إليه بأنفسهم؛ ألا يكون منعهم منه ظلمًا[(١)]؟

فالجواب: أنه لا يكون بمنعه سبحانه لهم من ذلك ظالمًا؛ لأنه إنما يكون المانع ظالمًا إذا منع غيره حقًّا لذلك الغير عليه، وهذا هو الذي حرمه الرب علىٰ نفسه، أما إذا منع غيره ما ليس حقًّا له؛ بل محض فضله ومنّته لم يكن ظالمًا بمنعه[(٢)].

والظلم عند أهل السنة[(٣)]: هو وضع الشيء في غير موضعه كتعذيب المطيع ومن لا ذنب له، وهذا قد نزَّه الله عنه نفسه في غير موضع من كتابه سبحانه، وهو وإن أضل من شاء، وقضىٰ بالمعصية والْغَيِّ علىٰ من شاء؛ فذلك محض العدل فيه؛ لأنه وضع الإضلال والخذلان في موضعه اللائق به.

---

(١) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة للبعلي (ص٢٤٣).

(٢) مما يُحكي: أن القاضي عبد الجبار الهمذاني المعتزلي دخل علىٰ الصاحب ابن عبَّاد، وكان معتزليًّا أيضًا، وكان عنده الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني؛ فقال عبد الجبار علىٰ الفور: سبحان من تنزه عن الفحشاء! فقال أبو إسحاق فورًا: سبحان من لا يقع في ملكه إلا ما يشاء! فقال عبد الجبار وفهم أنه قد عرف مراده: أَفَيُشَاءُ ربنا أن يُعصىٰ؟ فقال أبو إسحاق: أيُعصىٰ ربنا قهرًا؟ فقال له عبد الجبار: أرأيت إن منعني الهُدىٰ وقضىٰ علي بالردىٰ، أَحْسَنَ إليَّ أم أساء؟ فقال له أبو إسحاق: إن كان منعك ما هو لك، فقد أساء، وإن كان منعك ما هو له، فيختص برحمته من يشاء؛ فانقطع عبد الجبار وأنصرف الحاضرون وهم يقولون: والله ليس عن هذا جواب). أهـ. ينظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (ص٢٥١)، وأوردها السبكي في طبقات الشافعية الكبرىٰ (٤/ ٢٦١-٢٦٢).

(٣) ينظر: الفوائد لابن القيم (ص٢٥).

ومن أسمائه الحسنىٰ: العدل الذي كل أفعاله وأحكامه سداد وصواب وحق، وهو سبحانه قد أوضح السبل، وأرسل الرسل، وأنزل الكتب، وأزاح العلل، ومكن من أسباب الهداية والطاعة بالأسماع والأبصار والعقول؛ وهذا عدله، ووفق من شاء بمزيد عنايته وتوفيقه، وأراد من نفسه أن يعينه؛ وهذا فضله، وخذل من ليس بأهل لتوفيقه وفضله، وخلّىٰ بينه وبين نفسه ولم يرد سبحانه من نفسه أن يوفقه فقطع عنه فضله ولم يحرمه عدله(١).

وهذا نوعان(٢):

أحدهما: ما يكون جزاءً منه للعبد علىٰ إعراضه عن الله وإيثاره عدوه في الطاعة وموافقته، وتناسي ذكر الله وشكره؛ فهو أهل أن يتخلىٰ عنه ويحرمه فضله وتوفيقه، قال تعالىٰ: ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة:٦٧]، وقال تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُواْ بِمَآ أُوتُوٓاْ أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ﴾ [الأنعام:٤٤].

الثاني: ألَّا يشاء له ذلك ابتداءً لما يعلم منه أنه لا يعرف قدر النعمة

---

(١) قال الإمام الحسن بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِقَضَاءِ اللهِ وَقَدَرِهِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ؛ فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ حَمَلَ ذَنْبَهُ عَلَىٰ رَبِّهِ؛ فَقَدْ كَفَرَ، وَأَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ لَا يُطَاعُ اسْتِكْرَاهًا، وَلَا يُعْصَىٰ بِغَلَبَةٍ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَىٰ مَالِكٌ لِمَا مَلَّكَهُمْ، وَقَادِرٌ عَلَىٰ مَا أَقْدَرَهُمْ؛ فَإِنْ عَمِلُوا بِالطَّاعَةِ لَمْ يَحُلْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا عَمِلُوا، وَإِنْ عَمِلُوا بِالْمَعْصِيَةِ فَلَوْ شَاءَ لَحَالَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا عَمِلُوا؛ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَيْسَ هُوَ الَّذِي جَبَرَهُمْ عَلَىٰ ذَلِكَ، وَلَوْ جَبَرَ اللهُ الْخَلْقَ عَلَىٰ الطَّاعَةِ لَأَسْقَطَ عَنْهُمُ الثَّوَابَ، وَلَوْ جَبَرَهُمْ عَلَىٰ الْمَعْصِيَةِ لَأَسْقَطَ عَنْهُمُ الْعِقَابَ، وَلَوْ أَهْمَلَهُمْ كَانَ ذَلِكَ عَجْزًا فِي الْقُدْرَةِ، وَلَكِنْ لَهُ فِيهِمُ الْمَشِيئَةُ الَّتِي غَيَّبَهَا عَنْهُمْ؛ فَإِنْ عَمِلُوا بِالطَّاعَةِ فَلَهُ الْمِنَّةُ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ عَمِلُوا بِالْمَعْصِيَةِ فَلَهُ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ)، ذكره الهروي في مرقاة المفاتيح (١/ ٥٩).

(٢) ينظر: الفوائد لابن القيم (ص٢٥).

والهداية، ولا يشاؤها ولا يحبها ولا يشكر الله عليها، ولا يثني علىٰ الله بها، فلا يشاؤها له لعدم صلاحية محلِّه لها، قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال:٢٣].

وهو جزء من علم الله الأزلي الذي قال فيه الإمام أحمد: (ناظروا القدرية بالعلم؛ فإن أقروا به خصموا، وإن أنكروه وجحدوه كفروا)(١)، وقال فيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (القدرُ قدرةُ الله)(٢)، وهو أنه جَلَّوَعَلَا أزلًا قد علم ما هم صائرون إليه، وما هم مختارون له، وما هم معتقدون وفاعلون، ثم سطره وسجله.

ومن أجل المعذرة وترفعه جَلَّوَعَلَا عن الظلم أو الجبر أرسل الرسل، وأبان الطريق، وأوضح السبيل، ومكن من أسباب الهداية؛ بالأسماع والأبصار والعقول، لكي تشهد عليهم جوارحُهم، ويشهد بعضُهم علىٰ بعض، ولتشاهد عظمةَ علمه وإحاطتِه وقدرتِه جَلَّوَعَلَا، قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾(٣) [الأنعام:١١١]، وقال: ﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَظَلُّوا۟ فِيهِ يَعْرُجُونَ ﴿١٤﴾ لَقَالُوٓا۟ إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَٰرُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّسْحُورُونَ﴾ [الحجر:١٤، ١٥].

وقال فيهم حتىٰ في يوم القيامة عندما يدخلون الجحيم ويذوقون العذاب

---

(١) ينظر: جامع العلوم والحكم لابن رجب (١/ ٢٧)، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (ص٣٥٤).

(٢) سبق تخريجه (ص٥٢).

(٣) أي: لو أراد جَلَّوَعَلَا جبرهم علىٰ الإيمان لفعل، وقد خلقهم مختارين، وقد قادتهم نفوسهم وشياطينهم إلىٰ الضلال والكفر الذي لا يحيدون عنه، ولو شاء الله جَبْرَهُمْ علىٰ الهدىٰ لفعل.

الأليم، ويطلبون العودة: ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ﴾ [الأنعام:٢٨]، ولذلك قال جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفال:٢٣].

فإذا قضىٰ علىٰ هذه النفوس بالضلال والمعصية والعذاب الأليم في الآخرة، كان ذلك محض العدل؛ كما إذا قضىٰ علىٰ الحيَّة بأن تُقتل، وعلىٰ العقرب، وعلىٰ الكلب العقور، كان ذلك عدلًا منه، وإن كان مخلوقًا علىٰ هذه الصفة[١].

(١) ينظر: الفوائد لابن القيم (ص٢٥).

المسألة الثامنة عشرة: العقوبة المترتبة على المنع:

فإن قيل: إذا كان العطاء والبذل والتوفيق والفضل إحسانًا ورحمة وتفضلًا منه جَلَّوَعَلَا؛ فهلا كانت الغلبة، له كما أن رحمته تغلب غضبه؟

قيل: المقصود من هذا البحث: بيان وإثبات أن هذه العقوبة المترتبة علىٰ هذا المنع، وأن هذا المنع المستلزم لهذه العقوبة ليس بظلم، وهذا الاستفسار سؤال عن الحكمة التي أوجبت تقديم العدل علىٰ الفضل في بعض المحال، وهلّا ساوىٰ بين العباد في الفضل سبحانه[(١)]؟

وهذا سؤال معناه: لِمَ تفضل سبحانه علىٰ هذا، ولم يتفضل علىٰ هذا؟

وقد تولَّىٰ سبحانه الجواب عنه بقوله تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الجمعة:٤]، وقوله تعالىٰ: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الحديد:٢٩].

ولما استشكل المشركون ذلك التخصيص فقالوا: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ﴾ [الأنعام:٥٣]، فقال الله مجيبًا: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأنعام:٥٣].

وهذا جواب شافٍ كافٍ، وفي ضمنه أنه سبحانه أعلم بالمحلِّ الذي يصلح لغرس شجرة النعمة؛ فتثمر بالشكر من المحل الذي لا يصلح، كما قال جَلَّوَعَلَا: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام:١٢٤]، وقال تعالىٰ: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [آل عمران:٧٤].

وصعب علىٰ جماعة ممن ينتسب إلىٰ الإسلام الجمع بين العدل

---

(١) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة للبعلي (ص٢٤٤).

والقدر، فزعموا أن من أثبت القدر لم يمكنه ذلك من القول بالعدل، ومن أثبت العدل لم يمكنه أن يقول بالقدر، كما صعب عليهم وعلىٰ آخرين غيرهم الجمع بين التوحيد وإثبات الصفات؛ فزعموا أنهم لا يمكنهم إثبات التوحيد إلا بإنكار الصفات؛ فصار توحيدهم تعطيلًا، وعدلهم تكذيبًا بالقدر.

وأما أهل السنة فهم مثبتون للأمرين، والظلم عندهم وضع الشيء في غير محله، كتعذيب المطيع ومن لا ذنب له[(١)].

ثم إن مُورِدُ هذا السؤال يظن أن التسوية بين الموجودات أبلغ في الحكمة، وهذا عين الجهل؛ بل الحكمة كل الحكمة في هذا التفاوت العظيم الواقع بينهما، ومن أجله اختلف وضع البشر عن الملائكة وغيرهم من المخلوقات، وليس في خلق النوع البشري تفاوت من حيث التكوين والإدراكات ومعرفة الضار والنافع والخير والشر والنور والظلام، وإنما وقع التفاوت بأمور عدمية لم يتعلق بها الخلق، إذ ليس في الخلق تفاوت[(٢)].

(١) ينظر: الفوائد لابن القيم (ص٢٤).

(٢) ينظر: مدارج السالكين لابن القيم (٢/ ١٩٥).

المسألة التاسعة عشرة: الرضا والإعانة:

ولو قلت: كيف يرضىٰ لعبده شيئًا ولا يعينه عليه[(١)]؟

فالجواب: إن إعانته عليه قد تستلزم فوات محبوب له أعظم من حصول تلك الطاعة التي رضيها له[(٢)]، وقد يكون وقوع تلك الطاعة التي رضيها منه يتضمن مفسدة هي أكرهُ إليه سبحانه من محبته لتلك الطاعة؛ بحيث يكون حصولها مستلزمًا لمفسدة راجحة ومفوتًا لمصلحة أرجح[(٣)].

وقد أشار لعينة من ذلك بقوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَٰكِن كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ ﴿٤٦﴾ لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [التوبة:٤٦، ٤٧].

فأخبر سبحانه أنه كره انبعاثهم مع رسوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ للغزو، وهو طاعة وقربة قد أمرهم بها؛ فلما كرهه منهم ثبطهم لما علمه منهم، ثم ذكر سبحانه بعض المفاسد التي كانت ستترتب علىٰ خروجهم لو خرجوا مع رسوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؛ فقال: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾، أي: فسادًا وشرًّا، ﴿وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ﴾، أي: سعوا فيما بينكم بالفساد والشر، ﴿يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ﴾، أي: قابلون منهم مستجيبون لهم؛ فيتولد من بين سعي

---

(١) ينظر: مدارج السالكين لابن القيم (٢/ ١٩٦).

(٢) كتأخير إجابة الدعوة لحبه لسماع صوت عبده اللحوح في الدعاء، وادِّخار ما هو أحظىٰ للعبد من إجابة الدعوة.

(٣) كعدم إعانته علىٰ قيام الليل -مثلًا- إذا علم منه ورود العُجْبِ المُهلك عليه فيصرفه عن ذلك.

هؤلاء بالفساد وقبول أولئك منهم من الشر؛ ما هو أعظم من مصلحة خروجهم، فاقتضت الحكمة والرحمة أنْ منعهم من الخروج وأقعدهم، وهذا مثال يُعتمد عليه ويُقاس عليه، وما أطْلَعَنَا جَلَّوَعَلَا إلا علىٰ النزر اليسير من أسرار قدره، والحمد لله رب العالمين[(١)].

(١) ينظر: مدارج السالكين لابن القيم (٢/ ١٩٦).

المسألة العشرون: التعوذ من سوء القضاء:

عن أبي هريرة، أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، «**كان يتعوذ من سوء القضاء، ومن درك الشقاء، ومن شماتة الأعداء، ومن جهد البلاء**»[(١)].

سوء القضاء: أي: القضاء المسيء المحزن في الدين والدنيا والبدن والمال والأهل[(٢)].

(والمراد بالقضاء هنا: المقضي، لأن حكمه كلَّه حسن لا سوء فيه، لكن قد يكون المقضي عليه سيئًا في حق بعض الأفراد، وإن كان خيرًا بالنسبة إلىٰ مجموع التكوين، وهو عام في النفس والمال والأهل والولد والخاتمة والمعاد، وهو من الأدعية الجامعة؛ حيث تعوذ به من كل سوء يعرض بالإنسان في المعاش والمعاد، أي: أعوذ بك من المقضي المضر لي، الذي ليس لي فيه خير؛ كالكفر والمعاصي والعذاب في الآخرة.

والمعنىٰ: كان يتعوذ من شر القضاء، وضرره، أي: الضرر المقضي عليه أزلًا كالكفر والمعاصي)[(٣)].

قال السندي[(٤)]: (وأنت خبير بأنه لا مقابلة علىٰ ما ذكره بين سوء القضاء وغيره؛ بل غيره كالتفصيل لجزئياته، فالمقابلة ينبغي أن تعتبر باعتبار أن مجموع الثلاثة الأخيرة بمنزلة القدر، فكأنه قال: من سوء القضاء والقدر،

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٦٣٤٧)، ومسلم برقم (٢٧٠٧).

(٢) ينظر: فتح المنعم (١٠/ ٢٧٥).

(٣) ينظر: الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٢٥/ ٨٨).

(٤) ينظر: مرعاة المفاتيح (٨/ ٢١٤).

لكن أقيم أهم أقسام سوء القدر مقامه، يعني: أستعيذ بسوء القضاء، ثم أتبع بأهم أقسام سوء القدر، فلا مقابلة بين سوء القضاء وغيره؛ بل غيره كالتفصيل لجزئياته.

بقي أن المقضيَّ من حيث القضاء أزلي، فأي فائدة في الاستعاذة منه؟ والظاهر أن المراد صرف المعلَّق منه، فإنه قد يكون معلقًا، والتحقيق: أن الدعاء مطلوب لكونه عبادة وطاعة، ولا حاجة لنا في ذلك إلىٰ أن نعرف الفائدةَ المترتبة عليه سوىٰ ما ذكرنا).

المسألة الحادية والعشرون: الدعاء سبب لرد القضاء:

قال الشوكاني[(١)]: (اعلم أن كثيرًا من أهل العلم لما نظروا في آيات وأحاديث تدل علىٰ أن ما قد سبق به القضاء لا يتحولُ، وأنه ليس في هذه الدار إلا ما قد فرغ منه، من قليل وكثير، وجليل ودقيق؛ محافظةً علىٰ ما ورد مما يدل علىٰ ذلك، ووقوفًا عند قواعدَ مقررةٍ قد تقررت عند أهل الكلام، حتىٰ قال قائلهم: إنه لو وقع غير ما سبق به القلم، وفصل به القضاء، للزم لازم باطل، وهو انقلاب العلم جهلًا، لتخلف ما قد حقَّ به القضاء.

فقصروا أنظارهم علىٰ هذا الإلزام، وغفلوا عن لزوم ما هو أشد منه، وهو أن الربَّ القادر القوي المتصرف في عالمه بما يشاء وكيف يشاء، لم يبق له عَزَّوَجَلَّ إلا ما قد سبق به قضاؤه، ولا يتمكن من تغييره، ولا من نقله إلىٰ قضاء آخر، وهذا تقصير عظيم بالجناب العليِّ عَزَّوَجَلَّ وتعالىٰ وتقدس، وهو يستلزم إهمال كثير من الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة.

فمنها إهمال ما أرشدنا إليه سبحانه من التضرع إليه والدعاء له، لأنه ليس للداعي إلا ما قد جف به القلم دعا أو لم يدع، وهذه مقالة تبطل بها فائدة الدعاء الذي أرشدنا سبحانه إليه في كتابه العزيز، وقال: ﴿ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ...﴾ [غافر:٦٠]، وجعل ترك دعائه من الاستكبار عليه، وتوعد عليه، كما قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي...﴾ الآية، وقال: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ...﴾ [النمل:٦٢]، وقال: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة:١٨٦].

---

(١) ينظر: قطر الولي (ص٤٧٩).

فأخبرنا سبحانه أنه يجيب دعوة من دعاه، بعد أن أمرنا بالدعاء في آيات كثيرة، ومنها هذا الحديث القدسي الذي نحن بصدد شرحه، فإنه قال فيه: «**لئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه**»(١)، وهو صادق ولا يخلف الميعاد كما أخبرنا بذلك في كتابه العزيز.

وقد أكد الإجابة منه للعبد في هذا الحديث القدسي بالقسم علىٰ نفسه عَزَّوَجَلَّ، فكيف تخلف ذلك؟!

وقد ورد من الترغيب في الدعاء ما لو جمع لكان مؤلَّفا مستقلًا، فمن ذلك ما هو في الصحيحين وغيرهما، ومنها ما هو صحيح كما ستقف عليه.

فمن ما في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم، قال الله عَزَّوَجَلَّ: «**أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا دعاني**»(٢).

وفي الحديث القدسي الذي أخرجه مسلم وغيره، عن أبي ذر: «**يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد فسألوني فأعطيت كل إنسان منهم مسألته ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص المخيط إذا دخل البحر**»(٣).

وأخرج أهل السنن وابن حبان والحاكم، وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من حديث النعمان بن بشير، عن النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم أنه

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٦٥٠٢)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٧٤٠٥)، ومسلم برقم (٢٧٧٥)، واللفظ له.

(٣) أخرجه مسلم برقم (٢٥٧٧).

قال: «**الدعاء هو العبادة**»(١)، ثم قرأ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾.

وأخرج الترمذي والحاكم وصححه من حديث أبي هريرة، أن رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم قال: «**من سره أن يستجيب الله له عند الشدائد فليكثر من الدعاء في الرخاء**»(٢).

وأخرج الترمذي والحاكم وصححاه من حديث عبادة بن الصامت، أن رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم قال: «**ما علىٰ الأرض مسلم يدعو الله بدعوة إلا آتاه الله إياها، أو صرف عنه من السوء مثلها، ما لم يدع بإثم أو قطيعة رحم، فقال رجل من القوم: إذًا نكثر قال: الله أكثر**»(٣).

وأخرج أحمد والبزار وأبو يعلىٰ بأسانيد جيدة والحاكم وصححه من حديث أبي سعيد الخدري، أن النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم قال: «**ما من مسلم يدعو بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه الله بها إحدىٰ ثلاث: إما أن يعجل له دعوته، وإما أن يدَّخرها له في الآخرة، وإما أن يصرفَ عنه من السوء مثلَها، قالوا: إذن نُكثر، قال: الله أكثر**»(٤).

---

(١) أخرجه أبو داود برقم (١٤٧٩)، والترمذي برقم (٢٩٦٩)، وابن ماجه برقم (٣٨٢٨)، وأحمد في المسند برقم (١٨٣٥٢)، والنسائي في الكبرىٰ برقم (١١٤٠٠). قال الترمذي: حسن صحيح.

(٢) أخرجه الترمذي برقم (٣٣٨٢)، والحاكم في المستدرك برقم (١٩٩٧)، وصححه، وقال الترمذي: غريب، وحسنه الألباني.

(٣) أخرجه الترمذي برقم (٣٥٧٣)، وقال: حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وقال الألباني: حسن صحيح.

(٤) أخرجه أحمد في المسند برقم (١١١٣٣)، وابن أبي شيبة في المصنف برقم (٢٩١٧٠)، وابن الجعد في مسنده برقم (٣٢٨٣).

وأخرج أبو داود والترمذي وحسنه، وابن ماجه، وابن حبان في صحيحه، والحاكم وصححه، من حديث سلمان، قال: قال رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم: «**إن الله حييٌّ كريم، يستحي إذا رفع الرجل إليه يديه أن يردَّهما صِفْرًا خائبتين**»(١).

فلو لم يكن الدعاء نافعًا لصاحبه، وأن ليس له إلا ما قد كتب له دعا أو لم يدع، لم يقع الوعد بالإجابة وإعطاء المسألة في هذه الأحاديث ونحوها.

بل قد ثبت أن الدعاء يرد القضاء، كما أخرجه الترمذي وحسنه من حديث سلمان أن رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم قال: «**لا يرد القضاء إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر**»(٢). وأخرجه أيضًا ابن حبان في صحيحه، والحاكم وصححه، وأخرجه أيضًا الطبراني في الكبير، والضياء في المختارة.

وأخرج ابن أبي شيبة، وابن حبان في صحيحه، والحاكم وصححه، والطبراني في الكبير، من حديث ثوبان: «**لا يرد القدر إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر، وإن الرجل ليُحرم الرزق بالذنب يصيبه**»(٣).

وأخرج البزار والطبراني والحاكم وصححه من حديث عائشة، قالت:

---

(١) أخرجه أبو داود برقم (١٤٨٨)، والترمذي برقم (٣٥٥٦)، وقال: حسن غريب وصححه الألباني.

(٢) أخرجه الترمذي برقم (٢١٣٩)، وقال: حسن غريب، وحسنه الألباني. وأخرجه أيضًا: البزار برقم (٢٥٤٠)، والطبراني في الكبير برقم (٦١٢٨).

(٣) أخرجه ابن ماجه برقم (٤٠٢٢)، وأحمد في المسند برقم (٢٢٣٨٦)، والحاكم في المستدرك برقم (١٨١٤)، وصححه.

قال رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم: «**لا يغني حذر من قدر، والدعاء ينفع مما نزل ومما لم ينزل، وأن البلاء لينزل، فيتلقاه الدعاء فيعتلجان إلىٰ يوم القيامة**»(١).

فهذه الأحاديث وما ورد موردها قد دلت علىٰ أن الدعاء يردُّ القضاء فما بقي بعد هذا؟

ومن الأدلة التي تدفع ما قدمناه من قول أولئك القائلين ما ورد من الاستعاذة من سوء القضاء، كما ثبت الصحيحين وغيرهما، أنه كان صلىٰ الله عليه وآله وسلم يقول: «**اللهم إني أعوذ بك من سوء القضاء، ودرك الشقاء، وجهد البلاء، وشماتة الأعداء**»(٢). وقد قدمنا هذا الحديث.

فلو لم يكن للعبد إلا ما قد سبق به القضاء لم يستعذ رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم من سوء القضاء.

ومن ذلك حديث الدعاء في الوتر، وفيه: «**وقني شرَّ ما قضيت**»(٣)، وهو حديث صحيح، وإن لم يكن في الصحيحين حسبما قدمنا الإشارة إليه.

ومن الأدلة التي ترد قول أولئك القائلين ما ورد في صلة الرحم، ففي الصحيحين وغيرهما من حديث أنس، أن رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم قال: «**من أحب أن يبسط له في رزقه، وينسَّأ له في أثره فليصل رحمه**»(٤).

---

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط برقم (٢٤٩٨)، والحاكم في المستدرك برقم (١٨١٣).

(٢) سبق تخريجه (ص١٧٧).

(٣) أخرجه أبو داود برقم (١٤٢٥)، والترمذي برقم (٤٦٤)، والنسائي برقم (١٧٤٥)، وابن ماجه برقم (١١٧٨)، وأحمد في المسند برقم (١٧١٨). وحسنه الترمذي وصححه الألباني.

(٤) رواه البخاري برقم (٢٠٦٧)، ومسلم برقم (٢٥٥٧)، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قوله يُنسَّأ: بضم الياء وتشديد السين المهملة مهموز، أي: يؤخر له في أجله. وأخرجه البخاري وغيره من حديث أبي هريرة(١).

فلو لم يكن للعبد إلا ما قد سبق له لم تحصل له الزيادة بصلة رحمه؛ بل ليس له إلا ما قد سبق به القضاء وصل رحمه أو لم يصل، فيكون ما ورد في ذلك لغوًا لا عمل عليه ولا صحة له.

ومن الأدلة التي ترد قول أولئك ما ورد من الأمر بالتداوي، وهي أحاديث ثابتة في الصحيح، فلولا أن لذلك فائدة كان الأمر به لغوًا.

إذا عرفت ما قدمناه فاعلم أن الله سبحانه قال في كتابه العزيز: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد:٣٩]، وظاهر هذه الآية العموم المستفاد من قوله ما يشاء، فما شاء سبحانه مما قد وقع في القضاء وفي اللوح المحفوظ محاه، وما شاء أثبته.

ومما يستفاد منه مثل معنىٰ هذه الآية قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [فاطر:١١]، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا ۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام:٢].

فإن قلت: فعلام تحمل مثل قوله تعالىٰ: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف:٣٤]، وقوله سبحانه: ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا﴾ [المنافقون:١١]، وقوله سبحانه ﴿إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُ﴾ [نوح:٤].

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٥٩٨٥).

قلت: أفسرها بما هي مشتملة عليه، فإنه قال: في الآية الأولىٰ: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾، وقال في الثانية: ﴿إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا﴾، وقال في الثالثة: ﴿إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ﴾.

فأقول: إذا حضر الأجل، فإنه لا يتقدم، ولا يتأخر، وقبل حضوره يجوز أن يؤخِّره الله بالدعاء أو بصلة الرحم، أو بفعل الخير، ويجوز أن يقدمه لمن عمل شرًّا، أو قطع ما أمر الله به أن يوصل، وانتهك محارمَ الله سبحانه).

المسألة الثانية والعشرون: والشر ليس إليك:

ورد في الحديث عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النبي ﷺ كان إذا قام إلىٰ الصلاة استفتح بدعاء يقول فيه: «**لبيك وسعديك، والخير كله في يديك، والشر ليس إليك**»(١).

قال ابن الجوزي(٢): (قوله: «**والشر ليس إليك**»، أي: ليس مضافًا إليك.

وقد يشكل هذا فيقال: أليس كل شيء بقدر؟

فالجواب: أن المعنىٰ: لا يضاف الشر إليك فتخاطب به تأدبًا لك، فلا يقال: يا قاتل الأنبياء، ويا مضيق الرزق، وإنما تخاطب بما يليق بالأدب، فيقال: يا كريم يا رحيم، ويقول المذنب: ظلمت نفسي، ولا يقول: أنت قضيت، لأنه كالمناظرة، والمراد من العبادة الذل للمعبود، ولهذا المعنىٰ لما قام آدم مقام العبودية قال: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾ [الأعراف:٢٣]؛ فلما التقىٰ بموسىٰ قال له: «**أتلومني علىٰ أمر قد قدر علي؟**»(٣).

وكذلك قال ابن مسعود: «**أقول برأيي، فإن كان صوابًا فمن الله، وإن كان خطأ فمني**»(٤).

وقال الخليل: قوله: «**الشر ليس إليك**»، أي: ليس مما يتقرب به إليك.

---

(١) أخرجه مسلم برقم (٧٧١).

(٢) ينظر: كشف المشكل (١/ ٢٠٦).

(٣) أخرجه البخاري برقم (٦٦١٤)، ومسلم برقم (٢٦٥٢)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه أبو داود برقم (٢١١٦)، وأحمد في المسند برقم (٤٢٧٦)، والطبراني في الأوسط برقم (٢١٠٨)، والحاكم في المستدرك برقم (٢٧٣٧).

وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الله تعالىٰ وإن كان خالق كل شيء، إلا أن الشر لم يضف إلىٰ الله في الكتاب والسنة إلا علىٰ أحد وجوه ثلاثة:

الأول: إما بطريق العموم، كقوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد:١٦].

الثاني: وإما بطريقة إضافته إلىٰ السبب، كقوله: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق:٢].

الثالث: وإما أن يحذف فاعله، كقول الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدۡرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ أَمۡ أَرَادَ بِهِمۡ رَبُّهُمۡ رَشَدٗا﴾ [الجن:١٠].

قال: (وقد جمع في الفاتحة الأصناف الثلاثة، فقال: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢]، وهذا عام، وقال: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة:٧] فحذف فاعل الغضب، وقال: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، فأضاف الضلال إلىٰ المخلوق، ومن هذا قول الخليل: ﴿وَإِذَا مَرِضۡتُ فَهُوَ يَشۡفِينِ﴾ [الشعراء:٨٠]، وقول الخضر: ﴿فَأَرَدتُّ أَنۡ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف:٧٩]، ﴿فَأَرَدۡنَآ أَن يُبۡدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيۡرٗا مِّنۡهُ زَكَوٰةٗ وَأَقۡرَبَ رُحۡمٗا﴾ [الكهف:٨١]، ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبۡلُغَآ أَشُدَّهُمَا﴾ [الكهف:٨٢].

وقد بسط الكلام علىٰ حقائق هذه الأمور، وبين أن الله لم يخلق شيئًا إلا لحكمة، قال تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [السجدة:٧]، وقال: ﴿صُنۡعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتۡقَنَ كُلَّ شَيۡءٍ﴾ [النمل:٨٨]، فالمخلوق باعتبار الحكمة التي خلق لأجلها

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية (٨/ ٥١١).

خير وحكمة، وإن كان فيه شر من جهة أخرىٰ، فذلك أمر عارض جزئي، ليس شرًّا محضًا؛ بل الشر الذي يقصد به الخير الأرجح هو خير من الفاعل الحكيم، وإن كان شرًّا لمن قام به.

وظن الظانِّ أن الحكمة المطلوبة التامة قد تحصل مع عدمه[١]، إنما يقوله لعدم علمه بحقائق الأمور وارتباط بعضها ببعض، فإن الخالق إذا خلق الشيء فلا بد من خلق لوازمه، فإن وجود الملزوم بدون وجود اللازم ممتنع، ولا بد من ترك خلق أضداده التي تنافيه، فإن اجتماع الضدين المتنافيين في وقت واحد ممتنع.

وهو سبحانه علىٰ كل شيء قدير لا يستثنىٰ من هذا العموم شيء؛ لكن مسمىٰ الشيء ما تُصُوِّر وجوده، فأما الممتنع لذاته فليس شيئًا باتفاق العقلاء).

وزاد ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا المعنىٰ بيانًا فقال[٢]: (إذا عرفت هذا عُرِفَ معنىٰ قوله في الحديث الصحيح: «**لبيك وسعديك، والخير في يديك، والشر ليس إليك**»، وإن معناه أجل وأعظم من قول من قال: والشر لا يتقرب به إليك، وقول من قال: والشر لا يصعد إليك، وأن هذا الذي قالوه وإن تضمن تنزيهه عن صعود الشر إليه والتقرب به إليه، فلا يتضمن تنزيهه في ذاته وصفاته وأفعاله عن الشرِّ، بخلاف لفظ المعصوم الصادق المصدَّق، فإنه

---

(١) أي: مع عدم وجود هذا الشر الجزئي.

(٢) ينظر: بدائع الفوائد (٢/ ٢١٤).

يتضمن تنزيهه في ذاته تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ عن نسبة الشر إليه بوجه ما، لا في صفاته، ولا في أفعاله، ولا في أسمائه، وإن دخل في مخلوقاته كقوله: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق:١-٢].

وتأمل طريقة القرآن في إضافة الشر تارة إلىٰ سببه ومن قام به، كقوله: ﴿وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [البقرة:٢٥٤]، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [الصف:٥]، وقوله: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ [النساء:١٦٠]، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِبَغْيِهِمْ﴾ [الأنعام:١٤٦]، وقوله: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [النحل:١١٨]، وهو في القرآن أكثر من أن يذكر هاهنا عشر معشاره، وإنما المقصود التمثيل.

وتارة بحذف فاعله، كقوله تعالىٰ حكاية عن مؤمني الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾، فحذفوا فاعل الشر ومريده، وصرحوا بمريد الرشد.

ونظيره في الفاتحة: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، فذكر النعمة مضافة إليه سبحانه، والضلال منسوبًا إلىٰ من قام به، والغضب محذوفًا فاعله.

ومثله قول الخضر في السفينة: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾، وفي الغلامين: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن﴾.

ومثله قوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ﴾ [الحجرات:٧]، فنسب هذا التزيين المحبوب إليه، وقال: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ﴾ فحذف الفاعل المزين.

ومثله قول الخليل صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ۝٧٨ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ۝٧٩ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ۝٨٠ وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ ۝٨١ وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾ [الشعراء:٧٨]، فنسب إلىٰ ربه كل كمال من هذه الأفعال، ونسب إلىٰ نفسه النقص منها، وهو المرض والخطيئة.

وهذا كثير في القرآن الكريم، ذكرنا منه أمثلة كثيرة في كتاب الفوائد المكية، وبينا هناك السر في مجيء: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [البقرة:١٢١]، و﴿ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [البقرة:١٠١]، والفرق بين الموضعين، وأنه حيث ذكر الفاعل كان من آتاه الكتاب واقعًا في سياق المدح، وحيث حذفه كان من أوتيه واقعًا في سياق الذم، أو منقسمًا، وذلك من أسرار القرآن الكريم، ومثله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر:٣٢]، وقال: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلْأَدْنَىٰ﴾ [الأعراف:١٦٩].

وبالجملة: فالذي يضاف إلىٰ الله تعالىٰ كله خير وحكمة ومصلحة وعدل، والشر ليس إليه).

وقال أيضا[١] معلقًا علىٰ قوله ﷺ: «**والشر ليس إليك**»: (ولم يقف علىٰ المعنىٰ المقصود من قال: الشر لا يتقرب به إليك؛ بل الشر لا يضاف إليه سبحانه بوجه، لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله ولا في أسمائه، فإن ذاته لها الكمال المطلق من جميع الوجوه، وصفاته كلها صفات كمال، ويحمد عليها، ويثنىٰ عليه بها، وأفعاله كلها خير ورحمة وعدل وحكمة، لا شر فيها بوجه ما، وأسماؤه كلها حسنىٰ، فكيف يضاف الشر إليه؟.

---

(١) ينظر: حادي الأرواح لابن القيم (ص٣٧٥).

بل الشر في مفعولاته ومخلوقاته، وهو منفصل عنه، إذ فعله غير مفعول، ففعله خير كله، وأما المخلوق المفعول ففيه الخير والشر، وإذا كان الشر مخلوقًا منفصلًا غير قائم بالرب سبحانه، فهو لا يضاف إليه، وهو لم يقل: أنت لا تخلق الشر حتىٰ يطلب تأويل قوله، وإنما نفىٰ إضافته إليه وصفًا وفعلًا وأسماءً.

وإذا عُرِفَ هذا فالشر ليس إلا الذنوب وموجباتها، وأما الخير فهو الإيمان والطاعات وموجباتها، والإيمان والطاعات متعلقة به سبحانه، ولأجلها خلق الله خلقه وأرسل رسله وأنزل كتبه، وهي ثناء علىٰ الرب تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ وإجلاله وتعظيمه وعبوديته، وهذه لها آثار تطلبها وتقتضيها، فتدوم آثارها بدوام متعلقها، وأما الشرور فليس مقصودة لذاتها، ولا هي الغاية التي خلق لها الخلق فهي مفعولات قدرت لأمر محبوب وجعلت وسيلة إليه فإذا حصل ما قدرت له اضمحلت وتلاشت وعاد الأمر إلىٰ الخير المحض).

وقال شيخ الإسلام أيضًا[(١)]: (فينبغي أن يعرف أن الشر الموجود ليس شرًّا علىٰ الإطلاق، ولا شرًّا محضًا، وإنما هو شرٌّ في حق من تألم به، وقد تكون مصائب قوم عند قوم فوائد.

ولهذا جاء في الحديث الذي رُويناه مسلسلًا: «**آمنت بالقَدَر خيره وشره، وحلوه ومُرِّه**»[(٢)]، وفي الحديث الذي رواه أبو داود: «**لو أنفقت ملء الأرض**

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية (١٤/ ٢٠).

(٢) أخرجه بهذه الزيادة ابن حبان في صحيحه برقم (١٦٨)، وابن منده في الإيمان برقم (٧)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد برقم (١٣٨).

ذَهَبًا لما قَبِله منك حتىٰ تؤمن بالقدر خيره وشره، وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك»[(١)].

فالخير والشر هما بحسب العبد المضاف إليه كالحلو والمرِّ سواء، وذلك أن من لم يتألم بالشيء ليس في حقه شرًّا، ومن تنعم به فهو في حقه خير، كما كان النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يُعَلِّم من قصَّ عليه أخوه رؤيا أن يقول: «**خيرًا تلقاه وشرًّا توقاه، خيرًا لنا وشرًّا لأعدائنا**»[(٢)]، فإنه إذا أصاب العبد شر سُرَّ قلب عدوِّه، فهو خير لهذا وشر لهذا، ومن لم يكن له وليًّا ولا عدوًّا فليس في حقه لا خيرًا ولا شرًّا، وليس في مخلوقات الله ما يؤلم الخلق كلهم دائمًا، ولا ما يؤلم جمهورهم دائمًا؛ بل مخلوقاته إمَّا منعِّمةٌ لهم أو لجمهورهم في أغلب الأوقات، كالشمس والعافية، فلم يكن في الموجودات التي خلقها الله ما هو شرٌّ مطلقًا عامًا.

فعلم أن الشرَّ المخلوق الموجود شرٌّ مقيد خاصٌّ.

وفيه وجه آخر هو به خير وحسن، وهو أغلب وجهيه، كما قال تعالىٰ: ﴿أَحۡسَنَ كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [السجدة: ٧]، وقال تعالىٰ: ﴿صُنۡعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتۡقَنَ كُلَّ شَيۡءٍ﴾ [النمل: ٨٨]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَآ إِلَّا

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٥/ ١٨٢-١٨٣-١٨٥-١٨٩)، وأبو داود برقم (٤٦٩٩)، وابن ماجه برقم (٧٧)، والترمذي برقم (٢٥١٦)، والحاكم في مستدركه (٣/ ٦٢٤) برقم (٦٣٠٤)، عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا. قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح، وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (٧٩٥٧)، وفي السلسلة الصحيحة برقم (٢٣٨٢).

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير برقم (٨١٤٦)، عن الضحاك بن زمل الجهني، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ١٨٤)، وقال: «وفيه سليمان بن عطاء القرشي، وهو ضعيف».

بِٱلۡحَقِّ﴾ [الحجر: ٨٥]، وقال: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ رَبَّنَا مَا خَلَقۡتَ هَٰذَا بَٰطِلٗا﴾ [آل عمران: ١٩١].

وقد علم المسلمون أن الله لم يخلق شيئًا ما إلا لحكمة؛ فتلك الحكمة وجه حسنه وخيره، ولا يكون في المخلوقات شرٌّ محضٌ لا خير فيه، ولا فائدة فيه بوجه من الوجوه؛ وبهذا يظهر معنىٰ قوله: «**والشر ليس إليك**»، وكون الشر لم يُضَف إلىٰ الله وحده؛ بل إما بطريق العموم أو يضاف إلىٰ السبب أو يحذف فاعله).

المسألة الثالثة والعشرون: هل أراد الله المعصية من العبد؟:

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

هل أراد الله تعالىٰ المعصية من خلقه أم لا؟[(١)].

فأجاب:

لفظ (الإرادة) مجمل له معنيان: فيقصد به المشيئة لما خلقه، ويقصد به المحبة والرضا لما أمر به.

فإن كان مقصود السائل: أنه أحب المعاصي ورضيها وأمر بها فلم يُردها بهذا المعنىٰ، فإن الله لا يحب الفساد، ولا يرضىٰ لعباده الكفر، ولا يأمر بالفحشاء؛ بل قال لما نهىٰ عنه: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء:٣٨].

وإن أراد أنها من جملة ما شاءه وخلقه، فالله خالق كلِّ شيء، وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ولا يكون في الوجود إلا ما شاء.

وقد ذكر الله في موضع أنه يريدها وفي موضع أنه لا يريدها، والمراد ب الأول أنه شاءها خلقًا، وبالثاني أنه لا يحبُّها ولا يرضاها أمرًا، كما قال تعالىٰ: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام:١٢٥]، وقال نوح: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ۚ هُوَ رَبُّكُمْ﴾ [هود:٣٤]، وقال في الثاني: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥]، وقال تعالىٰ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية (٨/ ١٥٩).

لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا ﴿٢٧﴾ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء:٢٦-٢٨]، وقال: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة:٦]، وقال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ [الأحزاب:٣٣].

وسئل قدس الله روحه عن الأقضية:

هل هي مقتضية للحكمة أم لا؟

وإذا كانت مقتضية للحكمة: فهل أراد من الناس ما هم فاعلوه أم لا؟

وإذا كانت الإرادة قد تقدمت: فما معنىٰ وجود العذر والحالة هذه[(١)]؟

فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

الحمد لله رب العالمين، نعم لله حكمة بالغة في أقضيته وأقداره وإن لم يعلمه العباد، فإن الله علم علمًا وعلمه لعباده، أو لمن يشاء منهم، وعلم علمًا لم يعلمه لعباده؛ ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [البقرة:٢٥٥].

وهو سبحانه أراد من العباد ما هم فاعلوه إرادة تكوين، كما اتفق المسلمون علىٰ أنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وكما قال: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية (٨/ ٢٠١).

حَرَجًا﴾ [الأنعام:١٢٥]، وكما قال: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود:١١٨-١١٩]، وكما قال: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة:٢٥٣]، وكما قال: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [إبراهيم:٢٧].

ولكن لم يرد المعاصي من أصحابها إرادة أمر وشرع ومحبة ورضىٰ ودين؛ بل ذلك كما قال تعالىٰ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾، وكما قال تعالىٰ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾، ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَن تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا﴾، ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾، وقال تعالىٰ: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾، وكما قال تعالىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦].

وبالتقسيم والتفصيل في المقال يزول الاشتباه ويندفع الضلال.

وقد بسطت الكلام في ذلك بما يليق به في غير موضع من القواعد، إذ ليس هذا موضع بسط ذلك.

وأما قول السائل: ما معنىٰ وجود العذر؟

فالمعذور الذي يعرف أنه معذور هو من كان عاجزًا عن الفعل مع إرادته له: كالمريض العاجز عن القيام والصيام والجهاد، والفقير العاجز عن الإنفاق ونحو ذلك، وهؤلاء ليسوا مكلفين ولا معاقبين علىٰ ما تركوه، وكذلك العاجز عن السماع والفهم: كالصبي والمجنون؛ ومن لم تبلغه الدعوة.

وأما من جُعل محبًّا مختارًا راضيًا بفعل السيئات حتىٰ فعلها، فليس مجبورًا علىٰ خلاف مراده، ولا مكرها علىٰ ما لا يرضاه، فكيف يسمىٰ هذا معذورا؟، بل ينبغي أن يسمىٰ مغرورًا ولكن بسط ذلك يحتاج إلىٰ الحكمة في الخلق والأمر فهذا مذكور في موضعه، وهذا المكان لا يسعه، والله أعلم وصلىٰ الله علىٰ محمد).

مسألة محيرة

سئل الشيخ عبد الله بن جبرين رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن مسألة محيرة لكثير من الناس، فقال السائل(١):

عندما يؤمر إنسان بمعروف وينهىٰ عن منكر في أي أمر من أمور الدين، كبيرًا كان أو صغيرًا، فإنه يرد ذلك إلىٰ القضاء والقدر، ويقول: قدر الله علي أن أفعل هذا الشر وهذه المعصية.

فإذا قلت له: ألا تستطيع عمل الخير وترك الشر؟!

قال: بلىٰ، ولكن إذا قدر الله علي أن أكون من أهل النار فيسبق علي الكتاب لا محال.

ثم يستدل بقول الله تعالىٰ: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ﴾ [فاطر:٨].

ويستدل أيضًا بقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ: «**إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا، ثم يكون علقه مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يرسل الله إليه الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: بكتب: رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد.**

فوالذي لا إليه غيره إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن

---

(١) ينظر: رسالة بعنوان (**مسألة محيرة**) للشيخ عبد الله بن جبرين رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهي عبارة عن سؤال وجه للشيخ عن الاحتجاج بالقضاء والقدر علىٰ فعل المعاصي، وقد أجاب الشيخ علىٰ السؤال بإجابة مفصلة، طبعت في رسالة مستقلة، وقد نقلتها هنا كاملة للاستفادة منها.

أحدكم ليعمل بعمل أهل النار، حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها»[(١)].

نرجو توجيه رد واضح علىٰ هذه المسألة المحيرة لكثير من الناس، خاصة أنني لم أجد كتابًا مبسطًا إلىٰ عامة الناس يوضح المسألة، ويرد علىٰ الشبهات التي تعترضهم، وجزاكم الله خيرًا؟!

فأجاب فضيلته:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام علىٰ من لا نبي بعده، وعلىٰ آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، **أما بعد:**

إن هؤلاء الذين يحتجون بهذه الحجج، لا شك أنهم متناقضون، فهم لا يعملون بها في كل حال! فلا يعملون بالقضاء والقدر، ويسلمون له في كل أحوالهم! فلأجل ذلك يقال: إنهم متناقضون!

ونحن نقول للجواب عن هذا السؤال: إن هذا السؤال قديم، يحتج به الفسقة دائمًا! ويرددونه في مجتمعاتهم، ويرددونه إذا نصحوا! فهو ليس بجديد!

وقد ذكروا أن ذميًّا أو ملحدًا دخل علىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقدم له أبياتًا يحتج فيها بالقدر! **فقال:**

أيـــا علمـــاءَ الـــدين ذمِّـــيُّ ديـــنكم
تحيـــرَّ دُلُّـــوه بأوضـــح حجـــةِ
إذا مـــا قضـــىٰ ربـــيْ بكفـــريْ بـــزعمكم
ولـــم يَرضَـــهُ منـــي فمـــا وَجْـــهُ حيلتـــي

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٦٥٩٤)، ومسلم برقم (٢٦٤٣) من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

دعـــاني وســـدَّ البـــابَ عنـــيْ فهـــل إلـــىٰ
دخـــولِيْ ســـبيلٌ بيِّنـــوا لـــي قضـــيتي
قضـــىٰ بضـــلاليْ ثـــم قـــال: ارضَ بالقضـــا
فمـــا أنـــا راضٍ بالـــذي فيـــه شـــقوتي
فـــإن كنـــت بالمقضـــيِّ -يـــا قـــومُ- راضـــيًا
فَرَبِّـــيَ لا يرضـــىٰ بشـــؤم بليَّتـــي
وهـــل لـــيْ رضـــا مـــا لـــيس يرضـــاه ســـيدي
فقـــد حِـــرْتُ دُلـــوني علـــىٰ كشـــف حيرتـــي
إذا شـــاء ربِّـــيْ الكفـــرَ منـــي مشـــيئةً
فهـــل أنـــا عـــاصٍ في اتبـــاع المشـــيئةِ
وهـــل لـــيْ اختيـــارٌ أن أخـــالفَ حُكْمَـــهُ
فبـــالله فاشـــفوا بـــالبراهين غُلتـــي

ثم إن شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أجابه نظمًا، وهو جالس في مجلسه، فأخذ القلم وجعل يكتب الجواب وهم حاضرون، فظنوا أنه يكتب نثرًا، فإذا هو يكتب نظمًا علىٰ نمط ذلك السؤال! فنظم في مجلسه مائة وثلاثين بيتًا علىٰ نمط تلك القصيدة التي نظمها ذلك الشاعر الذمي!

والقصيدة موجودة في مؤلفات شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]، **أولها قوله:**

ســـؤالُك يـــا هـــذا ســـؤالُ معانـــدٍ
مخاصـــمِ ربِّ العـــرش بـــاري البريـــةِ

(١) موجودة في مجموع الفتاوىٰ (٨/ ٢٤٥).

فهـــذا ســـؤالٌ خَاصَـــمَ المـــلأَ العُـــلا
قـــديمًا بـــه إبلـــيسُ أصـــلُ البليـــةِ
ومـــن يـــكُ خصـــمًا للمهـــيمن يـــرجعنْ
عـــلى أمِّ رأسٍ هاويًـــا في الحُفـــيرةِ
ويـــدعى خصـــومُ اللهِ يـــومَ معـــادهم
إلى النـــار طُـــرًّا معشرَ القدريـــةِ
ســـواءٌ نفـــوه أو ســـعوا ليخاصـــموا
بـــه اللهَ أو مـــارَوْا بـــه للشريـــعةِ

إلىٰ أن قال في آخرها:

فـدونك فـافهم مـا بـه قـد أُجِبْـتَ مِـنْ
معـــانٍ إذا انحلـــت بفهـــم غريـــزة
أشـــارت إلى أصـــل يشـــير إلى الهـــدى
ولله رب الخلـــق أكمـــل مدحـــةِ

وقد طبعت هذه القصيدة في المجلد الثامن من مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)].

وطبعت أيضًا في ترجمة شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**العقود الدرية في مناقب الشيخ ابن تيمية**) لابن عبد الهادي[(٢)]، وتوجد أيضًا في غير ذلك[(٣)].

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ (٨/ ٢٤٥).
(٢) ينظر: العقود الدرية (ص٣٩٩).
(٣) ذكر بعضها السبكي في طبقات الشافعية (١٠/ ٣٥٤).

ثم إن شيخنا عبد الرحمن بن محمد الدوسري رَحِمَهُ ٱللَّهُ نظم أيضًا علىٰ نمطها أبياتًا أخصر منها متضمنًا لمدلولها[(١)].

كذلك لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ رسالة مطبوعة في المجلد الثامن من الفتاوىٰ عنوانها: (**أقوم ما قيل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل**)[(٢)].

والعنوان يظهر أنه ليس من وضع شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وإنما هو من بعض النساخ.

كذلك أيضًا للعلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتاب كبير اسمه: (**شفاء العليل**) يدور حول القضاء والقدر، وضح فيه المسألة وبين كيف يحتج بالقدر؟ ومتىٰ؟

وأيضًا ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ القضاء والقدر بكلام مختصر في كتابه: (**العقيدة الواسطية**)[(٣)]؛ حيث ذكر أن الإيمان بالقدر علىٰ درجتين، كل درجة تتضمن شيئين:

فالدرجة الأولىٰ: الإيمان بأن الله تعالىٰ علم ما الخلق عاملون بعلمه القديم، الذي هو موصوف به أزلًا وأبدًا، وعلم جميع أحوالهم من الطاعات والمعاصي والأرزاق والآجال، ثم كتب الله في اللوح المحفوظ مقادير الخلق... الخ.

---

(١) وهي مطبوعة عند دار ابن الجوزي بعنوان التائية منظومة في القدر، اعتنىٰ بها أحمد بن صالح الطويان.

(٢) طبع بهذا العنوان مفردًا وهو في مجموع الفتاوىٰ (٨/ ٨١-١٥٨).

(٣) ينظر: العقيدة الواسطية لابن تيمية (ص١٠٥).

وأما الدرجة الثانية: فهي مشيئة الله النافذة وقدرته الشاملة وهو الإيمان بأن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن... إلخ.

ثم قال: ومع ذلك فقد أمر العباد بطاعة رسله، ونهاهم عن معصيته، وهو سبحانه يحب المتقين والمحسنين والمقسطين.

ثم قال: ولا يحب الكافرين ولا يرضىٰ عن القوم الفاسقين، ولا يأمر بالفحشاء، ولا يرضىٰ لعباده الكفر... إلخ.

ثم قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: والعباد فاعلون حقيقة، والله خالق أفعالهم، والعبد هو المؤمن والكافر، والبر والفاجر، والمصلي والصائم، وللعباد قدرة علىٰ أعمالهم، ولهم إرادة، والله خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم... إلخ.

ثم قال: وهذه الدرجة من القدر يكذب بها عامة القدرية الذين سماهم النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مجوس هذه الأمة... إلخ.

أقسام الناس في القدر:

والإيمان بالقدر ينقسم الناس حوله ثلاثة أقسام:

القسم الأول: نفوا قدرة الله:

وهم المعتزلة، فقالوا: إن العبد يخلق فعله، وليس لله قدرة علىٰ أفعال العباد، بل العبد هو الذي يتحرك بنفسه، وهو الذي يفعل بنفسه، والله لا يقدر أن يرده، فلو أراد العبد شيئًا وأراد الله ضده، لم يقدر الله علىٰ أن يرده!

وهؤلاء غلوا في قدرة العبد، ونفوا قدرة الله، وادعوا أن ذلك تنزيه لله،

وهؤلاء في الحقيقة قد تنقصوا الله، وجعلوه عاجزًا! وقد تكلم بعض العلماء عليهم في ذلك، ومنهم صاحب شرح الطحاوية، وأورد لذلك قصصًا وأمثالًا.

القسم الثاني: غلبوا قدرة الله:

وهم الجبرية الذين لم يجعلوا للعبد أية قدرة؛ بل جعلوه مجبورًا علىٰ حركاته وعلىٰ أفعاله، وليست له أية أفعال، ولا تنسب إليه أية أقوال!

بل إن حركاته بمنزلة حركة الشجر التي تحركها الرياح، أو حركة المرتعش الذي ترتعد يداه، ولا يقدر علىٰ أن يمسكهما، فجعلوه مجبرًا علىٰ فعله، ولم يجعلوا له أي اختيار في ذلك، **ويقول قائلهم**[(١)]:

أَلْقَاهُ فِي الْيَمِّ مَكْتُوفًا وَقَالَ لَهُ ... إِيَّاكَ إِيَّاكَ أَنْ تَبْتَلَّ بِالْمَاءِ

ويقول آخر[(٢)]:

وضعوا اللحم للبزاة عَلَىٰ ذِرْوَتَيْ عَدَنْ
ثُمَّ لَامُوا الْبُزَاةَ إِذْ خَلَعُوا عَنْهُمُ الرَّسَنْ
لَوْ أَرَادُوا صِيَانَتِي سَتَرُوا وَجْهَكَ الْحَسَنْ

فكأنهم يقولون: إن الله هو الذي أوقع العبد في المعصية، وهو الذي حرك أفعاله، فإذن تعذيبه له يكون ظلمًا، فليس للعبد أي اختيار!! ولا شك أنهم مخطئون.

---

(١) ينسب هذا البيت للحلاج المتهم بالزندقة، ينظر: وفيات الأعيان (٢/ ١٤٣)، والوافي بالوفيات (١٣/ ٤٦).

(٢) نسبت للشبلي كما في تاريخ بغداد (١٢/ ٩٥).

ولا بأس أن أعلق علىٰ أقوالهم وإن كان الكلام يستدعي طولًا.

فأقول: إن هؤلاء متناقضون، ذلك لأنهم لا يستمرون علىٰ فعلهم؛ بل إنهم لا يعتمدون عليه في كل الأحوال، ولا يحتجون بالقدر في كل حال من الأحوال.

ونقول لهؤلاء: إذا كان الحال كذلك فلا تطلبوا المعيشة مادام أن الله قدر لكم رزقًا، فإنه سيأتيكم به، اجلسوا في بيوتكم ولا تتكسبوا، ولا تحرثوا، ولا تزرعوا، ولا تتاجروا، ولا تعلموا، ولا تعملوا، أي عمل!

بل لا تأكلوا، ولا تشربوا، ولا غير ذلك، فإذا كان الله قد قدر لكم ذلك فإنه سيأتيكم ويصل إليكم!

فلو قلنا ذلك لهم لما امتثلوا، فدل ذلك علىٰ أنهم متناقضون.

فما دام أنك تقدر، وأنك تقلب في أمور الدنيا، فلماذا لا يكون لك القدرة علىٰ الأعمال الصالحة، مثل العبادات والطاعات والحسنات والقربات ونحوها؟!

كذلك أيضًا نقول لهم: إن هذا كله بقضاء وقدر، ولكن لكم أفعال تستطيعون بها أن تنسب إليكم.

فقد روي أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفع إليه سارق، فلما أراد أن يقطع يده، قال السارق: يا أمير المؤمنين، هذا قدر، فالله قدر علي هذه السرقة.

فقال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أنت سرقت بقدر الله، ونحن نقطع يدك بقدر الله؛ فإذا كان هذا بقدر فهذا أيضًا بقدر!)[1].

---

(١) هذا الأثر لم أجده معزوًّا لشيء من كتب السنة، وإنما ذكره ابن تيمية في منهاج السنة (٣/ ٢٣٤)، قال: (ويذكر أن رجلًا سرق... وذكر القصة).

كذلك ذكر أن رجلًا كان يقود أعمىٰ، فجعل يقوده بعنف، وجعل يمر به في الحفر، وفي الحجارة، ونحوها ويقول: هذا بقدر! هذا مقدر!

ثم إن الرجل الأعمىٰ ضربه بعصاه بقوة، فقال: هذا أيضًا بقدر، فإذا كان تعثرك بي وتعمدك إضراري بقدر، فأنا أضربك بقضاء وقدر!

ونقول لهؤلاء أيضًا: إن العقوبة التي رتبها الله تعالىٰ علىٰ هذه الأفعال، لا شك أنكم تستحقونها؛ لأن الله رتب علىٰ من فعل كذا عقوبة كذا، فالعقوبة علىٰ أفعالكم بقضاء وقدر.

القسم الثالث: أهل السنة والجماعة:

إن عقيدة أهل السنة أن الله تعالىٰ أعطىٰ العباد قدرة يزاولون بها أعمالهم، أو جعل لهم اختيارًا يفضلون به بعض الأعمال علىٰ بعض فلذلك تنسب إليهم أعمالهم، وتضاف إليهم أفعالهم، ولو كانت بقضاء الله وبقدره وبمشيئته، فإنه سبحانه لا يعصىٰ قسرًا، ولا يكون في الوجود إلا ما يريد، ولكن له الحجة البالغة.

والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يذكر دائمًا احتجاج المشركين بالقدر، ثم يرد عليهم، وينكر عليهم، مثل قوله تعالىٰ: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾ -هذا احتجاج من المشركين بعموم مشيئة الله- إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ ۖ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام:١٤٨-١٤٩].

فأخبر بأن له الحجة، ولو شاء لهداهم.

ويقول تعالىٰ في آية أخرىٰ: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ [الشعراء:٤٠].

فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لو شاء لهداهم، ولكن اقتضت حكمته أن يكون في هذا الخلق سعيد وشقي، وفاجر وتقي، وكافر ومسلم، ومشرك وموحد، وعابد وغير عابد، اقتضت ذلك حكمة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، واقتضىٰ أمره وحكمته أن جعل الناس قسمين:

١- قسم خلقهم للجنة، فبعملها يعملون!

٢- وقسم خلقهم للنار، فبعملها يعملون!

ومكن كلًا منهم، وأعطاهم إرادة، وأعطاهم قدرة يزاولون بها أعمالهم، وتلك القدرة وتلك الإرادة هي التي يثابون أو يعاقبون عليها!

ومع ذلك فإنهم كلهم تحت مشيئة الله، ولهم مشيئتهم، ولكنها مرتبطة بمشيئة الله، يقول الله تعالىٰ: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير:٢٨، ٢٩]، يعني: أن لكم مشيئة علىٰ الاستقامة، ومع ذلك فإن مشيئتكم مرتبطة بمشيئة الله.

وقال تعالىٰ: ﴿فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ٥٥ وَمَا يَذۡكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [المدثر:٥٥-٥٦].

وقال تعالىٰ: ﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلٗا ٢٩ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان:٢٩، ٣٠].

فالله أثبت للعباد مشيئة، ولكنها مغلوبة بمشيئة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وله الحكمة في ذلك، وبمشيئة هؤلاء العباد الذين مكنهم وأعطاهم إياها، يثابون ويعاقبون عليها.

فعلىٰ كل حال نقول لهؤلاء الذين يقولون: (سبق الكتاب)، (وكتب الكتاب)!! ونحو ذلك.

نقول لهم: قد قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من النار أو من الجنة**»، فقال رجل من القوم: ألا نتكل؟ قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا، اعملوا فكل ميسر لما خلق له**»(١)، ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٥-١٠].

فقد أثبت الله تعالىٰ في هذه الآية أن للإنسان عملًا فقال: ﴿أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ﴾، وهذه كلها أعمال، ثم قال: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ﴾، أي: إذا عمل صالحًا كالتقوىٰ والصدق ونحوها فإنا سنيسره لليسرىٰ.

ثم قال: ﴿بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ﴾، وهذه أيضًا أعمال، قال: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾، أي: إذا عمل أعمالًا غير صالحة كالبخل والكذب ونحوها فإنا سنيسره للعسرىٰ.

فالإنسان إذن له عمل، وعمله هو أنه يؤمر فيأتمر ويمتثل، ويكون ذلك بمشيئة الله، فلو شاء الله تعالىٰ لم يستطع، ولو شاء الله لرده، ولحال بينه وبين ذلك، لكنه شاء، وله مشيئته التامة، فحلىٰ بينه وبين هذا الاختيار، إن خيرًا فخير، وإن شرًا فشر، وتوعدهم علىٰ ذلك:

فتوعدهم علىٰ الشر بأنه يعاقبهم عليه، وإن كان الله قادرًا علىٰ هدايتهم.

ووعدهم علىٰ الخير بأنه يثيبهم عليه، وإن كان الله قادرًا علىٰ إضلالهم.

وله الحكمة البالغة بأن:

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٦٦٠٥)، ومسلم برقم (٢٦٤٧) من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

خلق هؤلاء للجنة وهداهم، وأقبل بقلوبهم، فله المنة عليهم، فلا ينعمهم إلا بفضله.

وخلق هؤلاء للنار، ويعذبهم بها، وإن كان قادرًا علىٰ أن يهديهم.

ولكنه حال بينهم وبين ذلك، ولم يوفقهم لأسباب الهداية، وجعل لهم الاختيار في أن فضلوا الشر علىٰ الخير، فإن عملوا بالشر وصاروا من أهله، عاقبهم ربهم، وعقوبتهم تكون عدلًا منه وليس ظلمًا: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٩].

وبالجملة: فإن الكلام في هذا يطول، ومن أراد أن يتوسع في ذلك فليراجع رسالة شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وغيرها من الرسائل.

والله أعلم، وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمدًا، وآله وصحبه وسلم.

الخلاصة في مسألة القدر

وهذه خلاصة في مسألة القدر **ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ ٱللَّهُ حينما سئل عن الحديث الذي ورد: «**إِنَّ اللهَ قَبَضَ قَبْضَتَيْنِ فَقَالَ: هَذِهِ لِلْجَنَّةِ وَلَا أُبَالِي، وَهَذِهِ لِلنَّارِ وَلَا أُبَالِي**»(١). فهل هذا الحديث صحيح؟.

والله قبضها بنفسه أو أمر أحدًا من الملائكة بقبضِها؟

والحديث الآخر في: «**أَنَّ اللهَ لَمَّا خَلَقَ آدَمَ أَرَاهُ ذُرِّيَّتَهُ عَنِ اليَمِينِ وَالشِّمَالِ، ثُمَّ قَالَ: هَؤُلَاءِ إِلَىٰ النَّارِ وَلَا أُبَالِي، وَهَؤُلَاءِ إِلَىٰ الجَنَّةِ وَلَا أُبَالِي**»(٢).

وقد اعتمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الخلاصة علىٰ الأدلة من الكتاب والسنة، ونصر بها مذهب أهل الحق أهل السنة والجماعة في مسألة القدر، وردَّ بها علىٰ القدرية والجبرية الذين ضلوا في القدر؛ فأجاد وأفاد وبلغ المقصدَ والمراد.

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٣): (وهذا المعنىٰ مشهور عن النبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من وجوهٍ

---

(١) أخرجه أحمد في المسند برقم (٢٢٠٧٧)، عن معاذ بن جبل: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تلاَ هَذِهِ الآيَةَ: (أصحاب اليمين)، (وأصحاب الشمال)؛ فَقَبَضَ بِيَدَيْهِ قَبْضَتَيْنِ، فَقَالَ: «**هَذِهِ فِي الْجَنَّةِ وَلاَ أُبَالِي، وَهَذِهِ فِي النَّارِ وَلاَ أُبَالِي**». وضعفه الأرناؤوط في تحقيق المسند. وأخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرىٰ (٣/ ٣١٦) برقم (١٣٣٨)، عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، موقوفًا عليه.

(٢) أخرجه أحمد في المسند برقم (١٧٦٦٠)، عن عبد الرحمن بن قتادة السلمي، أنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «**إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ، ثُمَّ أَخَذَ الْخَلْقَ مِنْ ظَهْرِهِ، وَقَالَ: هَؤُلَاءِ فِي الجَنَّةِ وَلَا أُبَالِي، وَهَؤُلَاءِ فِي النَّارِ وَلَا أُبَالِي**»، قَالَ: فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ فَعَلَىٰ مَاذَا نَعْمَلُ؟ قَالَ: «**عَلَىٰ مَوَاقِعِ الْقَدَرِ**». وأخرجه ابن حبان في صحيحه برقم (٣٣٨)، والفريابي في القدر برقم (٢٥-٢٦). قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ١٨٦): (رواه أحمد ورجاله ثقات). وروي عن أبي سعيد الخدري، وابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ؛ بألفاظ أخرىٰ وطرق متعددة.

(٣) ينظر: مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية (٨/ ٦٥-٧٧).

متعددة، مثل ما في موطأ مالك، وسنن أبي داود والنسائي وغيره، عن مسلم بن يسار، وفي لفظ: عن نعيم بن ربيعة: أن عمر بن الخطاب سئل عن هذه الآية: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ﴾ [الأعراف:١٧٢] الآية؛ فقال عمر: عن رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وفي لفظ: سمعت رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ سئل عنها، فقال رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ، ثُمَّ مَسَحَ علىٰ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ؛ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً؛ فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلاَءِ لِلْجَنَّةِ، وَبِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ؛ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلاَءِ لِلنَّارِ، وَبِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ يَعْمَلُونَ**».

فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ! فَفِيمَ الْعَمَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ إِذَا خَلَقَ الرَّجُلَ لِلجَنَّةِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، حَتَّىٰ يَمُوتَ عَلَىٰ عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ؛ فَيُدْخِلُهُ بِهُ الْجَنَّةَ، وَإِذَا خَلَقَ الرَّجُلَ لِلنَّارِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّىٰ يَمُوتَ عَلَىٰ عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ النَّارِ؛ فَيُدْخِلُهُ بِهُ النَّارَ**»[(١)].

وفي حديث الحكم بن سنان، عن ثابت، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللَّهَ قَبَضَ قَبْضَةً؛ فَقَالَ: إِلَى الْجَنَّةِ بِرَحْمَتِي، وَقَبَضَ قَبْضَةً؛ فَقَالَ: إِلَى النَّارِ وَلَا أُبَالِي**»[(٢)].

---

(١) أخرجه أحمد في المسند برقم (٣١١)، وأبو داود برقم (٤٧٠٣)، والترمذي برقم (٣٠٧٥)، والنسائي في الكبرىٰ برقم (١١١٢٦)، ومالك في الموطأ برقم (١٨٧٣)، والحاكم في المستدرك برقم (٧٤) وقال: صحيح.

(٢) أخرجه أبو يعلىٰ في مسنده برقم (٣٤٢٢-٣٤٥٣)، وابن أبي عاصم في السنة برقم (٢٤٣)، قال الألباني: حديث صحيح، وإسناده ثقات غير الحكم بن سنان فهو ضعيف، لكن الحديث صحيح؛ لأن له شواهد كثيرة ساق المصنف الكثير الطيب منها فيما تقدم.

وهذا الحديث ونحوه فيه فصلان:

أحدهما: القدر السابق: وهو أن الله سبحانه علِم أهل الجنة من أهل النار من قبل أن يعملوا الأعمال، وهذا حق يجب الإيمان به؛ بل قد نصَّ الأئمة: كمالك والشافعي وأحمد أن من جحد هذا فقد كفر؛ بل يجب الإيمان أن الله علم ما سيكون كله قبل أن يكون(١).

ويجب الإيمان بما أخبر به من أنه كتب ذلك وأخبر به قبل أن يكون، كما في صحيح مسلم، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أنه قال: «**إِنَّ الله قَدَّرَ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَىٰ الْمَاءِ**»(٢).

وفي صحيح البخاري وغيره، عن عمران بن حصين، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أنه قال: «**كَانَ اللهُ وَلَا شَيءَ غَيْرُهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَىٰ المَاءِ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلَّ شَيءٍ، وَخَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ**»(٣)، -وفي لفظ-: «**ثُمَّ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ**»(٤).

وفي المسند عن العرباض بن سارية، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال: «**إِنِّي**

---

(١) ينظر: جامع العلوم والحكم لابن رجب (١/ ١٠٣)، وتوضيح المقاصد، أحمد بن عيسىٰ (٢/ ٤٠٨)، وغاية الأماني للألوسي (١/ ٥٣).

(٢) أخرجه مسلم برقم (٢٦٥٣)، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يقول: «**كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، قال: وعرشه علىٰ الماء**».

(٣) أخرجه البخاري برقم (٣١٩١).

(٤) أخرجه البخاري برقم (٧٤١٨).

عِنْدَ اللهِ مَكْتُوبٌ بِخَاتَمِ النَّبِيِّينَ، وَإِنَّ آدَمَ لَمُنْجَدِلٌ فِي طِينَتِهِ، وَسَأُنَبِّئُكُمْ بِأَوَّلِ ذَلِكَ: دَعْوَةُ أَبِي إِبْرَاهِيمَ، وَبِشَارَةُ عِيسَىٰ، وَرُؤْيَا أُمِّي؛ رَأَتْ حِينَ وَلَدَتْنِي: أَنَّهُ خَرَجَ مِنْهَا نُورٌ أَضَاءَتْ لَهُ قُصُورُ الشَّامِ»(١).

وفي حديث ميسرة الفجر، قلت: يَا رَسُولَ اللهِ، مَتَىٰ كُتِبْتَ نَبِيًّا؟ -وفي لفظ-: مَتَىٰ كُنْتَ نَبِيًّا؟ قال: «**وَآدَمُ بَيْنَ الرُّوحِ وَالْجَسَدِ**»(٢).

وفي الصحيحين، عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: حدثنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -وهو الصادق المصدوق-: «**إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُبْعَثُ إِلَيْهِ الْمَلَكُ؛ فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، فَيُقَالُ: اكْتُبْ: رِزْقَهُ، وَعَمَلَهُ، وَأَجَلَهُ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحَ؛** قَالَ: **فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، حَتَّىٰ مَا يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ؛ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ؛ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ؛ فَيَدْخُلُ النَّارَ**»(٣).

وفي الصحيحين، عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: كنا مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ببقيع الغرقد في جنازة، فقال: «**مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا قَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ، وَمَقْعَدُهُ مِنَ الجَنَّةِ**»، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا نَتَّكِلُ عَلَىٰ الكِتَابِ وَنَدَعِ الْعَمَلَ؟، قَالَ: «**اعْمَلُوا، فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلُ السَّعَادَةِ؛ فَسَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلُ الشَّقَاوَةِ؛**

---

(١) أخرجه أحمد في المسند برقم (١٧١٦٣).

(٢) أخرجه أحمد في المسند برقم (٢٠٥٩٦).

(٣) أخرجه البخاري برقم (٣٢٠٨)، ومسلم برقم (٢٦٤٣).

فَسَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ»، ثُمَّ قَرَأَ قَولَهُ تَعَالىٰ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الليل: ٥ – ٩][(١)].

وفي الصحيح أيضًا، أنه قيل له: يَا رَسُولَ اللهِ! أَعُلِمَ أَهْلُ الجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ؟ فَقَالَ: «**نَعَمْ**»؛ فَقِيلَ لَهُ: فَفِيمَ العَمَل؟، قَالَ: «**اعْمَلُوا، فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**»[(٢)].

فبين النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن الله علم أهل الجنة من أهل النار، وأنه كتب ذلك، ونهاهم أن يتكلوا علىٰ هذا الكتاب ويدَعوا العمل، كما يفعله الملحدون، وقال: «**كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**».

وإن أهل السعادة ميسرون لعمل أهل السعادة، وأهل الشقاوة ميسرون لعمل أهل الشقاوة، وهذا من أحسن ما يكون من البيان، وذلك أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يعلم الأمور علىٰ ما هي عليه، وهو قد جعل للأشياء أسبابًا تكون بها؛ فيعلم أنها تكون بتلك الأسباب، كما يعلم أن هذا يولد له، بأن يطأ امرأة فيُحبلها؛ فلو قال هذا: إذا علم الله أنه يولد لي فلا حاجة إلىٰ الوطء كان أحمق؛ لأن الله علم أن سيكون بما يقدره من الوطء.

وكذلك إذا علم أن هذا ينبت له الزرع بما يسقيه من الماء، ويبذره من الحب؛ فلو قال: إذا علم أن سيكون فلا حاجة إلىٰ البذر كان جاهلًا ضالًّا؛ لأن الله علم أن سيكون بذلك.

---

(١) سبق تخريجه (ص٤٥).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٦٥٩٦)، ومسلم برقم (٢٦٤٩)، واللفظ له.

وكذلك إذا علم الله أن هذا يشبع بالأكل، وهذا يروىٰ بالشرب، وهذا يموت بالقتل؛ فلا بد من الأسباب التي علم الله أن هذه الأمور تكون بها.

وكذلك إذا علم أن هذا يكون سعيدًا في الآخرة، وهذا شقيًّا في الآخرة، قلنا: ذلك لأنه يعمل بعمل الأشقياء، فالله علم أنه يشقىٰ بهذا العمل.

فلو قيل: هو شقي وإن لم يعمل كان باطلًا؛ لأن الله لا يدخل النار أحدًا إلا بذنبه، كما قال تعالىٰ: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص:٨٥]؛ فأقسم أنه يملؤها من إبليس وأتباعه، ومن اتبع إبليس فقد عصىٰ الله تعالىٰ، **ولا يعاقب الله العبد علىٰ ما علم أنه يعمله حتىٰ يعملَه.**

ولهذا لما سئل النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عن أطفال المشركين، قال: «**اللهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِين**»(١)، يعني: أن الله يعلم ما يعملون لو بلغوا(٢).

---

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٦٥٩).

(٢) قال النووي في شرح مسلم (١٦/ ٢٠٨): (والجواب عن حديث: «**اللهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِين**»: أنه ليس فيه تصريح بأنهم في النار، وحقيقة لفظه: «**اللهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ لَوْ بَلَغُوا**»، ولم يبلغوا؛ إذ التكليف لا يكون إلا بالبلوغ، وأما غلام الخضر فيجب تأويله قطعًا؛ لأن أبويه كانا مؤمنين؛ فيكون هو مسلمًا؛ فيتأول علىٰ أن معناه: أن الله أعلم أنه لو بلغ لكان كافرًا، لا أنه كافر في الحال، ولا يجري عليه في الحال أحكام الكفار، والله أعلم).

وذكر ابن الجوزي في كشف المشكل (٢/ ٣٦٦): (أن العلماء في أولاد المشركين علىٰ خمسة أقوال:

أحدها: الوقف فيهم؛ لأن طريق إثبات ذلك النص، ولا نص، وهذا اختيار أبي بكر الأثرم؛ فإنه قال: لا ينزلون جنة ولا نارًا، ويقال فيهم كما قال رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**اللهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِين**».

والقول الثاني: أنهم في النار؛ روىٰ عبد الله بن الحارث، عن خديجة: أَنَّهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عَنْ أَوْلَادِهَا مِنَ أَزْوَاجِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَقَالَ: «**فِي النَّارِ**»، فَقَالَتْ: بِغَيْرِ عَمَلٍ؟ فَقَالَ: «**اللهُ أَعْلَمُ بِمَا**
=

=

كَانُوا عَامِلِين»، وسَأَلْتُهُ عَنْ أَوْلَادِهَا مِنْهُ؛ فَقَالَ: «**فِي الْجَنَّةِ**»؛ فَقَالَتْ: بِغَيْرِ عَمَلٍ؟؛ فقال: «**اللهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِين**». أخرجه الطبراني في الكبير برقم (٢٧)، وأبو يعلىٰ في المسند برقم (٧٠٧٧)، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة برقم (٥٧٩١).

وروىٰ يحيىٰ بن المتوكل، عن بهية، عن عائشة أن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، قال: «**لَوْ شِئْتِ لَأَسْمَعْتُكِ تَضَاغِيَهُمْ فِي النَّارِ**». قال الأثرم: (وحديث خديجة ليس بالقوي؛ لأنه مرسل، لأن خديجة توفيت في عهد رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ولم يلقها أحدٌ من التابعين، وحديث بهية إسناده واه).

وقد أخرجه أحمد في المسند برقم (٢٥٧٤٣)، قال الألباني في السلسلة الضعيفة برقم (٣٨٩٨): موضوع، وضعفه الأرناؤوط في تحقيق المسند.

والثالث: أنهم يمتحنون في القيامة بنار تأجج لهم، روىٰ علي بن زيد، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**أَنه يُؤْتَىٰ بِالمَعْتُوهِ وَالهَالِكِ فِي الفَتْرَةِ وَالمَوْلُودِ، فَتُؤَجَّجَ لَهُم نَارٌ، وَيبْعَثَ إِلَيْهِم رَسُولٌ؛ فَيَقُولُ: رُدُّوهَا؛ فَيَرُدَّهَا؛ مَنْ كَانَ فِي عِلْمِ اللهِ سَعِيدًا؛ فَتَكُونَ عَلَيْهِ بَرْدًا وَسَلَامًا، وَتَحْبِسُ عَنْهَا مَنْ كَانَ فِي عِلْمِ اللهِ شَقِيًّا**»، وهذا الحديث ليس بشيء؛ فإن علي بن زيد لا يحتج به، قال أحمد ويحيىٰ: ليس بشيء. وقد أورده ابن الجعد في مسنده برقم (٢٠٣٨).

والقول الرابع: أنهم خدم أهل الجنة؛ لحديث نقل ولا يثبت. عن أنس بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**أَطْفَالُ الْمُشْرِكِينَ هُمْ خَدَمُ أَهْلِ الْجَنَّةِ**»، أخرجه أبو يعلىٰ في مسنده برقم (٤٠٩٠).

وأخرجه الطبراني برقم (٢٢٢٥)، عن سمرة بن جندب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (٥٣٥٥)، وفي السلسلة الصحيحة برقم (١٤٦٨). وللشيخ الألباني تعليق نافع علىٰ هذا الحديث.

والخامس: أنهم بين الجنة والنار، إذ لا طاعة لهم ولا معصية. وكان ابن عقيل ينصر أنهم لا يعذبون، ويحتج بقوله: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام:١٦٤]، وقوله: ﴿لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَ﴾ [غافر:١٧]. قال: وهذا يعطي أن الظلم المؤاخذة بغير كسب، ولا صنع للطفل ولا كسب، وبقوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ﴾ [طه:١٣٤]، وبقوله: ﴿أَوْ تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ ۖ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [الأعراف:١٧٣]، وبقوله: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء:١٦٥]، قال: فكما أنه لا يعذب بالغًا لم تأته الرسالة، لا يعذب مجنونًا وطفلًا لم تأته الرسالة، وهذا يخبر أنه لا يعذب إلا بعد الإرسال، فللأطفال أن يحتجوا ويقولوا: ما جاءنا من

=

وقد روي أنهم في القيامة يبعث إليهم رسول؛ فمن أطاعه دخل الجنة، ومن عصاه دخل النار؛ فيظهر ما علمه فيهم من الطاعة والمعصية.

وكذلك الجنة خلقها الله لأهل الإيمان به وطاعته؛ فمن قُدِّر أن يكون منهم يسَّره للإيمان والطاعة.

فمن قال: أنا أدخل الجنة سواءً كنت مؤمنًا أو كافرًا إذا علم أني من أهلها، كان مفتريًا علىٰ الله في ذلك؛ فإن الله إنما علم أنه يدخلها بالإيمان؛ فإذا لم يكن معه إيمان، لم يكن هذا هو الذي علم الله أنه يدخل الجنة؛ بل من لم يكن مؤمنًا بل كافرًا؛ فإن الله يعلم أنه من أهل النار لا من أهل الجنة؛ ولهذا أمر الناس بالدعاء والاستعانة بالله، وغير ذلك من الأسباب.

ومن قال: أنا لا أدعو ولا أسأل اتكالًا علىٰ القدر كان مخطئًا أيضًا؛ لأن الله جعل الدعاء والسؤال من الأسباب التي ينال بها مغفرته ورحمته وهداه ونصره ورزقه، **وإذا قدر للعبد خيرًا يناله بالدعاء، لم يحصل بدون الدعاء،** وما قدره الله وعلمه من أحوال العباد وعواقبهم؛ فإنما قدره الله بأسباب يسوق المقادير إلىٰ المواقيت؛ فليس في الدنيا والآخرة شيء إلا بسبب، والله خالق الأسباب والمسببات.

ولهذا قال بعضهم: الالتفات إلىٰ الأسباب شرك في التوحيد، ومحو

= رسول، فإن قال قائل: أنا أعذبكم بمطلق المشيئة، أفضىٰ إلىٰ أن يكون الاعتلال بالرسل ليس باعتلال ولا احتجاج، لأنه قد أبطله بتعذيب من لم يرسل إليه، ولا فعل ما يستحق به الجزاء، ومن يقيم الحجة للعدل بتلك الإقامة لا يعود بتعذيب بغير حجة، وحوشي من الاختلاف في أقواله، والتحريف في أفعاله).

الأسباب أن تكون أسبابًا نقصٌ في العقل، والإعراض عن الأسباب بالكلية قدحٌ في الشرع، ومجرد الأسباب لا يوجب حصول المسبب؛ فإن المطر إذا نزل وبذر الحب لم يكن ذلك كافيًا في حصول النبات؛ بل لا بد من ريح مُربية بإذن الله، ولا بد من صرف الانتفاء عنه؛ فلا بد من تمام الشروط وزوال الموانع، وكل ذلك بقضاء الله وقدره.

وكذلك الولد لا يولد بمجرد إنزال الماء في الفرج؛ بل كم من أنزل ولم يولد له؛ بل لا بد من أن الله شاء خلقه، فتحبل المرأة وتُربيه في الرحم، وسائر ما يتم به خلقه من الشروط وزوال الموانع.

وكذلك أمر الآخرة ليس بمجرد العمل ينال الإنسان السعادة؛ بل هي سبب، ولهذا قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّهُ لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُكُمُ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ، قَالُوا: وَلاَ أَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ؟، قَالَ: وَلاَ أَنَا، إِلاَّ أَنْ يَتَغَمَّدَنِيَ اللهُ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ**»(١).

وقد قال: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [النحل:٣٢]؛ فهذه باء السبب، أي: بسبب أعمالكم، والذي نفاه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باء المقابلة، كما يقال: اشتريت هذا بهذا، أي: ليس العمل عِوضًا وثمنًا كافيًا في دخول الجنة؛ بل لا بد من عفو الله وفضله ورحمته؛ فبعفوه يمحو السيئات، وبرحمته يأتي بالخيرات، وبفضله يضاعف البركات.

وفي هذا الموضع ضل طائفتان من الناس:

فريق آمنوا بالقدر، وظنُّوا أن ذلك كاف في حصول المقصود؛ فأعرضوا

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٥٦٧٣)، ومسلم رقم (٢٨١٦)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

عن الأسباب الشرعية والأعمال الصالحة، وهؤلاء يؤول بهم الأمر إلىٰ أن يكفروا بكتب الله ورسله ودينه.

وفريق أخذوا يطلبون الجزاء من الله، كما يطلبه الأجير من المستأجر، متكلين علىٰ حوْلهم وقوتهم وعملهم، وكما يطلبه المماليك، وهؤلاء جهال ضلال؛ فإن الله لم يأمر العباد بما أمرهم به حاجةً إليه، ولا نهاهم عما نهاهم عنه بخلًا به، ولكن أمرهم بما فيه صلاحُهم، ونهاهم عما فيه فسادُهم، وهو سبحانه كما قال: «**يَا عِبَادِي! إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضَرِّي فَتَضُرُّونِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي**»(١).

فالمِلك إذا أمر مملوكيه بأمر أمرهم لحاجته إليهم، وهم فعلوه بقوتهم التي لم يخلقها لهم؛ فيطالبون بجزاء ذلك، والله تعالىٰ غني عن العالمين؛ فإن أحسنوا أحسنوا لأنفسهم، وإن أساءوا فلها، لهم ما كسبوا، وعليهم ما اكتسبوا: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت:٤٦].

وفي الحديث الصحيح، عن الله تعالىٰ، أنه قال: «**يَا عِبَادِي! إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَىٰ نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا؛ فَلَا تَظَالَمُوا، يَا عِبَادِي! إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا، وَلَا أُبَالِي؛ فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ، يَا عِبَادِي! كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ؛ فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ، يَا عِبَادِي! كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ؛ فَاسْتَطْعِمُونِي أُطْعِمْكُمْ، يَا عِبَادِي! إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضَرِّي فَتَضُرُّونِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي، يَا عِبَادِي! لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ، كَانُوا عَلَىٰ أَتْقَىٰ قَلْبِ رَجُلٍ مِنْكُمْ، مَا زَادَ**

(١) سيأتي بتمامه قريبًا.

ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي! لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ، كَانُوا عَلَىٰ أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ منكم، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي! لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ، اجْتَمَعُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي؛ فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا، إِلاَّ كَمَا يَنْقُصُ البَحْرُ أَنْ يُغْمَسَ فِيهِ المِخْيَطُ غَمْسَةً وَاحِدَةً، يَا عِبَادِي! إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أُحْصِيهَا لَكُمْ، ثُمَّ أُوَفِّيكُمْ إِيَّاهَا؛ فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا؛ فَلْيَحْمَدِ اللهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ؛ فَلاَ يَلُومَنَّ إِلاَّ نَفْسَهُ»[(١)].

وهو سبحانه مع غناه عن العالمين خلقهم، وأرسل إليهم رسولًا يبين لهم ما يسعدهم وما يشقيهم، ثم إنه هدىٰ عباده المؤمنين لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه؛ فمنَّ عليهم بالإيمان والعمل الصالح؛ فَخَلْقُه بفضلِه، وإرسالُه الرسول بفضله، وهدايته لهم بفضله، وجميع ما ينالون به الخيرات من قواهم وغير قواهم هي بفضله.

فكذلك الثواب والجزاء هو بفضله، وإن كان أوجب ذلك علىٰ نفسه، كما حرم علىٰ نفسه الظلم[(٢)]، ووعد بذلك، كما قال: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ

---

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٥٧٧)، عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢/ ٣٥): (والظلم: أن يعاقب بذنوب غيره، ومثل هذا كثير في القرآن، وهو مما يدل علىٰ أن الله قادر علىٰ الظلم، ولكن لا يفعله فضلًا منه وجودًا وكرمًا وإحسانًا إلىٰ عباده، وقد فسر كثير من العلماء الظلم بأنه: وضع الأشياء في غير موضعها، وأما من فسره بالتصرف في ملك الغير بغير إذنه -وقد نقل نحوه عن إياس بن معاوية وغيره- فإنهم يقولون: إن الظلم مستحيل عليه، وغيره متصور في حقه؛ لأن كل ما يفعله فهو تصرف في ملكه، وبنحو ذلك أجاب أبو الأسود الدؤلي لعمران بن حصين حين سأله عن القدر).

نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام:٥٤]، وقال تعالىٰ: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم:٤٧]؛ فهو واقع لا محالة، واجب بحكم إيجابه ووعده؛ لأن الخلق لا يوجبون علىٰ الله شيئًا، أو يحرمون عليه شيئًا؛ بل هم أعجز من ذلك، وأقل من ذلك، وكل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل، كما في الحديث المتقدم: «**إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أُحْصِيهَا لَكُمْ، ثُمَّ أُوَفِّيكُمْ إِيَّاهَا؛ فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا؛ فَلْيَحْمَدِ اللهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ؛ فَلاَ يَلُومَنَّ إِلاَّ نَفْسَهُ**».

وفي الحديث الصحيح: «**سيدَ الاِستِغْفَارِ أَنْ يَقُولَ العَبدُ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَلَىٰ عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ، أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ، وَأَبُوءُ بِذَنْبِي؛ فَاغْفِرْ لِي، إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ؛ مَنْ قَالَهَا إِذَا أَصْبَحَ مُوقِنًا بِهَا، فَمَاتَ مِنْ لَيْلَتِهِ دَخَلَ الجَنَّةَ**»[(١)].

فقوله: «**أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ، وَأَبُوءُ بِذَنْبِي**»: اعتراف بإنعام الرب وذنب العبد، كما قال بعض السلف: (إني أصبح بين نعمة تنزل من الله علي، وبين ذنب يصعد مني إلىٰ الله؛ فأريد أن أحدث للنعمة شكرًا، وللذنب استغفارًا)[(٢)].

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٦٣٠٦)، عن شداد بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) لعله يريد ما رواه ابن أبي الدنيا في كتاب الشكر برقم (٦٦)، عن بكر بن عبد الله، أنه لحق حمَّالًا عليه حمله، وهو يقول: الحمد لله، أستغفر الله، قال: فانتظرته حتىٰ وضع ما علىٰ ظهره، وقلت له: ما تحسن غير ذا؟ قال: بلىٰ، أحسن خيرًا كثيرًا، أقرأ كتاب الله، غير أن العبد بين نعمة وذنب، فأحمد الله علىٰ نعمائه السابغة، وأستغفره لذنوبي؛ فقلت: الحمال أفقه من بكر.

ورواه أيضًا ابن أبي الدنيا في كتاب الشكر برقم (١٥٠)، عن عبيد الله بن أبي حميد، قال: سمعت بكر بن عبد الله المزني، يقول: لقيت أخًا لي من إخواني الضعفاء؛ فقلت: يا أخي، أوصني؛ فقال: ما أدري ما أقول، غير أنه ينبغي لهذا العبد ألَّا يفتر عن الحمد والاستغفار، وابن آدم بين نعمة وذنب، ولا تصلح النعمة إلا بالحمد والشكر، ولا الذنب إلا بالتوبة والاستغفار، قال: فأوسعني علمًا ما شئت.

فمن أعرض عن الأمر والنهي، والوعد والوعيد ناظرًا إلىٰ القدر؛ فقد ضلَّ، ومن طلب القيام بالأمر والنهي معرضًا عن القدر؛ فقد ضلَّ.

بل المؤمن كما قال تعالىٰ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]؛ فنعبده اتباعًا للأمر، ونستعينه إيمانًا بالقدر.

وفي الحديث الصحيح، عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، أنه قال: «**الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَىٰ اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلٍّ خَيْرٌ، احْرِصْ عَلَىٰ مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ، وَلاَ تَعْجَزَنَّ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيءٌ فَلاَ تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ لَكَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَدَّرَ اللهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ؛ فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ**»[(١)].

فأمره النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ **بشيئين:**

أن يحرص علىٰ ما ينفعه: وهو امتثال الأمر، وهو العبادة، وهو طاعة الله ورسوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

وأن يستعين بالله: وهو يتضمن الإيمان بالقدر: أنه لا حول ولا قوة إلا بالله، وأنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن[(٢)].

فمن ظن أنه يطيع الله بلا معونته، كما يزعم القدرية المجوسية؛ فقد جحد قدرة الله التامة، ومشيئته النافذة، وخلقه لكل شيء.

ومن ظن أنه إذا أعين علىٰ ما يريد، ويسر له ذلك، كان محمودًا؛ سواء

---

(١) سبق تخريجه (ص٤٢).

(٢) قال النووي في شرح مسلم (١٦/ ٢١٥): (ومعناه احرص علىٰ طاعة الله تعالىٰ، والرغبة فيما عنده، واطلب الإعانة من الله تعالىٰ علىٰ ذلك، ولا تعجز، ولا تكسل عن طلب الطاعة، ولا عن طلب الإعانة).

وافق الأمر الشرعي أو خالفه؛ فقد جحد دين الله، وكذب بكتبه ورسله، ووعده ووعيده، واستحق من غضبه وعقابه أعظم مما يستحقه الأول.

فإن العبد قد يريد ما يرضاه الله ويحبه، ويأمر به ويقرب إليه، وقد يريد ما يبغضه الله ويكرهه ويسخطه، وينهىٰ عنه ويعذب صاحبه؛ فكل من هذين قد يُسر له ذلك، كما قال النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**اعْمَلُوا، فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**»[(١)]،

(١) قال ابن حجر في فتح الباري (١١/ ٤٩٨): (وهذا الحديث أصل لأهل السنة في أن السعادة والشقاء بتقدير الله القديم، وفيه رد علىٰ الجبرية؛ لأن التيسير ضد الجبر؛ لأن الجبر لا يكون إلا عن كره، ولا يأتي الإنسان الشيء بطريق التيسير إلا وهو غير كاره له، واستدل به علىٰ إمكان معرفة الشقي من السعيد في الدنيا، كمن اشتهر له لسان صدق وعكسه؛ لأن العمل أمارة علىٰ الجزاء علىٰ ظاهر هذا الخبر، وردَّ بما تقدم في حديث ابن مسعود، وأن هذا العمل الظاهر قد ينقلب لعكسه علىٰ وفق ما قدر، والحق أن العمل علامة وأمارة فيحكم بظاهر الأمر، وأمر الباطن إلىٰ الله تعالىٰ.

قال الخطابي: لما أخبر صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عن سبق الكائنات، رام من تمسك بالقدر أن يتخذه حجة في ترك العمل؛ فأعلمهم أن هنا أمرين لا يبطل أحدهما بالآخر؛ باطن وهو العلة الموجبة في حكم الربوبية، وظاهر وهو العلامة اللازمة في حق العبودية، وإنما هي أمارة مخيلة في مطالعة علم العواقب غير مفيدة حقيقة؛ فبين لهم أنَّ كلًّا ميسر لما خلق له، وأن عمله في العاجل دليل علىٰ مصيره في الآجل، ولذلك مثَّل بالآيات، ونظير ذلك الرزق مع الأمر بالكسب، والأجل مع الإذن في المعالجة.

وقال في موضع آخر: هذا الحديث إذا تأملته وجدت فيه الشفاء مما يتخالج في الضمير من أمر القدر، وذلك أن القائل: «**أفلا نتكل وندع العمل**»، لم يدع شيئًا مما يدخل في أبواب المطالبات والأسئلة إلا وقد طالب به وسأل عنه، فأعلمه رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أن القياس في هذا الباب متروك، والمطالبة ساقطة، وأنه لا يشبه الأمور التي عُقلت معانيها، وجرت معاملة البشر فيما بينهم عليها؛ بل طوىٰ الله علم الغيب عن خلقه، وحجبهم عن دركه، كما أخفىٰ عنهم أمر الساعة، فلا يعلم أحد متىٰ حين قيامها انتهىٰ. وقد تقدم كلام ابن السمعاني في نحو ذلك في أول كتاب القدر، وقال غيره: وجه الانفصال عن شبهة القدرية؛ أن الله أمرنا بالعمل، فوجب علينا الامتثال، =

أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلُ السَّعَادَةِ؛ فَسَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلُ الشَّقَاوَةِ؛ فَسَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ»(١).

وقد قال تعالىٰ: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُۥ جَهَنَّمَ يَصْلَىٰهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا ﴿١٨﴾ وَمَنْ أَرَادَ ٱلْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا ﴿١٩﴾ كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ ۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء:١٨-٢٠].

وقال تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ﴾ [الفجر:١٥-١٦]، بين سبحانه أنه ليس كل من ابتلاه في الدنيا يكون قد أهانه؛ بل هو يبتلي عبده بالسراء والضراء.

فالمؤمن يكون صبارًا شكورًا؛ فيكون هذا وهذا خيرًا له، كما في الصحيح عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنه قال: «**لَا يَقْضِي اللهُ لِلْمُؤْمِنِ قَضَاءً، إِلاَّ كَانَ خَيْرًا لَهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ، إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَّاءُ شَكَرَ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءُ صَبَرَ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ**»(٢).

=

وغيب عنَّا المقادير لقيام الحجة، ونصب الأعمال علامة علىٰ ما سبق في مشيئته؛ فمن عدل عنه ضل وتاه؛ لأن القدر سرٌّ من أسرار الله لا يطلع عليه إلا هو؛ فإذا أُدْخِلَ أهل الجَنَّةِ الجَنَّةَ كشف لهم عنه حينئذ، وفي أحاديث هذا الباب أن أفعال العباد وإن صدرت عنهم لكنها قد سبق علم الله بوقوعها بتقديره؛ ففيها بطلان قول القدرية صريحًا، والله أعلم).

(١) سبق تخريجه (ص٤٥).

(٢) أخرجه مسلم برقم (٢٩٩٩)، عن صهيب، قال: قال رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**عَجَبًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ، إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ، وَلَيْسَ ذَاكَ لأَحَدٍ إِلاَّ لِلْمُؤْمِنِ، إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَّاءُ شَكَرَ؛ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءُ صَبَرَ؛ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ**».

=

والمنافق هلوع جزوع، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا ﴿٢١﴾ إِلَّا ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٢٢﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَآئِمُونَ ﴿٢٣﴾ وَٱلَّذِينَ فِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ﴾ -إلىٰ قوله-: ﴿جَنَّٰتٍ مُّكْرَمُونَ﴾ [المعارج:١٩ - ٣٥].

ولما كان العبد ميسرًا لما لا ينفعه؛ بل يضره؛ من معصية الله والبطر والطغيان، وقد يقصد عبادة الله وطاعته والعمل الصالح فلا يتأتىٰ له ذلك، أمر في كل صلاة بأن يقول: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥].

وقد صحَّ عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنه قال: «**يَقُولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ -نصفها لي، ونصفها لعبدي-، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ؛ فَإِذَا قَالَ:** ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾**، قَالَ: حَمِدَنِي عَبْدِي، فَإِذَا قَالَ:** ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾**، قَالَ: أَثْنَىٰ عَلَيَّ عَبْدِي، فَإِذَا قَالَ:** ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾**، قَالَ: مَجَّدَنِي عَبْدِي، فَإِذَا قَالَ:** ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾**، قَالَ: هَذِهِ الآيَةُ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ:** ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة:٢-٧]**، قَالَ: فَهَؤُلَاءِ لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ**»[(١)].

وقال بعض السلف[(٢)]: (أنزل الله عَزَّوَجَلَّ مائة كتاب وأربعة كتب، جمع

=

وفي المسند للإمام أحمد برقم (٢٠٢٨٣)، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**عَجِبًا لِلْمُؤْمِنِ، لَا يَقْضِي اللهُ لَهُ شَيْئًا إِلَّا كَانَ خَيْرًا لَهُ**».

(١) أخرجه مسلم برقم (٣٩٥)، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٢) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان برقم (٢١٥٥)، عن الحسن رَحِمَهُٱللَّهُ.

علمها في الكتب الأربعة: التوراة والإنجيل والزبور والفرقان، وجمع الأربعة في القرآن، وعِلْمُ القرآن في المفصَّل، وعِلْمُ المفصَّل في الفاتحة، وعلمُ الفاتحة في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥].

فكل عمل يعمله العبد، ولا يكون طاعة لله وعبادة وعملًا صالحًا؛ فهو باطل؛ فإن الدنيا ملعونة ملعون ما فيها، إلا ما كان لله[(١)]، وإن نال بذلك العمل رئاسةً ومالًا، فغاية المترئِّس أن يكون كفرعون، وغاية المتموِّل أن يكون كقارون، وقد ذكر الله في سورة القصص من قصة فرعون وقارون ما فيه عبرة لأولي الألباب.

وكل عمل لا يعين اللهُ العبدَ عليه فإنه لا يكون ولا ينفع؛ فما لا يكون به لا يكون، وما لا يكون له لا ينفع ولا يدوم؛ فلذلك أُمر العبد أن يقول: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

والعبد له في المقدور حالان: حال قبل القدر، وحال بعده:

فعليه قبل المقدور أن يستعين بالله، ويتوكل عليه، ويدعوه، فإذا قُدِّر المقدور بغير فعله؛ فعليه أن يصبر عليه، أو يرضىٰ به، وإن كان بفعله وهو نعمة، حمد الله علىٰ ذلك، وإن كان ذنبًا استغفر إليه من ذلك.

وله في المأمور حالان:

حال قبل الفعل، وهو العزم علىٰ الامتثال، والاستعانة بالله علىٰ ذلك.

---

(١) كما في حديث أبي هريرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ وهو يقول: «**الدُّنْيَا مَلْعُونَةٌ، مَلْعُونٌ مَا فِيهَا، إِلاَّ ذِكْرَ اللهِ وَمَا وَالاَهُ، أَوْ عَالِمًا، أَوْ مُتَعَلِّمًا**». أخرجه الترمذي برقم (٢٣٢٢)، وابن ماجه برقم (٤١١٢). قال الترمذي: حسن غريب، وحسنه الألباني.

وحال بعد الفعل، وهو الاستغفار من التقصير، وشكر الله علىٰ ما أنعم به من الخير.

وقال تعالىٰ: ﴿فَٱصۡبِرۡ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞۚ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ﴾ [غافر:٥٥]، أمره أن يصبر علىٰ المصائب المقدرة، ويستغفر من الذنب، وإن كان استغفار كل عبد بحسبه؛ فإن حسنات الأبرار سيئات المقربين[(١)].

وقال تعالىٰ: ﴿وَإِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ﴾ [آل عمران:١٨٦]،

---

(١) وقد شرح شيخ الإسلام ابن تيمية هذه العبارة في جامع الرسائل (١/ ٢٥١) فقال: (أما معناه الصحيح فوجهان:

أحدهما: أن الأبرار يقتصرون علىٰ أداء الواجبات وترك المحرمات، وهذا الاقتصار سيئة في طريق المقربين، ومعنىٰ كونه سيئة: أن يخرج صاحبه عن مقام المقربين؛ فيحرم درجاتهم، وذلك مما يسوء من يريد أن يكون من المقربين؛ فكل من أحب شيئًا وطلبه إذا فاته محبوبه ومطلوبه ساءه ذلك، فالمقربون يتوبون من الاقتصار علىٰ الواجبات، لا يتوبون من نفس الحسنات التي يعمل مثلها الأبرار؛ بل يتوبون من الاقتصار عليها، وفرق بين التوبة من فعل الحسن، وبين التوبة من ترك الأحسن والاقتصار علىٰ الحسن.

الثاني: أن العبد قد يؤمر بفعل يكون حسنًا منه؛ إما واجبًا وإما مستحبًا؛ لأن ذلك مبلغ علمه وقدرته، ومن يكون أعلم منه وأقدر، لا يؤمر بذلك؛ بل يؤمر بما هو أعلىٰ منه، فلو فعل هذا ما فعله الأول، كان ذلك سيئة. **مثال ذلك**: أن العامي يؤمر بمسألة العلماء المأمونين علىٰ الإسلام، والرجوع إليهم بحسب قوة إدراكه، وإن كان في ذلك تقليد لهم، إذ لا يؤمر العبد إلا بما يقدر عليه، وأما العلماء القادرون علىٰ معرفة الكتاب والسنة والاستدلال بهما، فلو تركوا ذلك وأتوا بما يؤمر به العامي لكانوا مسيئين بذلك، وهذا كما يؤمر المريض أن يصلي قائمًا؛ فإن لم يستطع فقاعدًا؛ فإن لم يستطع فعلىٰ جنب، وكما يؤمر المسافر أن يصلي الظهر والعصر والعشاء ركعتين في السفر، وهذا لو فعله المقيم لكان مسيئًا تاركًا للفرض؛ بل فرضه أربع ركعات؛ فإن المرض والسفر لا ينقص العبد عن كونه مقربًا، إذا كان ذلك حاله في الإقامة؛ فقد ثبت في الصحيحين عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أنه قال: «**إِذَا مَرِضَ الْعَبْدُ، أَوْ سَافَرَ، كُتِبَ لَهُ مِنَ العَمَلِ مَا كَانَ يَعْمَلُ وَهُوَ صَحِيحٌ مُقِيم**». أخرجه البخاري برقم (٢٩٩٦).

وقال يوسف: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف:٩٠]؛ فذكر الصبر علىٰ المصائب والتقوىٰ بترك المعائب.

وقال النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**احْرِصْ عَلَىٰ مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ، وَلاَ تَعْجَزَنَّ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيءٌ فَلاَ تَقُلْ: لَوْ أَنِّىٰ فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَدَّرَ اللهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ؛ فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ**»[(١)].

فأمره إذا أصابته المصائب أن ينظر إلىٰ القدر، ولا يتحسر علىٰ الماضي؛ بل يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه[(٢)].

فالنظر إلىٰ القدر عند المصائب، والاستغفار عند المعائب.

قال تعالىٰ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [الحديد:٢٢ – ٢٣].

---

(١) سبق تخريجه (ص٤٢).

(٢) قال ابن حجر في فتح الباري (١٣/ ٢٢٨): (قال الطبري: طريق الجمع بين هذا النهي -(عن قول: لو)-، وبين ما ورد من الأحاديث الدالة علىٰ الجواز؛ أن النهي مخصوص بالجزم بالفعل الذي لم يقع، فالمعنىٰ: لا تقل لشيء لم يقع: لو أني فعلت كذا لوقع قاضيًا بتحتم ذلك، غير مضمر في نفسك شرط مشيئة الله تعالىٰ، وما ورد من قول: (لو) محمول علىٰ ما إذا كان قائله موقنًا بالشرط المذكور، وهو أنه لا يقع شيء إلا بمشيئة الله وإرادته، وهو كقول أبي بكر في الغار: (لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ رَفَعَ قَدَمَهُ لَأَبْصَرَنَا)؛ فجزم بذلك مع تيقنه أن الله قادر علىٰ أن يصرف أبصارهم عنهما بعمىً أو غيره، لكن جرىٰ علىٰ حكم العادة الظاهرة، وهو موقن بأنهم لو رفعوا أقدامهم لم يبصروهما إلا بمشيئة الله تعالىٰ).

قول أبو بكر في الغار: (لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ رَفَعَ قَدَمَهُ لَأَبْصَرَنَا)، أخرجه البخاري برقم (٤٦٦٣).

وقال تعالىٰ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [التغابن:١١]، قال علقمة[١] وغيره: هو الرجل تصيبه المصيبة؛ فيعلم أنها من عند الله فيرضىٰ ويسلم. والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم).

(١) ينظر: تفسير الطبري (٢٣/ ١٢)، وزاد المسير (٤/ ٢٩٣)، وتفسير ابن كثير (٨/ ١٣٨).

الخاتمة

وفي ختام هذا الرسالة المختصرة المتواضعة التي بذلت فيهه جهدَ المقل، ولا أدعي أنني بلغت فيها الكمال، أو أتيت علىٰ كل ما يتعلق بهذا الموضوع، ولكن لعل فيها إشارات لمن أراد الحق.

سائلًا الله تعالىٰ أن ينفع بها، وأن يجعله فيها ميزان أعمال كل من سعىٰ في إخراجها: مراجعةً وتصحيحًا وتنبيهًا وطباعة ونشرًا.

وأن يهدي الله ضال المسلمين للعمل بكتابه العزيز، وسنة نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ إنه سميع مجيب.

والله أعلم وأحكم، وصلَّ الله علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله وصحبه وسلم.

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانيًا: المصادر والمراجع الأخرى:

١- الإبانة الكبرىٰ، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَري المعروف بابن بَطَّة العكبري، المحقق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، دار الراية، الرياض.

٢- اجتماع الجيوش الإسلامية علىٰ حرب المعطلة والجهمية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، المحقق: زائد بن أحمد النشيري، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٣١هـ.

٣- الاعتقاد والهداية إلىٰ سبيل الرشاد علىٰ مذهب السلف وأصحاب الحديث، أحمد بن الحسين بن علي بن موسىٰ الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، المحقق: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ.

٤- أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة الكتاب نشر أيضًا بعنوان: ٢٠٠ سؤال وجواب في العقيدة الاسلامية، حافظ بن أحمد بن علي الحكمي، تحقيق: حازم القاضي، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، ط٢، ١٤٢٢هـ.

٥- إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، حققه: محمد عزير شمس، خرج أحاديثه:

مصطفىٰ بن سعيد إيتيم، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٣٢هـ.

٦- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧- أيام من حياة الشيخ محمد بن صالح الشاوي، إعداد الشيخ صالح بن محمد الشاوي، مخطوط لم يطبع.

٨- إيجاز البيان عن معاني القرآن، محمود بن أبىٰ الحسن بن الحسين النيسابوري أبو القاسم، نجم الدين، المحقق: الدكتور حنيف بن حسن القاسمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

٩- الإيمان، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيىٰ بن مَنْدَه العبدي، د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ.

١٠- بدائع الفوائد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

١١- بهجة قلوب الأبرار وقرة عيون الأخيار في شرح جوامع الأخبار، أبو عبد الله، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر بن حمد آل سعدي، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ط٤، ١٤٢٣هـ.

١٢- بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية في تأسيس بدعهم الكلامية، تقي الدين

أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، المحقق: مجموعة من المحققين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط١، ١٤٢٦هـ.

١٣- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م.

١٤- تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٥- التائية البهية شرح القصيدة التائية في حل المشكلة القدرية، أبو عبد الله، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر بن حمد آل سعدي، المحقق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، أضواء السلف، ط١، الطبعة: الأولىٰ: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٦- التائية منظومة في القدر، للعلامة عبد الرحمن بن محمد الدوسري، اعتنىٰ بها: د أحمد بن صالح الطويان، دار ابن الجوزي، ط١، ٢٠٢٠م.

١٧- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، طاهر بن محمد الأسفراييني، أبو المظفر، المحقق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٨- تذكرة المؤتسي شرح عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي، عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، غراس للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٩- تراجم علماء الشاوي، محمد بن صالح الشاوي، مخطوط لم يطبع.

٢٠- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، تحقيق وضبط وتصحيح: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٢١- تفسير ابن أبي حاتم = تفسير القرآن العظيم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، المحقق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفىٰ الباز، المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤١٩هـ.

٢٢- تفسير ابن كثير = تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢٣- تفسير البغوي = معالم التنزيل في تفسير القرآن، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، المحقق: حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٤، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٢٤- تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي، أشرف علىٰ إخراجه: د. صلاح باعثمان، د. حسن الغزالي، أ. د. زيد مهارش، أ. د. أمين باشه، تحقيق: عدد من الباحثين مثبت أسماؤهم بالمقدمة، أصل رسائل جامعية غالبها ماجستير لعدد من الباحثين، دار التفسير، جدة، السعودية، ط١، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.

٢٥- تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.

٢٦- تفسير السعدي = تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠ م.

٢٧- تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢٨- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٢٩- تفسير النيسابوري = التَّفْسِيرُ البَسِيْط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي، المحقق: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٣٠هـ.

٣٠- تفسير عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، دار الكتب العلمية، دراسة وتحقيق: د. محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، سنة ١٤١٩هـ.

٣١- تفسير مقاتل بن سليمان، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي، المحقق: عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.

٣٢- تفسير مكي = الهداية إلىٰ بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، المحقق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٣٣- تقريب التدمرية، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، دار ابن الجوزي، السعودية، الدمام، ط١، ١٤١٩هـ.

٣٤- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: مصطفىٰ بن أحمد العلوي محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

٣٥- التنبيهات اللطيفة فيما احتوت عليه الواسطية من المباحث المنيفة، أبو

عبد الله، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر بن حمد آل سعدي، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.

٣٦- التوحيد، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، المحقق: د. فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.

٣٧- توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم، أحمد بن إبراهيم بن حمد بن محمد بن حمد بن عبد الله بن عيسىٰ ١٣٢٧هـ، المحقق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ.

٣٨- جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، التتمة تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، ط١.

٣٩- جامع الرسائل، تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، المحقق: د. محمد رشاد سالم، دار العطاء، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٤٠- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، المحقق: شعيب الأرناؤوط، إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٤١- الجواب الكافي، لمن سأل عن الدواء الشافي أو الداء والدواء، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، دار المعرفة، المغرب، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٤٢- حادي الأرواح إلىٰ بلاد الأفراح، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، مطبعة المدني، القاهرة.

٤٣- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسىٰ بن مهران الأصبهاني، السعادة، بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م. ثم صورتها عدة دور منها: دار الكتاب العربي، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، دار الكتب العلمية، بيروت طبعة ١٤٠٩هـ بدون تحقيق.

٤٤- خلاصة معتقد أهل السنة عبد الله بن سليمان بن عبد الله المشعلي، دار المسلم، السعودية، الرياض، ط٤، ٢٠٠٢م.

٤٥- خلق أفعال العباد، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، المحقق: د. عبد الرحمن عميرة، دار المعارف السعودية، الرياض.

٤٦- درء تعارض النقل والعقل، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط٢، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٤٧- الدرة البهية شرح القصيدة التائية في حل المشكلة القدرية، أبو عبد الله،

عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر بن حمد آل سعدي، المحقق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، أضواء السلف، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٤٨- ديوان زهير بن أبي سلمىٰ، شرحه وقدم له الأستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٤٩- ديوان عنترة، تحقيق الدكتور محمد عناني، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ٢٠٠١م.

٥٠- رسائل في العقيدة، محمد بن صالح ابن عثيمين، مكتبة المعارف، السعودية، الرياض، ط٢، ١٤٠٤هـ.

٥١- الرضا عن الله بقضائه، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا، المحقق: ضياء الحسن السلفي، الدار السلفية، بومباي، ط١، ١٤١٠هـ.

٥٢- الروضة الندية شرح العقدية الواسطية، زيد بن عبد العزيز الفياض، دار الألوكة، السعودية الرياض، ط٤، ١٤٣٧هـ.

٥٣- زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المحقق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٥٤- الزهد والرقاق، لابن المبارك، يليه الزهد لنعيم بن حماد، أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المرْوزي، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٥- سبل السلام، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير، دار الحديث.

٥٦- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١.

٥٧- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني دار المعارف، الرياض، السعودية، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٥٨- السنة، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.

٥٩- السنة، أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، المحقق: د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٦٠- سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد، المحقق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، محمَّد كامل قره بللي، عَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٦١- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن

شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، المحقق: شعَيب الأرنؤوط، محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٦٢- سنن الترمذي، محمد بن عيسىٰ بن سَوْرة بن موسىٰ بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسىٰ، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر ج ١، ٢، ومحمد فؤاد عبد الباقي ج ٣، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف ج ٤، ٥، شركة مكتبة ومطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٦٣- السنن الكبرىٰ، أبو بكر أحمد بن الحُسَين بن عليٍّ البيهقي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية (الدكتور عبد السند حسن يمامة)، ط١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٦٤- السنن الكبرىٰ، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٦٥- سنن النسائي، المجتبىٰ من السنن، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٦٦- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان

بن قَايْماز الذهبي، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٦٧- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، السعودية، ط٨، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٦٨- شرح الأربعين النووية، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، دار الثريا للنشر.

٦٩- شرح السنة، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٧٠- شرح العقيدة الطحاوية، صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٠، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٧١- شرح العقيدة الواسطية، الهراس، ويليه ملحق الواسطية، محمد بن خليل حسن هرّاس، ضبط نصه وخرَّج أحاديثه ووضع الملحق: علوي بن عبد القادر السقاف، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الخبر، ط٣، ١٤١٥هـ.

٧٢- شرح العقيدة الواسطية، د صالح بن فوزان الفوزان، الرئاسة العامة

للبحوث العلمية والافتاء، السعودية، الرياض، ط٨، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٧٣- شرح العقيدة الواسطية، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، خرج أحاديثه واعتنىٰ به: سعد بن فواز الصميل، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، السعودية، ط٦، ١٤٢١هـ.

٧٤- شرح النووي علىٰ مسلم = المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيىٰ بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.

٧٥- شرح مشكاة المصابيح = شرح الطيبي علىٰ مشكاة المصابيح = الكاشف عن حقائق السنن، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفىٰ الباز، مكة المكرمة، الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٧٦- شرح مصابيح السنة للإمام البغوي، محمَّدُ بنُ عزِّ الدِّينِ عبدِ اللطيف بنِ عبد العزيز بن أمين الدِّين بنِ فِرِشْتَا، الرُّوميُّ الكَرمانيّ، الحنفيُّ، المشهور بـ ابن المَلَك، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، إدارة الثقافة الإسلامية، ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

٧٧- الشريعة، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي، المحقق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن، الرياض، السعودية، ط٢، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٧٨- شعب الإيمان، أحمد بن الحسين بن علي بن موسىٰ الخُسْرَوْجِردي

الخراساني، أبو بكر البيهقي، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف علىٰ تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي، الهند، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٧٩- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٨٠- الشكر، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا، المحقق: بدر البدر، المكتب الإسلامي، الكويت، ط٣، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٨١- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، المحقق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٨٢- صحيح أبي داود، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م.

٨٣- صحيح البخاري، المسمىٰ الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار

طوق النجاة مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ط١، ١٤٢٢هـ.

٨٤- صحيح الترمذي وضعيف سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني، مصدر برنامج منظومة التحقيقات الحديثية، المجاني، من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية.

٨٥- صحيح الجامع الصغير وزياداته، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، المكتب الإسلامي.

٨٦- صحيح مسلم، المسمىٰ المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلىٰ رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٨٧- صحيح وضعيف سنن ابن ماجة، محمد ناصر الدين الألباني، مصدر برنامج منظومة التحقيقات الحديثية، المجاني، من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية.

٨٨- الصواعق المرسلة في الرد علىٰ الجهمية والمعطلة، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، المحقق: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٠٨هـ.

٨٩- طبقات الشافعية الكبرىٰ، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ.

٩٠- طريق الهجرتين وباب السعادتين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، دار السلفية، القاهرة، مصر، ط٢، ١٣٩٤هـ.

٩١- العقائد الإسلامية، سيد سابق، دار الكتاب العربي، بيروت.

٩٢- العقود الدرية، من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن يوسف الدمشقي الحنبلي، المحقق: محمد حامد الفقي، دار الكاتب العربي، بيروت.

٩٣- العقيدة السفارينية = الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية، شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، المحقق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٩٩٨م.

٩٤- عقيدة السلف وأصحاب الحديث، أو الرسالة في اعتقاد أهل السنة وأصحاب الحديث والأئمة، الإمام أبي عثمان بن عبد الرحمن الصابوني، دراسة وتحقيق: الدكتور ناصب بن عبد الرحمن بن محمد الجديع، دار العاصمة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٩٥- العقيدة الواسطية = اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلىٰ قيام الساعة أهل السنة والجماعة، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، المحقق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، أضواء السلف، الرياض، ط٢، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٩٦- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد بن

موسىٰ بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٩٧- غاية الأماني في الرد علىٰ النبهاني، أبو المعالي محمود شكري بن عبد الله بن محمد بن أبي الثناء الألوسي، المحقق: أبو عبد الله الداني بن منير آل زهوي، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٩٨- فتاوىٰ نور علىٰ الدرب، عبد العزيز بن عبد الله بن باز، جمعها: الدكتور محمد بن سعد الشويعر، قدم لها: عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل الشيخ.

٩٩- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، وقام بإخراجه وصححه وأشرف علىٰ طبعه: محب الدين الخطيب دار، وعلق علىٰ أجزائه الثالث الأولىٰ: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

١٠٠- فتح المنعم شرح صحيح مسلم، الأستاذ الدكتور موسىٰ شاهين لاشين، دار الشروق، ط١، (لدار الشروق)، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١٠١- الفرق بين الفرق، وبيان الفرقة الناجية، عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني، أبو منصور، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٧٧م.

١٠٢- الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيىٰ بن مهران العسكري، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

١٠٣- الفوائد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

١٠٤- القدر، أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المُسْتَفاض الفِرْيابِي، المحقق: عبد الله بن حمد المنصور، أضواء السلف، السعودية، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٠٥- القصيدة التائية في القدر، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، شرح وتحقيق: محمد بن إبراهيم الحمد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٠٦- القضاء والقدر، أحمد بن الحسين بن علي بن موسىٰ الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، المحقق: محمد بن عبد الله آل عامر، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٠٧- القضاء والقدر، عمر بن سليمان بن عبد الله الأشقر العتيبي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط١٣، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.

١٠٨- قطر الولي علىٰ حديث الولي = ولاية الله والطريق إليها، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، المحقق: إبراهيم إبراهيم هلال، دار الكتب الحديثة، مصر، القاهرة.

١٠٩- قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي ١٣٠٧هـ، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، ط١، ١٤٢١هـ.

١١٠- القول المفيد علىٰ كتاب التوحيد، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، دار ابن الجوزي، السعودية، ط٣، محرم ١٤٢٤هـ.

١١١- كتاب التوحيد = التخلي عن التقليد والتحلي بالأصل المفيد، عمر العرباوي الحملاوي، مطبعة الوراقة العصرية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١١٢- كتاب السنة (ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم: محمد ناصر الدين الألباني)، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١١٣- كتاب القدر، ضمن مجموع الفتاوىٰ، المجلد الثامن، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، السعودية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١١٤- كشف المشكل من حديث الصحيحين، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المحقق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض.

١١٥- الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم = الكوكب الوهَّاج والرَّوض البَهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، جمع وتأليف: محمد الأمين بن عبد الله الأُرَمي العَلَوي الهَرَري الشافعي، نزيل مكة المكرمة والمجاور بها، مراجعة: لجنة من العلماء برئاسة البرفسور هاشم محمد علي مهدي، المستشار برابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، دار المنهاج، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م.

١١٦- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، ط٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١١٧- لوائح الأنوار السنية ولواقح الأفكار السنية شرح قصيدة ابن أبي داود الحائية في عقيدة أهل الآثار السلفية، محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، دراسة وتحقيق: عبد الله بن محمد بن سليمان البصيري، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

١١٨- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، المحقق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١١٩- مجموع الفتاوىٰ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، السعودية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١٢٠- مختصر الصواعق المرسلة علىٰ الجهمية والمعطلة، مؤلف الأصل: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي شمس الدين، ابن الموصلي، المحقق: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٢١- مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر، أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي، اختصره: العلامة أحمد بن علي المقريزي، حديث أكادمي، فيصل اباد، باكستان، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٢٢- مختصر معارج القبول، أبو عاصم هشام بن عبد القادر بن محمد آل عقدة، مكتبة الكوثر، الرياض، ط٥، ١٤١٨هـ.

١٢٣- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

١٢٤- المدخل إلىٰ السنن أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، اعتنىٰ به وخرَّجَ نقُولَه: محمد عوامة، دار اليسر للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، دار المنهاج للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٧م.

١٢٥- مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحماني المباركفوري، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء، الجامعة السلفية، بنارس، الهند، ط٣، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٢٦- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

١٢٧- مساجد البكيرية، الأستاذ الدكتور عبد العزيز بن محمد بن عبد المحسن الفريح، عضو هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، مكتبة العبيكان، السعودية، الرياض، ط١، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.

١٢٨- مسالة محيرة، للعلامة عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، اعتنىٰ بها: علي بن حسين أبولوز، دار ابن خزيمة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٢٩- مستدرك الحاكم = المستدرك علىٰ الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: مصطفىٰ عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

١٣٠- مسند ابن الجعد، علي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي، عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٣١- مسند أبي يعلىٰ، أبو يعلىٰ أحمد بن علي بن المثُنىٰ بن يحيىٰ بن عيسىٰ بن هلال التميمي، الموصلي، المحقق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٣٢- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المحقق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

١٣٣- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن

هلال بن أسد الشيباني، المحقق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١٣٤- مسند البزار = البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٩م.

١٣٥- مسند الشاميين، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥ - ١٩٨٤م.

١٣٦- مصنف ابن أبي شيبة، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، المحقق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٣٧- معارج القبول بشرح سلم الوصول إلىٰ علم الأصول، حافظ بن أحمد بن علي الحكمي، عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٣٨- معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، المطبعة العلمية، حلب، ط١، ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.

١٣٩- المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي

الشامي، أبو القاسم الطبراني، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.

١٤٠- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢.

١٤١- معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر، بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

١٤٢- مفتاح دار السعادة، ومنشور ولاية العلم والإرادة، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، المحقق: عبد الرحمن بن حسن بن قائد وفق المنهج المعتمد من بكر بن عبد الله أبو زيد، راجعه: مُحَمَّدْ أَجْمَل الإِصْلاحِي، سليمان بن عبد الله العمير، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٣٢هـ.

١٤٣- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

١٤٤- الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، مؤسسة الحلبي.

١٤٥- منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري، حمزة محمد قاسم، راجعه: الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، عني بتصحيحه ونشره: بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، دمشق، الجمهورية العربية السورية، مكتبة المؤيد، الطائف، السعودية، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٤٦- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، المحقق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٤٧- منهج الشيخ عبد الرزاق عفيفي وجهوده في تقرير العقيدة، والرد علىٰ المخالفين، إعداد: أحمد بن علي الزاملي عسيري، إشراف: عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد المحسن التركي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العقيدة والمذاهب المعاصرة، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٤٣١هـ.

١٤٨- موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

١٤٩- النبوات، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، المحقق: عبد العزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٥٠- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفىٰ، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٥١- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، المحقق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.

ثالثًا: مصادر الإنترنت:

١-مادة صوتية للشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ على اليوتيوب، الرابط:

https: / /www.youtube.com /watch?v=OuKYKCRiDLM

*****

فهرس الموضوعات والفوائد

الموضوع	الصفحة
ترجمة موجزة للمؤلف	٥
المقدمة	١١
تعريف القضاء والقدر	١٥
الفرق بين القضاء والقدر	١٦
❋ قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: **القضاء**: ما يقضي به الله عز وجل من أفعاله أو أفعال الخلق، **والقدر**: ما كتبه في اللوح المحفوظ	١٨
حكم الإيمان بالقضاء والقدر، وأدلة وجوبه	٢٠
أولًا: حكم الإيمان بالقضاء والقدر	٢٠
❋ **يجب الإيمان بالقضاء والقدر، وهو ركن من أركان الإيمان الستة التي وردت في حديث جبريل عليه السلام**	٢٠
ثانيًا: الأدلة على وجوب الإيمان بالقضاء والقدر	٢٤
أولًا: الأدلة من القرآن الكريم	٢٤
١- ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾	٢٤
٢- ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾	٢٧
٣- ﴿لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾	٢٩
٤- ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾	٢٩
٥- ﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾	٣٠

٦- ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ فَبِإِذۡنِ ٱللَّهِ وَلِيَعۡلَمَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ ٣٢
٧﴿ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةٞ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾ ٣٣
٨- ﴿وَٱلَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ ٣٤
أنواع الهداية ٣٥
ثانيًا: الأدلة من السنة النبوية ٣٧
* حديث: «وَأَنْ تُؤْمِنَ بالقَدَرِ: خَيرِهِ وَشَرِّهِ» ٣٧
* حديث: «إن الله كتب مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة» ٣٨
* حديث: «لو أنَّ الله عذَّبَ أهل سماواتِه وأهلَ أرضه، عذبَهم وهو غيرُ ظالم لهم، ولو رَحِمَهم كانت رحمتُه خيرًا لهم من أعمالهم، ولو أنفقتَ مثل أحُدٍ ذهبًا في سبيل الله ما قَبِلَهُ الله منكَ حتىٰ تؤمنَ بالقَدَر، ...» ٣٩
* حديث: «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ، خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَىٰ اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلٍّ خَيْرٌ، احْرِصْ عَلَىٰ مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ وَلَا تَعْجَزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ، فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَدَرُ اللهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ» ٤٢
* حديث: «كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ، حَتَّىٰ الْعَجْزِ وَالْكَيْسِ» ٤٤
* حديث: «إن الله خلق للجنة أهلًا، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم، وخلق للنار أهلًا، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم» ٤٦

ثالثًا: دليل الإجماع ٤٨

* **قال النووي**: وقد تظاهرت الأدلة القطعيات من الكتاب، والسنة، وإجماع الصحابة، وأهل الحل والعقد من السلف والخلف؛ علىٰ إثبات قدر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ٤٨

رابعًا: دليل الفطرة ٤٩

* الإيمان بالقدر معلوم بالفطرة قديمًا وحديثًا، ولم ينكره إلا الشواذُّ من المشركين من الأمم، ولم يقع الخطأ في نفي القدر وإنكاره، وإنما وقع في فهمه علىٰ الوجه الصحيح ٤٩

خامسًا: دليل العقل ٥١

* العقل الصحيح يقطع بأن الله هو خالق هذا الكون، ومدبره، ومالكه ٥١

درجات الإيمان بالقدر ٥٣

* **قال ابن رجب**: والإيمان بالقدر علىٰ درجتين ٥٣

مراتب الإيمان بالقدر ٥٤

المرتبة الأولىٰ: العلم السابق ٥٤

* عَلِمَ سبحانه بعِلمه السابق كلَّ شيءٍ، وأَجَلَ كلِّ حيٍّ، وعَلِمَ الخير والشر، وقدَّر النفع والضر، علم ما كان، وما يكونُ، وما سيكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون ٥٤

* الله لا يحاسب العباد علىٰ علمه السابق بهم بل علىٰ أفعالهم ٥٧

* التفرد بالاختيار والاجتباء دليل علىٰ العلم السابق ٥٩

المرتبة الثانية: الكتابة ٦٥

* وهي كتابته سبحانه لهذا العلمِ في اللوح المحفوظِ قبل خلْق السموات والأرض ٦٥

* التقدير في المرتبتين -الأولىٰ والثانية- ٧٠

المرتبة الثالثة: المشيئة ٧٢

* **قال ابن القيم**: وليس في الوجود موجب ومقتض إلا مشيئة الله وحده، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ٧٢

* الفرق بين المشيئة الكونية القدرية والمشيئة الشرعية ٧٦

* لا شيء كان ولا يكون إلا بمشيئة الله تعالىٰ ٧٨

المرتبة الرابعة: الخلق ٧٩

* وهي أنَّ الله تعالىٰ خالقُ كلِّ شيء، فلا يوجد شيءٌ إلا بمشيئته وخلقه، ومن ذلك أفعال العِباد، فهو تعالىٰ خالقُ أفعالِ العِباد خيرها وشرها ٧٩

* كن آدميًّا ولا تكن إبليسيًّا ٨٤

أهمية موضوع الإيمان بالقضاء والقدر ٨٦

حكمة الإيمان بالقدر ٩١

* **حكمة ذلك**: أن تنطلق قوىٰ الإنسان وطاقاته لتعرف هذه السنن، ولتدرك هذه القوانين، وتعمل بمقتضاها في البناء والتعمير ٩١

مجمل الاعتقاد الحق بالقدر ٩٣

الواجب على العبد في باب القضاء والقدر ٩٨

* الواجب علىٰ العبد في هذا الباب: أن يُؤمن بقضاء الله وقدره، وأن يُؤمن بشرع الله، وأمره ونهيه، فعليه تصديق الخبر، وطاعة الأمر. فإذا أحسن حَمِدَ الله، وإذا أساء استغفر الله، وعلم أن ذلك كله بقضاء الله وقدره ٩٨

الطوائف التي ضلت في القدر ١٠٠

الطائفة الأولىٰ: الجبرية ١٠٠

* وهم الذين قالوا: إن العبد مجبور علىٰ عمله، وليس له فيه إرادة ولا قدرة ١٠٠

الطائفة الثانية: القدرية ١٠٣

* وهم الذين قالوا: إن العبد مستقل بعمله في الإرادة والقدرة، وليس لمشيئة الله تعالىٰ وقدرته فيه أثر ١٠٣

* الرد علىٰ من احتج بالمعاصي علىٰ القدر ١٠٧

* وسطية أهل السنة بين الطائفتين ١١١

مقتطفات من كلام العلماء في القضاء والقدر ١١٤

مسائل حول القدر ١٢٤

المسألة الأولىٰ: الرضا بالقضاء والقدر ١٢٤

المسألة الثانية: منشأ القضاء والقدر ١٣٠

المسألة الثالثة: نؤمن بالقدر ولا نحتج به علىٰ المعاصي ١٣٤

المسألة الرابعة: العباد مخيرون غير مجبورون ١٣٩

المسألة الخامسة: فعل العبد وكسبه ١٤٢
المسألة السادسة: الجبر الذي أنكره السلف ١٤٣
المسألة السابعة: الآثار المترتبة علىٰ فعل العبد ١٤٥
المسألة الثامنة: الثواب والعقاب ١٤٦
المسألة التاسعة: إضافة الفعل إلىٰ الإنسان ١٤٧
المسألة العاشرة: لله في قدره سر وعلم ١٤٧
المسألة الحادية عشر: الإرادة الشرعية والإرادة الكونية ١٥٠
المسألة الثانية عشر: من أسباب إضلال الله للعبد ١٥٣
المسألة الثالثة عشر: الطبع والختم والقفل ١٥٥
المسألة الرابعة عشر: الإخلاص ١٥٧
المسألة الخامسة عشر: من خلق العدم؟ ١٥٨
الشر العدمي والشر الوجودي ١٥٩
المسألة السادسة عشر: العقوبة علىٰ العدم ١٦٧
المسألة السابعة عشر: الله منزه عن الظلم ١٦٩
المسألة الثامنة عشر: العقوبة المترتبة علىٰ المنع ١٧٣
المسألة التاسعة عشر: الرضا والإعانة ١٧٥
المسألة العشرون: التعوذ من سوء القضاء ١٧٧
المسألة الحادية والعشرون: الدعاء سبب لرد القضاء ١٧٩
المسألة الثانية والعشرون: والشر ليس إليك ١٨٦

المسألة الثالثة والعشرون: هل أراد الله المعصية من العبد؟ ١٩٤
مسألة محيرة ١٩٨
الخلاصة في مسألة القدر ٢١٠
الخاتمة ٢٣٠
فهرس المصادر والمراجع ٢٣١
فهرس الموضوعات والفوائد ٢٥٧

*****